جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011- 2014

إعداد
عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار

إشراف
أ. د. عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطـيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2015م

السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014

إعداد

عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2015/11/19م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. أ. د. عبد الستار قاسم / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. آمنة بدران / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. أمجد أبو العز / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة

والدتي.. أطال الله في عمرها

إلى إخوتي.... أخواتي

إلى عائلتي

إلى الأحبة والأصدقاء، وكل من شجعني وآزرني لإنجاز هذا العمل

إلى كل طالب علم

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد الذي آمل أن يكون ثمرة طيبة لمن هم بعدي

عامر عبد الغفار

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله أولا وأخيرا

بداية أتقدم بالشكر والتقدير إلى جامعة النجاح الوطنية، هذا الصرح العلمي العملاق، ممثلة بكادرها الإداري والأكاديمي، وكافة موظفيها وعامليها، والتي وفرت لي المناخ الأمثل لإنجاز هذه الرسالة، وأخص بالشكر والامتنان. الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم المشرف الرئيس على هذه الرسالة، والذي قدَّم لي المساعدة والإرشاد، ولم يبخل بتوجيهاته وعلمه وجهده ووقته، والذي انتهلت الكثير من معين خبرته وعلمه.

كما أتقدم بالشكر إلى كل جهة ساعدتني وسمحت لي باستخدام المراجع والخدمات اللوجستية، والى كل من ساهم وشارك في انجاز هذه الرسالة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011- 2014

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: عامر عبد الفتاح احمد عبد الغفار :اسم الطالب

Signature: :التوقيع

Date: ١٩/١١/٢٠١٥ :التاريخ

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص	ط
مقدمة الدراسة	**1**
مشكلة الدراسة	2
أهمية الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
أسئلة الدراسة	4
فرضيات الدراسة	5
الدراسات السابقة	5
حدود الدراسة	9
منهجية الدراسة	9
أقسام الدراسة	9
الفصل الأول: الإطار النظري	**11**
السياسة الخارجية	12
في تعريف السياسة الخارجية	13
أبعاد السياسة الخارجية	18
قضايا السياسة الخارجية	27
أهداف السياسة الخارجية	27
معايير تصنيف الأهداف في السياسة الخارجية	27
أدوات السياسة الخارجية	28
معايير تقييم أهداف السياسة الخارجية	30
صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية	30
نماذج صنع السياسة الخارجية	34

الموضوع	الصفحة
العوامل الفردية والسياسة الخارجية	36
القيود على قرارات السياسة الخارجية	39
العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية	41
مفهوم التنمية السياسية	42
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الروسية والصعود الروسي في العالم	**47**
روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي	48
روسيا بعد تولي بوتين الرئاسة	52
السياسة الخارجية الروسية	53
أهداف السياسة الخارجية الروسية	64
الوسائل التي تنتهجها روسيا لتحقيق إستراتيجيتها	71
سمات الإستراتيجية الروسية	74
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا	**77**
مقدمة	78
نظرة على تاريخ العلاقات الروسية الليبية	79
السياسة الخارجية الروسية بعد التحولات عام 2011	84
أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وانعكاساتها على التنمية السياسية فيها	90
الفصل الرابع: السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا	**93**
مقدمة	94
نبذة عن تاريخ العلاقات الروسية السورية	95
السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا بعد عام 2011	103
العوامل المسببة للموقف الروسي من سوريا	107
أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا وانعكاساتها على التنمية السياسية فيها	112
الفصل الخامس: مقارنة السياسة الخارجية الروسية تجاه كل من ليبيا وسوريا	**116**
مقدمة	117
ما حققته روسيا وما تسعى لتحقيقه	118
ماهية المصالح الروسية من وراء انتهاجها لهذه السياسة تجاه البلدين	119
الفصل السادس: أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا على التنمية السياسية في البلدين	**121**

الموضوع	الصفحة
الخاتمة	125
قائمة المصادر والمراجع	127
Abstract	b

السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011- 2014

إعداد

عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار

إشراف

أ. د. عبد الستار قاسم

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الخارجة الروسية تجاه كلٍ من ليبيا وسوريا، على التحولات الناشئة في البلدين منذ عام 2011، وكذلك على حال التنمية السياسية في البلدين، وذلك من أجل تبيان الأهداف الكامنة خلف انتهاج روسيا لسياستها تجاه هاتين الدولتين، ومعرفة المصالح الروسية وراء انتهاجها سياستها نحو البلدين، والكشف عن توجهات السياسة الروسية تجاههما، منذ التحولات العربية، والكشف عن المصالح التي تحققها أو حققتها روسيا مقابل انتهاجها لسياستها، هذه تجاه ليبيا وسوريا، وهل هناك أثرٌ على المنطقة والنظام الدولي من وراء هذه السياسة، بالإضافة عن تقييم مدى تأثير هذه السياسة على التنمية السياسية في البلدين، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة بالمقارنة بين السياسة الروسية تجاه البلدين ومدى الفروق بين سياستها تجاه ليبيا عنها تجاه سوريا.

طرحت هذه الدراسة عدة أسئلة حول السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا، وعن اختلاف السياسة الروسية تجاه ليبيا عنها تجاه سوريا، وفي سبيل الإجابة عن هذه التساؤلات، قدمَّت الدراسة مجموعة من الفرضيات منها؛ أن توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا لا تختلف كثيراً عن التوجهات الروسية في العالم ككل، أي أنها علاقات تحكمها المصالح، وهناك لروسيا العديد من المصالح مع سوريا، وهذه المصالح هي أكثر بكثير من مصالحها مع ليبيا، لذلك فإن سوريا تعد أكبر أهمية من ليبيا بالنسبة لروسيا، وأن التباين بين السياسة الروسية تجاه ليبيا عنها تجاه سوريا يكمن في استفادة روسيا من التجربة مع الغرب في ليبيا التي، ولدَّت عدم اطمئنان روسي لنوايا الدول الغربية في اتخاذ قرارات دولية ذات أبعاد انسانية عبر الأمم المتحدة، لذلك، فهي تقف في وجه القرارات الأممية الممائلة في سوريا لعدم

ثقتها بنوايا الدول الغربية، بالإضافة إلى افتراض الدراسة أن الدور الروسي في سوريا يساهم في إحداث تحولات سياسية ستنعكس على مجمل المنطقة العربية الإسلامية.

قُسمت هذه الدراسة إلى ستة أقسام بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة؛ أول قسم هو الإطار النظري، والثاني هو السياسة الخارجية الروسية والصعود الروسي في العالم، والقسم الثالث فهو السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا، والقسم الرابع فهو السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا، والقسم الخامس هو مقارنة السياسة الخارجية الروسية بين كل من ليبيا وسوريا، أما القسم السادس والأخير فهو أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا على التنمية السياسية في البلدين.

وفي الختام، خَلُصت هذه الدراسة إلى أن لروسيا علاقات طويلة مع كل من ليبيا وسوريا، وأن لديها العديد من المصالح مع البلدين، لكن، وإن كانت مصالحها مع ليبيا اقتصادية، فهي مع سوريا استراتيجية، حيث تشكل سوريا أهمية خاصة لدى روسيا بحكم أن سوريا هي الحليف الأبرز في المنطقة العربية والإسلامية لها، كما أن الدراسة خلُصت إلى أن روسيا أخذت العبرة من الموضوع الليبي وتسعى لعدم السماح لتكرار المشهد الليبي في سوريا، أي كبح التدخل الخارجي، بالإضافة إلى أن الدور الروسي في البلدين، أدى لتحولات على مستوى المنطقة العربية والإسلامية، كما أدى لتغيرات على الساحة الدولية، حيث ظهرت روسيا بمظهرها القوي المؤثر، الذي يقول للغرب أنه ليس وحده على الساحة الدولية، وأن لروسيا مصالحاً يجب أن تُحترم، بالإضافة إلى أن الدراسة خَلُصت، أيضاً، إلى أن عملية التنمية السياسية يجب أن تكون نابعة من داخل المجتمع وغير مفروضة عليه من الخارج، لذا فإن محاولات فرض الديمقراطية والتنمية السياسية على الدول العربية من الخارج، خاصة من الولايات المتحدة، أدى إلى نتائج عكسية، لذا، وخاصة في فترة التحولات التي تعيشها المنطقة، لا بد من أن تكون عملية التنمية السياسية نتاجاً للحوار الداخلي، وهذا ما دعمته روسيا منذ بداية الأزمات والتحولات العربية، مع أن السياسة الخارجية الروسية لا تولي اهتماماً لشكل الحكم والبنية السياسية الداخلية للدولة التي تقيم معها علاقات، أي أنه لطالما لم تؤثر السياسة الخارجية الروسية على عملية التنمية السياسية في ليبيا وسوريا، العملية التي تعاني من ضعفاً كبيراً بالأساس.

مقدمة الدراسة

شهدت المنطقة العربية، منذ نهايات العام 2010 وبدايات العام 2011، تحولات كبرى أتت ضمن الحالة الاحتجاجية الشعبية التي أُطلق عليها تسمية "الربيع العربي"، حيث بدأت هذه الاحتجاجات بمطالبات حياتية واجتماعية، ثم ما لبثت أن تحولت إلى مطالب سياسية، أيضاً، حتى تطورت للمطالبة "بإسقاط النظم"، وقد أدت بعض هذه الحركات إلى إسقاط نظم سياسية، منها؛ نظام زين العابدين بن علي في تونس، نظام محمد حسني مبارك في جمهورية مصر، ونظام معمر القذافي، والذي قتل، في ليبيا.

هذه التحولات التي تفاعلت – ولا تزال– في هذه المنطقة الحيوية من العالم، حيث لم تقتصر أسبابها ولا آثارها على الدول التي دخلت في نطاق ما سُميَّ "الربيع العربي"، فمن ناحية، لم تقتصر أسبابها في الدول التي حدثت فيها تحولات، بل بتدخل خارجي في مسار هذه التحولات، كما تدخلت دول جوار، عربية وإقليمية، ودول كبرى، في مجريات الأحداث في هذه البلاد؛ فهناك دول لها وزنها في الإقليم أو العالم لها مصلحة في أن تتدخل في هذه التحولات، حتى أن بعض الدول العربية التي دخلت في حالة "الربيع العربي" أصبحت مسرحاً لتنافس قوىً دولية وإقليمية كبرى، ومن ناحية أخرى، هذه التحولات لم تقتصر آثارها على الدول العربية التي دخلت في الحالة ذاتها، بل امتدت تلك الآثار إلى خارج حدودها، وحتى العالم كله، حيث أفرزت، هذه التحولات، تغييرات في البيئة السياسية الدولية، فشكل البيئة السياسية الدولية اليوم ليس كما سبق هذه التحولات. فاليوم هناك لاعبون دوليون جدد، أثبتوا أن بإمكانهم أن يتخذوا موقعاً مؤثراً في هذه البيئة، وأصبحت هذه التحولات وكأنها فرصة لتكريس ظهور اللاعبين الجدد في الساحة الدولية، وعلى رأس هذه الدول، روسيا الاتحادية، وجمهورية الصين.

لذا، يعتبر البحث في دور إحدى الدول التي ظهرت كلاعب مؤثر في الساحة السياسية الدولية حاجة ملحة، فهذه الدول أصبحت صورتها اليوم ليست كما كانت ما قبل التحولات في المنطقة العربية، كما أن الأبحاث والدراسات العربية تركز بشكل كبير على النظام الأحادي القطبية والذي يترأس قمة هرمه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ساد في العالم ورسخ سلطته

بعد تفكك المنظومة الاشتراكية العالمية المناقضة للقطب الرأسمالي العالمي وعلى رأسه الولايات المتحدة،[1] وحيث أن هذا النظام بدأ يتغير بفعل ظهور القوى الصاعدة الجديدة، والتي أثبتت، في بعضها، قدرتها على التأثير في السياسة الدولية إلى حد معين، لذا فإنه من المهم والجدي دراسة هذه القوى.

وعليه، فإن هذه الدراسة تركز على الظروف الجيوسياسية المؤثرة على التحولات التي حصلت – ولا تزال – في ليبيا وسوريا منذ العام 2011 م، في سياق الأحداث التي عمت أكثر من دولة عربية، كما أنها تسعى للكشف عن موقع روسيا الاتحادية في هذه الظروف، ومدى تأثيرها وتوجيهها لمجريات الأحداث الحادثة في ليبيا وسوريا تحديداً.

وبما أن السياسة الخارجية تعني "مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم"[2] فإن هذه الدراسة تهدف إلى؛ المقارنة بين السياسة الخارجية الروسية تجاه البلدين، وتبيان الثابت والمتغير فيها اتجاههما، وتأثير البنية السياسية، والاقتصادية، والقوة العلاقاتية والبنيوية الروسية على سياستها الخارجية تجاه هاتين الدولتين، مع الأخذ بالاعتبار أن روسيا ليست اللاعب الدولي الوحيد في أحداث الدولتين، بل هناك، أيضاً، لاعبون اقليميون ودوليون لا يمكن تجاهل أدوارهم في هذه الأحداث.

مشكلة الدراسة

تسعى الدول، من خلال سياستها الخارجية، إلى تحقيق وحماية مصالحها بطرق مختلفة، وروسيا الاتحادية ليست استثناءً من هذه القاعدة، كما أن التحولات الحاصلة في المنطقة العربية عامةً، وتحديداً في ليبيا وسوريا، أظهرت مدى فاعلية السياسة الخارجية الروسية على الصعيد العالمي، لذا فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول إشكالية السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا بعد التحولات التي بدأت عام 2011م، كما أنها تتمحور حول تأثير البنية السياسية

---

[1] أبو العلا، محمد: **ديكتاتورية العولمة: قراءة تحليلية في فكر المثقف**. ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2004/ ص126.

[2] مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها... الأكاديمية السورية الدولية، http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7

والاقتصادية والقوة العلاقاتية والبنيوية الروسية على مجريات الأحداث والتحـــولات السياســـية الحاصلة في ليبيا وسوريا، بالإضافة إلى إشكالية الأهداف الروسية من وراء سياستها الخارجية تجاههما، والمصالح التي حققتها والتي تريد تحقيقها من وراء هذه السياسة، كمـــا أن الدراســـة تسعى للإجابة عن إشكالية الفروق في السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا، في حين أن هناك تشابهاً في الأحداث في البلدين. وبما أن إشكالية البحث العلمي هي الاجابة عـــن موقـــف غامض ليس له إجابة واضحة؛ فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الموقف الغـــامض المتمثـــل بالفروق في السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا من ناحية، والسياسة الخارجية الروسية تجـــاه سوريا من ناحية أخرى.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن موضوعها يتناول دور دولة، يسميها بعضهم بالصاعدة وآخرون يسمونها قوة عالمية عظمى، لكن، بشكل عام، هي دولة لها مكانتهـــا علـــى الســـاحة الدولية، وفي منطقة لطالما كانت منطقة أزمات وصراعات وتحولات، وأيضاً منطقة لها أهميـــة على الساحة الدولية.

وذلك، عن طريق دراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرهـــا علـــى التحولات السياسية في البلدين، وإجراء المقارنة في السياسة الخارجية الروسية ما بين الدولتين، على أساس التعرف على ماهية ومحددات سياسة روسيا تجاه هذه المنطقة، وقياس مدى القـــدرة على التعميم على باقي الدول العربية عامة، وهنا تكمن أهمية الدراسة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الكشف عن توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه كل من ليبيا وسوريا منـــذ التحـــولات العربية مع بداية العام 2011م.

- الكشف عن مدى تأثير البنية السياسية والاقتصادية والقوة العلاقاتية والبنيوية الروسية على السياسة الخارجية الروسية تجاه كل من ليبيا وسوريا منذ العام 2011م.

- الكشف عن المصالح التي حققتها روسيا والتي تسعى لتحقيقها من وراء انتهاجها لهذه السياسة الخارجية تجاه كل من ليبيا وسوريا منذ العام 2011.

- الكشف عما إذا كانت روسيا تحاول كسر احتكار الولايات المتحدة للقطبية العالمية.

- تقييم مدى تأثير السياسة الروسية على التنمية السياسية في البلدين.

أسئلة الدراسة

هذه الدراسة تطرح عدة أسئلة تسعى للإجابة عنها، وتتمثل هذه الأسئلة في:

- ما هي توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه كل من ليبيا وسوريا منذ التحولات العربية عام 2011م وحتى عام 2014؟

- ما مدى تأثير البنية السياسية والاقتصادية والقوة العلاقاتية والبنيوية الروسية على السياسة الخارجية الروسية تجاه كل من ليبيا وسوريا مع انطلاق التحولات في البلاد العربية؟

- إلى ماذا تسعى روسيا الاتحادية من وراء انتهاجها سياستها الخارجية تجاه ليبيا وسوريا بعد التحولات العربية، وما المصالح التي حققتها والتي تسعى لتحقيقها من وراء انتهاجها لهذه السياسة تجاه البلدين؟

- ما السبب من وراء اختلاف السياسة الخارجية الروسية بين ليبيا من ناحية وسوريا من ناحية أخرى في حين أن كلا البلدين تتشابهان في أوجه متعددة في الظروف الحاصلة فيهما؟

- كيفية تأثير السياسة الروسية على التنمية السياسية في البلدين؟

فرضيات الدراسة

على ضوء الدراسات السابقة، تستنتج هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات وهي:

1. توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا لا تختلف كثيراً عن التوجهات الروسية في العالم ككل، أي أنها علاقات تحكمها مصالح، وهناك لروسيا العديد من المصالح مع سوريا، وهذه المصالح هي أكثر بكثير من مصالحها مع ليبيا، لذلك فإن سوريا تعد أكبر أهمية من ليبيا بالنسبة لروسيا.

2. يرجع استخدام روسيا لحق النقض "الفيتو" في وجه قرارات أممية تجاه سوريا في مجلس الأمن، لعدم ثقة روسيا بالغرب مستفيدةً من التجربة مع الغرب في ليبيا.

3. يساهم الدور الروسي في سوريا في إحداث تحولات سياسية ستنعكس على مجمل المنطقة العربية الإسلامية.

الدراسات السابقة

دراسة عبد العزيز مهدي الراوي، تحت عنوان: توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، 2008م. [1]

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه العالم، بشكل عام، في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي انتهت أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي. وتطرقت هذه الدراسة إلى التطورات السياسية في السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد المتغيرات الدولية بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى رئاسة روسيا الاتحادية، وقد تناول الباحث هذه المواضيع من مبحثين؛ أولهما: التطورات السياسية في روسيا الاتحادية، وثانيهما: مجالات ومحددات السياسة الخارجية الروسية.

---

[1] الراوي، عبد العزيز: ***توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة***، **مجلة دراسات دولية**.35. 2008م/ 159-182.

اعتبرت دراسة الراوي، أن روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين اعتمدت سياسة خارجية قائمة على الواقعية، العملية والحرص، واعتبرت أن هذه المميزات الثلاث تمثل الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية، وتعتبر الدراسة أن هذا مؤشر إلى بداية جديدة في السياسة الخارجية الروسية مختلفة عما سبق الرئيس بوتين.

كما أن الدراسة ترى أن السياسة الخارجية والتحرك الدبلوماسي الروسي سعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي:

1. احتفاظ روسيا لدور مميز في صياغة أمن أوروبي مشترك جديد في ضوء الوثيقة التأسيسية الخاصة بتنظيم العلاقات والتعاون والأمن بين روسيا وحلف الأطلسي، وهي الأساس لبناء شراكة جديدة تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية لجميع الدول الموقعة عليها.
2. الاستفادة من الانتماء العرقي في تسوية الصراع العرقي وخصوصاً بين السلاف والأعراق الأخرى مثل الصرب.
3. العمل الجاد لقيام تكتلات استراتيجية ودعم قدراتها للوقوف على قدم المساواة إلى جانب القطب الأوحد، والحد من الهيمنة الأمريكية والعودة إلى عالم متعدد الأقطاب.

كما أن الدراسة ترى أن مستقبل السياسة الخارجية الروسية يتحدد في ضوء توافر عدد من النتائج وهي:

1. الحصول على ما تحتاجه روسيا من دعم مالي خارجي لغرض النهوض بالاقتصاد وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل الوطني، وقدرتها على معالجة المشاكل الداخلية.
2. إجراء عملية إصلاح ديمقراطي للأوضاع الداخلية؛ للقضاء على الآثار السلبية التي أفرزتها سنوات التحول الديمقراطي.

أما على صعيد السياسة الخارجية الروسية تجاه الدول العربية؛ فإن الباحث يرى أن المعيار المتحكم بالتوجهات الروسية نحو الدول العربية هو معيار المصلحة، لكنه، أيضاً، يرى

أن اتجاه "الشرق الأوسط" في السياسة الخارجية الروسية كان من أكثر الاتجاهات نجاحاً في العام 2006م ودلل على ذلك بالكثير من الأمثلة منها الحوار الروسي – السوري المكثف أواخر عام 2006م.

لقد حددت دراسة الراوي، كما بين سابقاً، أهداف ومستقبل السياسة الخارجية الروسية، ومن أهم ما ورد بالدراسة؛ هو اتسام السياسة الخارجية الروسية بالواقعية والعملية والحرص، فقد أعطت السياسة الخارجية الروسية الكثير من الواقعية والعملية خلال التحولات والأزمات التي أحاطت بالدول العربية، لذلك فإنه كثيراً ما يطلق على السياسة الخارجية الروسية أنها سياسة واقعية وبراغماتية.

وحسب ما أشارت إليه دراسة الراوي في أن معيار التعامل الروسي مع الدول العربية هو المصلحة، وهذا ما ستحاول الدراسة الحالية أن تجيب عنه، أي ما المصلحة الروسية في السياسة الخارجية تجاه ليبيا وسوريا.

دراسة نورهان الشيخ، بعنوان: أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية، 2013م. [1]

تسعى هذه الدراسة إلى فهم وتحليل الموقف الروسي من "الثورة السورية"، وأسباب اتخاذ روسيا هذا الموقف، وذلك في إطار أربعة محاور أساسية هي؛ تطور الموقف الروسي من الثورة السورية، الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للموقف الروسي، العوامل المؤثرة على الموقف الروسي من الثورة السورية، ومستقبل العلاقات السورية الروسية.

تعتبر الدراسة أن الموقف الروسي جاء سريعاً، على عكس ما تعاملت فيه روسيا مع دول "الربيع العربي" فقد حسمت روسيا موقفها من "الثورة السورية" مبكراً، وتعزو الدراسة ذلك إلى حجم المصالح الروسية في سوريا، بالإضافة إلى التعقيدات التي اكتنفت التطورات في سوريا، مثل مستوى "دولنة" القضية في سوريا، ومدى الجدل والخلاف بين القوى الكبرى

[1] الشيخ، نورهان: ***أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية***، **مجلة البيان**.10. 2013م/ 251-267.

حولها، بحيث تقف روسيا، تؤيدها الصين، بقوة في وجه المحـــاولات الأمريكيـــة والأوروبيـــة والعربية لدعم المعارضة السورية بشتى أشكال الدعم.

وقد لخصت الدراسة أبعاد الموقف الروسي تجاه "الثورة السورية" بأربع أبعـــاد وهـــي كالتالي:

1. رفض استصدار قرارات أممية تفتح الباب للتدخل الغربي في سوريا.
2. الدفع نحو الحل السلمي السياسي للأزمة السورية.
3. استمرار التعاون العسكري بين روسيا وسوريا.
4. رفض العقوبات على سوريا.

وقد جندت روسيا دبلوماسيتها من أجل الدفاع عن هذه الأبعاد الأربعة، مثل إجهاضـــها لمشاريع قرارات في مجلس الأمن، واستخدام حق النقض أيضاً أكثر من مرة ضد أي قـــرارات تدين النظام في سوريا.

أما عن أسباب دعم روسيا للنظام السوري فقد لخصت الدراسة الأسباب في أربع نقـــاط وهي كالتالي:

1. حاجة روسيا لحليف في المنطقة العربية الإسلامية، بعد التمـــدد الأمريكـــي والأوروبـــي، خصوصاً بعد نشر منظومة الدفاع الصاروخي الأمريكي على مقربة من حدودها.
2. تشتري سوريا 10% من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية، الأمر الذي يجعلها ثالث أكبر مستهلك للأسلحة الروسية بعد الهند وفنزويلا.
3. وقع العديد من شركات النفط والغاز الروسية عقوداً ضخمة مع الحكومة الســـورية، كمـــا تساهم شركات روسية عدة في تطوير احتياطي النفط والغاز السوري.
4. ترى روسيا في سوريا حليفاً عسكرياً لها، وقاعدة طرطوس البحرية تشهد على ذلك.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

حدود زمانية: وهي منذ اندلاع ما يطلق عليه اسم "الربيع العربي" وما أعقبه من تحولات في ليبيا والأزمة في سوريا منذ عام 2011 – 2014م.

حدود مكانية: وتتمثل الحدود المكانية في بلدين هما؛ ليبيا وسوريا، ومكانهما في دوائر صنع السياسة الخارجية الروسية.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكيفي، وأسلوب تحليل المضمون، بصفته جزءاً من المنهج الوصفي التحليلي، وسيتم استخدام منهج تحليل المضمون في تحليل التصريحات والتصرفات السياسية الروسية تجاه كل من ليبيا وسوريا، أي تحليل محتوى السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا.

كما أن الدراسة اعتمدت أسلوب التحليل المقارن، حيث أنها تسعى إلى المقارنة بين السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا من جهة وسوريا من جهة أخرى، لذا فإن هذه الدراسة ستستخدم الأسلوب المقارن في تحليل الفروقات في السياسة الخارجية الروسية تجاه البلدين، في ضوء أن البلدين مرا بظروف متشابهة؛ حيث نشأ فيهما حراك مسلح يهدف إلى تغيير الأنظمة السياسية القائمة.

أقسام الدراسة

تتكون هذه الدراسة من خمسة أقسام رئيسية، وهي كالتالي:

1. الإطار النظري: والذي يوضح الإطار النظري لمبادئ السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية، ومفهوم التنمية السياسية.

2. السياسة الخارجية الروسية والصعود الروسي في العالم: هذا القسم يبين محددات وأهداف السياسة الخارجية الروسية بشكلٍ عام، كما سيتناول هذا القسم الصعود الروسي على الساحة السياسية الدولية، وأسباب وعوامل هذا الصعود.

3. السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا: هذا القسم يتناول توضيح وإعطاء نبذة عن تاريخ السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا، بالإضافة إلى سياسة روسيا الخارجية تجاه ليبيا بعد التحولات التي بدأت في عام 2011.

4. السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا: ومهمة هذا القسم توضيح وإعطاء نبذة عن تاريخ السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا، بالإضافة إلى سياسة روسيا الخارجية تجاه سوريا بعد التحولات التي بدأت في العام 2011.

5. مقارنة السياسة الخارجية الروسية بين ليبيا وسوريا: هذا القسم يتناول المقارنة بين سياسة روسيا الخارجية بين ليبيا من جهة وسوريا من جهة أخرى، وما حققته، وما سعت لتحقيقه وما مصالح روسيا من وراء انتهاجها لهذه السياسة الخارجية تجاه البلدين، والخروج باستنتاجات محددة.

6. أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا على التنمية السياسية في البلدين: يعطي هذا القسم لمحة عن أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا على التنمية السياسية في البلدين.

7. الخاتمة.

الفصل الأول

الإطار النظري

الفصل الأول

الإطار النظري

السياسة الخارجية

مقدمة

تعتبر السياسة الخارجية من أهم الأركان التي يجب أخذها بالحسبان لدراسة سلوك دولة معينة على الصعيد الدولي، فالسياسة الخارجية من الممكن أن تعطي لمحة عن طبيعة الدولة، سياستها، وأيدولوجيتها. فلسياسة الخارجية للدولة هي انعكاس لمبادئها في التعامل الخارجي، كما أن السياسة الخارجية، تحدد كيفية تواصل بلد ما مع البلدان الأخرى في العالم، وهي انعكاس لقوة الدولة داخلياً[1] لذا، يجدر تناول أسس ومفهوم السياسة الخارجية؛ من أجل فهم تصرفات وأهداف أي دولة تجاه دول أو مناطق أخرى، مع الأخذ بالاعتبار أن بعض الباحثين يرون أن العلاقات الدولية ليست مقتصرة فقط على الدول، بل، أيضاً، على منظمات إقليمية ودولية وشركات متعددة الجنسيات؛ لأنها تتمتع بصفات الشخصية الدولية، [2] وقد تزايد الاهتمام بالسياسة الخارجية بصورة كبيرة في القرن العشرين، بحيث أن كل الدول أصبحت تتعامل بصيغ دبلوماسية مع الدول الأخرى. [3]

وقد تطورت ظاهرة السياسة الخارجية، بشكلٍ أساسي، خلال الحرب العالمية الثانية، حيث انتقلت هذه الظاهرة من كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بالأمن والأمور العسكرية، إلى ظاهرة لها أبعاد متعددة: اجتماعية واقتصادية، هذا مع ازدياد الوحدات والكيانات العالمية ازدادت تعقيدات السياسة الخارجية.[4]

---

[1] مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها... الأكاديمية السورية الدولية، http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7/ 14.4.2014.

[2] عباس، أشواق: الحوار المتمدن... السياسة الخارجية. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455/ 12.4.2014.

[3] مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها... الأكاديمية السورية الدولية، http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=714.4.2014.

[4] جنسن، لويد: **تفسير السياسة الخارجية**. ط1. ترجمة محمد مفتي ومحمد سليم. الرياض: عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود.1989.ص10.

في تعريف السياسة الخارجية

هناك ارتباطٌ وثيقٌ بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية؛ حيث البيئة الدولية التي تعيش فيها كل الدول، وتجري فيما بينها تفاعلات دولية، وهذه التفاعلات الدولية تتم بين وحدات سياسية تتمايز فيما بينها،[1] ولذلك، فإن السياسة الخارجية تعتبر من أهم أعمال الدولة والتي تعمل من خلالها في تنفيذ أهدافها في البيئة الدولية، ومع الوحدات السياسية الأخرى. [2]

وقد اختلفت تعاريف السياسة الخارجية في الأدبيات، فهناك عدة تعريفات طرحها المفكرون والكُتَّاب للسياسة الخارجية؛ فقد عرَّفها الكاتب حامد ربيع بأنها "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، حيث أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية".[3] إلا أنه يلاحظ من خلال التعريف السابق الكثير من التعميم والتوسع، معتبراً أن السياسة الخارجية شاملة لكل ما يصدر عن الدولة، فأدرج الكاتب كل نشاطات "الجماعة"، الشعب، الخارجية في إطار باب وصفه بالواسع وهو باب السياسة الخارجية.

وقد عرَّف كل من فيرنس وسنايدر، السياسة الخارجية بشكلٍ يرادف بينها وبين الأساليب المتبعة للتعامل مع المشاكل وحلها، وذلك من خلال تعريفهما؛ "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل".[4]

وهنا يحصر الكاتبان وظيفة السياسة الخارجية بحل المشكلات التي تعترض الدولة، سابقاً، حاضراً ولاحقاً، وحصراه بأسلوب لحل المشكلات.

---

[1] بدوي، محمد و ليلى مرسي وآخرون: **العلاقات السياسية الدولية**. ط1. الاسكندرية: المكتبة المصرية.2003.ص397.

[2] عباس، أشواق: الحوار المتمدن... السياسة الخارجية. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455/ 12.4.2014.

[3] ربيع، حامد: **نظرية السياسة الخارجية**. ط1. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.1989. ص7.

[4] سليم، محمد: **تحليل السياسة الخارجية**. ط2. الجيزة: مكتبة النهضة المصرية.1998. ص7.

هناك بعض الكتاب يعرِّفون السياسة الخارجية بأنها؛ مرادف لأهداف الدولة في المحيط الخارجي، مثل بول سيبوري والذي يعرِّفها، على أنها "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان".[1]

هنا، يضع الكاتب سيبوري السياسة الخارجية ضمن إطارها القانوني الدستوري، القانون الدستوري الساري في الدولة نفسها، وليس ضمن إطار "الشرعية الدولية" أو "البيئة الدولية"، وهنا يميل هذا التعريف إلى وصف السياسة الخارجية، بالقدرة على التأثير على الكيانات الأخرى بكل الوسائل الممكنة وحتى العنيفة منها.

كما أن هناك اتجاهاً آخرَ يميلُ نحو العَمَلَانية في تعريف السياسة الخارجية؛ أي كوظيفة من وظائف الدولة المحددة، مثل تعريف الكاتب مودلسكي "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة؛ المدخلات والمخرجات".[2]

وفي هذا التعريف تحديد لأنشطة السياسة الخارجية وحصرها فقط بتغيير سلوكيات الدول الأخرى، طبقاً للوضع الدولي والتوازنات السائدة، وأيضاً فيه نوع من الجانب العَمَلاني في التعريف عن طريق نمطي الأنشطة المدخلات والمخرجات.

وهناك بعض التعاريف التي تُعرِّف السياسة الخارجية؛ بأنها سلوكيات وتصرفات تهدف إلى التأثير في سلوك اللاعبين السياسيين الآخرين. [3]

وهناك تعريفات وَضعت السياسة الخارجية ضمن إطار التخطيط، وهو "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية". [4]

---

[1] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص8.

[2] المرجع السابق. ص8.

[3] المرجع السابق. ص9.

[4] عباس، أشواق: **مرجع سابق**.

تعريفات أخرى؛ وضعت السياسة الخارجية ضمن إطار برامج العمل لتحقيق المصالح الوطنية مثل، "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي؛ الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلاً عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف".[1]

هناك، أيضاً، تعريفات فيها نوع من الشمولية والدقة في تعريف السياسة الخارجية، مثل تعريف جيمس روزناو، "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً".[2]

يتضح من التعريفات السابقة، أن السياسة الخارجية هي مجموعة السياسات التي تمارسها دولة أو كيان سياسي ما تجاه دول أو كيانات سياسية أخرى، عن طريق أشخاص معينين لديهم الخبرة والكفاءة، وبما يراعي ويحقق المصالح والأهداف العليا، المبتغى تحقيقها من وراء السياسة الخارجية.

وكما أن السياسة الخارجية تتكون من برامج عمل؛ أي أنها تقع في مجال العمل، وذلك بهدف إدارة الواقع أو السعي إلى تغييره بما يحقق مصالح وأهداف الدولة العليا. [3]

لذا، فالسياسة الخارجية، يقصد بها، "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[4]

وقد تناولت عدة نظريات عالمية موضوع السياسة الخارجية وسلوك الدولة، وقد اختلفت في تطبيق السياسة الخارجية بحسب عقائدها الفكرية، مثل:

---

[1] بدوي، محمد و ليلى مرسي وآخرون: **مرجع سابق**. ص397 – 398.

[2] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص9.

[3] بدوي، محمد و ليلى مرسي وآخرون: **مرجع سابق**. ص398.

[4] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص12.

- الواقعية الكلاسيكية: حيث تدعو إلى بناء سياسة خارجية تأخذ بالحسبان المصالح العليا للدولة فقط؛ أي عدم الأخذ بالحسبان مصالح الدول الأخرى، بل، وأيضاً، تبرر استخدام أي وسيلة كانت من أجل تحقيق مصالح وأهداف الدولة العليا حتى لو كانت بالحرب أو الاعتداء على دول أخرى ذات سيادة، وتدَّعي النظرية الواقعية أنها تستند إلى العقل والفكر وليس العاطفة والأمنيات، لذلك فهي على تناقض تام مع النظرية المثالية، حيث تتخذ من المصلحة الذاتية والقوة والسلطة، أساساً في السياسة الخارجية.[1] أي أنها نظرية تنطلق من فكرة أن هدف كل دولة البحث عن القوة، وهذا الهدف هو المحرك الأساسي لسلوك الدولة، كما أن الدول تسعى إلى زيادة قوتها وتبحث عن وسائل إضعاف خصومها، وأن كل الدول الأخرى هي دول منافسة للسيطرة على القوة وفي حال سيطرة الدول الأخرى على القوة فهي خطر على الدولة، كما ترى أنه لا يوجد حالة سلام مستمرة إلا بتوازن القوى.[2]

- الواقعية الجديدة: تنطلق هذه النظرية من نفس منطلقات وأفكار النظرية الواقعية التقليدية، لكنها ترى بأن سبب سعي الدول إلى القوة؛ هو طبيعة النظام الدولي وليس طبيعة الدولة نفسها، حيث أن النظام الدولي لا يوجد فيه ما يحمي الدولة بشكل فعلي حقيقي بدون خرق وباحترام من جميع الدول؛ أي أن النظام الدولي فيه نوع من الفوضى، لذلك فإن الدول تسعى لحماية نفسها عن طريق السعي المستمر نحو القوة، أي أنها تعزو السعي إلى القوة بالواقع الدولي.[3]

- الواقعية النيو– كلاسيكية: وهذه النظرية. مزيج بين الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة، حيث أنها تؤكد على فكرة المنافسة على القوة، لكنها ترى بأن خصائص الدولة هي التي تحدد سلوكها، فهي – الدولة – لا تسعى إلى القوة عبثاً بل أن هناك أسباباً تدفعها لذلك. [4]

---

[1] مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها... الأكاديمية السورية الدولية، http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7/14/4.2014.

[2] يخلف، عبد السلام: صفحة الأستاذ يخلف – جامعة قسطنطينة... نظريات سلوك الدولة http://ikhlef.yolasite.com/16.5.2014.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

- النظرية الليبرالية "المثالية": وتدعو، بشكل عام، إلى تطبيق سياسة خارجية تحقق أكبر قدر من المنفعة للشعوب، حيث تدعو لتطبيق السياسة الخارجية وفقاً لمبادئ مثالية. وتعود النظرية المثالية بالأساس إلى "ويدرو ويلسون"، وإلى تأسيس عصبة الأمم، كما أن النظرية المثالية تصور النظام العالمي كنظام يربح فيه الجميع، وهذا ما له علاقة بالفكر الليبرالي لدى منظري هذه النظرية.[1]

كما تؤكد هذه النظرية، على وجود الكثير من أشكال التعاون على المستوى الدولي، أي أن العلاقات ليست فقط علاقات صراع، بمعنى أن الدول لا تسعى، فقط، لامتلاك القوة، بل أنها تبحث، أيضاً، عن أساليب للتعاون فيما بينها، وهذه الدول تدعم سيادة وقوة القانون الدولي، وتسميها بالدول التقدمية، لذا فإنها – النظرية – عَزَتْ الحرب الباردة إلى الطبيعة "الاستبدادية" للاتحاد السوفيتي السابق، في مواجهة القوة "التقدمية" المتمثلة بالولايات المتحدة، من وجهة نظر النظرية.[2]

- الليبرالية الجديدة: تركز هذه النظرية، والتي تتدرج وتتبع للنظرية الليبرالية، على الطريقة التي يمكن من خلالها أن تؤثر المؤسسات الدولية على سلوكيات وتصرفات الدول، وترى أنها، بالأساس، يمكن أن تؤثر بالمنظمات عن طريق نشر القيم وإقامة العلاقات الدولية على أسس وقيم معينة، وتشدد على دور الأمم المتحدة. [3]

- النظريات الإدراكية: وهي نظريات تركز على دور العمليات النفسية لصنَّاع القرار في السياسة الخارجية، ومن هذه العمليات النفسية؛ الإدراك، سوء الإدراك، نظم الاعتقاد أو الأنظمة القيمية. وتركز هذه النظريات على دور العمليات السابقة في رسم سلوك السياسة الخارجية للدولة، تبعاً للديناميكيات النفسية لمتخِذ القرار، أو نظم الاعتقاد لأمة معينة.[4]

---

[1] مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها... الأكاديمية السورية الدولية، http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7/14.4.2014.

[2] يخلف، عبد السلام: مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

- النظرية الماركسية: تقوم النظرية الماركسية على مبدأ صراع الطبقات، والجدلية الثورية، حيث أنها ترى الدولة على أنها حدث تاريخي جاء نتيجة صراع الطبقات على ملكية الانتاج، لذا فالدولة في الفكر الماركسي تمثل ظاهرة قانونية تمثل انعكاساً لتكوين الطبقات، كما أنها ترى العلاقات الدولية من هذا المنطلق أيضاً، أي الصراع الطبقي، وأن هناك دولاً تهيمن على دول أخرى أفقر منها، لهذا فإن الصراع الطبقي سمة السياسة الدولية.[1]

أبعاد السياسة الخارجية

للسياسة الخارجية، أبعادٌ عدة، وهذه الأبعاد من المفترض أن تمتاز بها كافة السياسات الخارجية على اختلاف الدول وأهدافها، وهذه الأبعاد تتمثل في:

أولاً: الطابع الواحدي للسياسة الخارجية

الطابع الواحدي للسياسة الخارجية يوضح شكل العلاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، حيث يؤكد على أن السياسة الخارجية تنصرف إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي تصرفات وبرامج وحدة دولية تجاه وحدة أو وحدات دولية أخرى، وبهذا تتميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية؛ فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل بين وحدتين أو وحدات متعددة، لذلك، فالعلاقات الدولية تشمل العلاقات التفاعلية مثل: الصراع والتكامل الدولي، وسباق التسلح الخ، أما بالنسبة للسياسة الخارجية؛ فهي تشمل المؤثرات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية والقضايا السياسية والاقتصادية، التي تهتم بها الوحدة الدولية في المحيط الخارجي.[2]

تجدر الإشارة؛ بأن هناك ترابطاً بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية؛ فالعلاقات الدولية هي محصلة لتفاعل مجموعة السياسات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية، كما أن الوحدة الدولية لا تصوغ سياستها الخارجية بمعزل عن البيئة الدولية إذ أنها تتأثر بالمتغيرات التي تحصل بالبيئة الدولية.[3]

---

[1] الخطيب، نعمان: **الوجيز في النظم السياسية**. ط1. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع. 1999.ص72.

[2] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص13.

[3] المرجع السابق. ص13-14.

ثانياً: الطابع الرسمي للسياسة الخارجية

كما أسلفت الدراسة سابقاً، فإن السياسة الخارجية يصيغها ويمارسها الممثلون الرسميون للدولة، مثل: رئيس الدولة، رئيس الحكومة، وزير الخارجية، وزير الدفاع، ولا يهم طريقة وصولهم للسلطة، المهم أن يكونوا أصحاب القرار والسلطة السياسية في الدولة، وبالتالي يتحدثون باسمها في المجال الدولي.[1]

لذا فإن المقصود بالطابع الرسمي للسياسة الخارجية؛ هو شخوص السياسة الخارجية، لذلك فإن هذا الطابع يساعد في التفرقة بين المواقف في الدولة والسياسة الخارجية الرسمية، على سبيل المثال، مطالبة البرلمان الإيطالي الحكومة الإيطالية عام 1986م بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، هذا القرار لم توافق عليه الحكومة، لأنه لا يعبر عن السياسة الخارجية الإيطالية.[2]

ثالثاً: الطابع العلني للسياسة الخارجية

بما أن السياسة الخارجية هي برامج عمل علني، فإن الطابع العلني للسياسة الخارجية، تلك التي يعلنها صانع القرار، بالإضافة إلى أن برامج العمل الخارجي، هي برامج مقصودة وقابلة للملاحظة.[3]

فالسياسة الخارجية مقصودة وقابلة للملاحظة، أي أنها لم تأتِ بالصدفة، بل عن دراسة، قصد صانعوها اتباعها لتحقيق أهداف معينة؛ فالتصرفات التي قصدها صانعو السياسة الخارجية هي التي تدخل في نطاق السياسة الخارجية، أما التطور الطبيعي للأحداث فلا يدخل ضمن السياسة الخارجية.[4]

---

[1] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص 15.

[2] المرجع السابق. ص 15.

[3] المرجع السابق. ص 18.

[4] المرجع السابق. ص 18.

رابعاً: الطابع الاختياري للسياسة الخارجية

بما أن السياسة الخارجية هي سياسة، فإنها اختيار من بين سياسات بديلة ممكنة، والاختيار له ثلاثة أبعاد هي:

1. أن الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية قد تمت من خلال هؤلاء الذين يدعون أنهم قد رسموا تلك السياسة.
2. أنه، وفي رسم السياسة الخارجية، كانت هناك مجموعة بدائل التي يمكن أن يختار من بينها صانع القرار.
3. أن صانع السياسة الخارجية يستطيع تغيير مجرى السياسة المتبعة إذا نشأت ظروف تتطلب ذلك.

خامساً: الطابع الهدفي للسياسة الخارجية

السياسة الخارجية لها أهداف، ويجب تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهدافها، فلا يوجد سياسة خارجية بدون أهداف؛ لذا فإن تصور السياسة الخارجية كعملية تهدف إلى تحقيق أهداف يحقق عدة مزايا:

1. يسمح بالتمييز بين السياسة الخارجية ومجموعة التفاعلات بين الوحدة السياسية والبيئة الخارجية.
2. تحديد أهداف السياسة الخارجية يسمح بتصور السياسات الممكن اتباعها.
3. تحديد أهداف السياسة الخارجية لأي دولة يُمكّن من تقويم أداء تلك الوحدة.[1]

[1] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص 23-25.

سادسا: الطابع الخارجي للسياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، لكن، هناك تقاطعات ما بين السياسة الداخلية للوحدة – والتي تسعى إلى تحقيق أهداف داخلية– وبين سياستها الخارجية، حيث أنه من الممكن أن تتبع الدولة سياسة داخلية ويكون الهدف منها هدفاً خارجَ حدودِ الدولة؛ أي سياسة خارجية. ومن الممكن، أيضاً، أن تتبع الدولة سياسة خارجية معينة تريد تحقيق أهداف داخلية منها، على سبيل المثال أن يتخذ الرئيس الأمريكي سياسة معينة تجاه اسرائيل من أجل كسب شعبية أكثر لدى اليهود الأمريكيين، في شكل هذه السياسة هي سياسة خارجية، لكن الهدف منها هدف داخلي، لذا فإن هناك تقاطعاً ما بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.[1]

لذلك، فقد ظهر موضوعان للسياسة الخارجية ينبغي التمييز بينهما: أولهما الموضوع المباشر وهو النتائج المعلنة التي تهدف السياسة إلى تحقيقها، وثانيهما الموضوع غير المباشر، وهو تلك النتائج التي قد تستتر خلف السياسة.[2]

سابعا: الطابع البرنامجي للسياسة الخارجية

السياسة الخارجية، بطبيعتها، ظاهرة متعددة الأبعاد، لأنها تتطلب صياغة مجموعة من الأهداف وتحديد مجموعة من القرارات والسلوكيات، لذلك فإن السياسة الخارجية تشمل مجموعة من الأبعاد، وعليه فإن لها طابعاً برنامجياً، وليس بمعنى أنها سياسة مخططة بالضرورة، بل يقصد بالطبيعة البرنامجية أن السياسة الخارجية تنصرف إلى برنامج يتضمن بعدين أساسيين: الأول ينصرف إلى توجهات، الأدوار، الأهداف والاستراتيجيات، أما الثاني فهو مجموعة القرارات والسلوكيات.[3]

---

[1] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص 27.

[2] المرجع السابق. ص 27.

[3] المرجع السابق. ص 36.

وعليه؛ فإن السياسة الخارجية، عملية متداخلة ومترابطة بسياسات أخرى، فهي تتشابه وتتفاعل بتلك السياسات على النطاق الدولي، لذا يجب التفريق، وإظهار الفروق بين السياسة الخارجية والسياسات الأخرى.

1. السياسة الخارجية والسياسة الدولية

تتفاعل السياسة الخارجية مع البيئة الداخلية – أي في داخل الكيان الدولي ذاته– وتتفاعل، أيضاً، مع البيئة الدولية الخارجية؛ والمقصود بها، "التفاعل الذي لا بد أن يُحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".[1] كما أنه يمكن تعريف السياسة الدولية على أنها، "سياسة تنشأ في غياب سياسة مشتركة، أو سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام".[2] والسياسة الخارجية بدورها تتفاعل مع البيئة الداخلية والبيئة الخارجية؛ إما بالاستجابة أو رد الفعل أو الاثنين معاً.[3]

يتضح هنا، أن السياسة الدولية، هي تفاعل السياسات الخارجية للكيانات الدولية المختلفة، لذا فإن السياسة الخارجية عنصرٌ من عناصر السياسة الدولية، كما أن السياسة الدولية تفترض علاقات تقاطعية تنتج عن تفاعل أكثر من كيان دولي واحد أو دولة واحدة أو حتى تكتل دولي واحد، كما أن السياسة الدولية لا تعني، بالضرورة، العلاقات بين الدول فحسب، بل من الممكن أن تشمل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات التي لها صفة دولية سواء مؤسسات أو كيانات حكومية أو غير حكومية.[4]

لذا، فإن دراسة السياسة الدولية تتم عن طريق الاهتمام بالأفعال وردود الأفعال في التفاعلات بين الوحدات السياسية، وأيضاً تحليل هذه الأفعال والتفاعلات،[5] وليس دراسة سلوك وتوجهات وأفعال كيان دولي واحد كما السياسة الخارجية.

---

[1] ربيع، حامد: **نظرية الدعاية الخارجية**. ط1. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.1969. ص13.

[2] جوزيف، س.ناي الابن: **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**. ترجمة أحمد الجمل ومجدي كامل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. 2000. ص17.

[3] ربيع، حامد: **نظرية الدعاية الخارجية**، مرجع سابق. ص13.

[4] المرجع السابق. ص14–15.

[5] النعيمي، أحمد: **السياسة الخارجية**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع. 2008. ص30.

2. السياسة الخارجية والاستراتيجية

الاستراتيجية كلمة مرتبطة إلى حد كبير بالعسكرية، حيث يرجع استخدام هذا المصطلح إلى الإغريق والذين تميزوا بالحرب والقتال، وكانت تعني، آنذاك، بفن القائد، وتطور مفهوم الاستراتيجية حتى أصبح مصطلحاً دارجاً بالعلوم السياسية، وتطورت من معناها الضيق، أي القيادة العسكرية لتتضمن الفعاليات السياسية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، حتى أنها درجت في العلوم الاجتماعية بشكل عام. والاستراتيجية في معناها المعاصر، احتوت على جوانب؛ سياسية، اقتصادية، دعائية، فنية، وغيرها، وعليه، فإن الاستراتيجية، بمفهومها المعاصر، دخلت في التخطيط الاقتصادي لتكّون الاستراتيجية الاقتصادية، التخطيط السياسي، والاستراتيجية السياسية، وهكذا.[1]

يعرِّفُ قاموس "اكسفورد"، الاستراتيجية بأنها، "فن القائد العام، وكذلك فن عرض وتوجيه الحركات العسكرية الكبيرة، والعمليات للحملة، وأنها تتميز عن التعبئة التي هي إدارة القوات في المعركة، أو عندما يكون وجود العدو مباشراً".[2] وهنا يتضح المعنى العسكري الذي تكتسبه الاستراتيجية.

ويُعرِّفُ قاموس العلوم السياسية، الاستراتيجية بأنها، "خطة عمل لدحر عدو أو لتحقيق هدف ما، حيث تشير الاستراتيجية إلى خطة شاملة أو للأمد الطويل؛ تتألف من سلسلة من الحركات من أجل هدف عام، في حين تتألف التعبئة من حركة أو عدد محدود من الخطوات صوب أهداف وسطية في إطار خطة استراتيجية كبيرة".[3]

أما بالنسبة لعلاقة الاستراتيجية بالسياسة الخارجية، فقد بين الكاتب "محمد طه بدوي" هذه العلاقة من خلال تعريفه للاستراتيجية، حيث اعتبر "أن الاستراتيجية والدبلوماسية في نظرية وحدة السياسة الخارجية، ليستا إلا الوجهين المتكاملين لفن واحد هو فن السياسة".[4]

---

[1] نعمة، كاظم: **الوجيز في الاستراتيجية**. بغداد: شركة اياد للطباعة الفنية. 1988. ص56-57.

[2] المرجع السابق. ص57.

[3] المرجع السابق. ص57.

[4] بدوي، محمد: **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. ط1. بيروت: دار النهضة العربية. 1972. ص39.

أما عن علاقة الاستراتيجية بصانع القرار، فإنها– الاستراتيجية– تُعد الإطار العام الذي يضبط قواعد سلوك أصحاب القرار للوصول إلى القرار النهائي، أي أن الاستراتيجية هي المرشد الذي يسير صانع القرار على أساسه.[1]

أي أن أي صناع قرار، في أي دولة، من المفترض أن يسيروا وفق استراتيجية واضحة، ولهذه الاستراتيجية أدوات عديدة لتحقيقها، ومن ضمنها الدبلوماسية والتي تندرج تحت إطار السياسة الخارجية.

3. العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

إن أكثر المواضيع المتشابكة مع السياسة الخارجية، العلاقات الدولية، والتي ظهرت بعد شيوع مفهوم مبدأ احترام السيادة القومية للدول إثر معاهدة وستفاليا عام 1648م،[2] أي أنها حديثة نسبةً إلى العلوم السياسية ومواضيع أخرى مرتبطة بها، ولأن طبيعة العلاقات الدولية بين كيانات دولية شاع لغط بعدم التفريق بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

أما فيما يختص بالعلاقات الدولية فإن لها عدة تعاريف منها، "علاقات بين وحدات بشرية وهي تُنمي الدراسات السياسية بالذات، ذلك بأن الوحدات البشرية تشكل أطراف العلاقات الدولية، هي وحدات سياسية والتي هي في عالمنا الحديث، الدول القومية".[3]

ويمكن تعريف العلاقات الدولية بأنها، "كل علاقة تتعدى، من حيث آثارها الحدود الإقليمية لأية دولة من الدول، سواء كان أطرافها؛ دولاً أو منظمات دولية، ومهما كانت طبيعتها؛ سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية".[4]

---

[1] النعيمي، أحمد: **مرجع سابق**. ص 37 – 38.

[2] بدوي، محمد و ليلى مرسي وآخرون: **العلاقات السياسية الدولية. مرجع سابق**. ص16.

[3] بدوي، محمد: **مدخل إلى علم العلاقات الدولية. مرجع سابق**. ص17.

[4] العبدلي، عبد المجيد: **قانون العلاقات الدولية**. ط1. تونس: دار أقواس للنشر. 1994. ص42.

لذا، يمكن تفسير العلاقات الدولية، بأنها كل أشكال العلاقات والتعامل بين الوحدات الدولية، ومن الممكن أن تندرج، التبادلات التجارية والمالية وحركة البضائع التي تخضع لتنظيم من الدول ذات السيادة على سبيل المثال في إطار العلاقات الدولية.

4. السياسة الخارجية والدبلوماسية

يعد مفهوم الدبلوماسية من أقرب المفاهيم على السياسة الخارجية، حيث أنهما صادرتان من كيان دولي تجاه كيان أو كيانات دولية أخرى.

إن الدبلوماسية، بشكلٍ عام، هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية، وبحسب تعريف معجم اكسفورد للدبلوماسية " بأنها هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض، وأن الأسلوب الذي تنظم وتوجه به هذه العلاقات يتم بواسطة السفراء والمبعوثين، والعمل الدبلوماسي وفنه".[1]

إذاً، فالدبلوماسية، علم وفن، وصفة الفن غالبة أكثر، من حيث أنها فن تنفيذ أصحاب الشأن لسياستهم الخارجية وأهدافها ومصالحها، وهذا يتطلب مواهب خاصة ولازمة من معرفة بالقوانين، وبالعلاقات السياسية، القانونية والاقتصادية القائمة بين الدول، كما ويتطلب مهارة تفاوض عالية.[2]

5. السياسة الداخلية والسياسة الخارجية

من الشائع في العلوم السياسية مقولة، أن قوة الدولة خارجياً تعكس قوتها داخلياً، وهكذا الحال بالنسبة للسياسة الخارجية والسياسة الداخلية، لأن صنع السياسة الخارجية يخضع، بالأساس، للسياسة الداخلية، أي أنها – السياسة الخارجية– استمرارٌ للسياسة الداخلية، لذا، فإن صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية يتأثر إلى حد كبير بالظروف الداخلية على كافة مستوياتها.[3]

---

[1] أبو هيف، علي: **القانون الدبلوماسي**. ط3. الاسكندرية: منشأة المعارف. 1975. ص12.

[2] المرجع السابق. ص13.

[3] ربيع، حامد: **نظرية الدعاية الخارجية** "**مرجع سابق**". ص11– 20.

ويعتقد العديد من الباحثين، أنه من الصعب الفصل بين السياستين؛ الخارجية و الداخلية، ومن هؤلاء الباحثين، غريغوري فلاين، حيث كتب أنه "لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم".[1]

إلا أنه، وبالرغم من ذلك فإنه يمكن إيجاز معايير التمييز بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية بالنقاط الآتية:

1- حدود العمل للسياستين مختلفة من حيث تحديد مصادرها، أي أن للدولة، على سبيل المثال، السيطرة التامة على السياسة الداخلية لسلطتها على الأفراد والجماعات في الداخل، أما بالنسبة للسياسة الخارجية فهناك بيئة دولية تؤثر فيها.

2- الأهداف الرئيسة للسياستين مختلفة؛ فالسياسة الخارجية تدور حول البقاء والدفاع والحماية، ولها علاقة، ببعض المجالات، بالسياسة الداخلية مثل، التجارة الخارجية، التي من شأنها أن تحقق أهدافَ السياسة الداخلية والخارجية معاً، حيث أنها تسبب مزيداً من الرخاء في الداخل وتحقق أهدافاً ومصالحاً بالخارج.

3- هناك قوةٌ أكبر للأفراد في السياسة الداخلية منها في السياسة الخارجية، حيث أن قضايا الشؤون الخارجية لا تَمنح الأفراد والمجموعات الداخلية قوة، لأنها تهم المصلحة العليا للدولة أو الكيان.

4- السياسة الخارجية، حتى تنفذ بقوة وتحقق النجاح، تتطلب العمل الداخلي الدؤوب.

5- من الممكن أن تستخدم السياسة الخارجية القوة من أجل ضمان وحماية الشؤون الداخلية للدولة، لذا، فإن السياسة الخارجية مسخَّرة لخدمة وحماية السياسة الداخلية، كما أنه من الممكن تحقيق أهداف داخلية عن طريق اتباع سياسةٍ خارجيةٍ معينة.[2]

---

[1] ميرل، مارسيل: **السياسة الخارجية**. ترجمة خضر خضر. طرابلس: جروس برس. ص152.

[2] النعيمي، أحمد: **مرجع سابق**. ص 49 – 50.

قضايا السياسة الخارجية

تنقسم قضايا السياسة الخارجية إلى أربعة قضايا وهي:

1. قضايا أمنية – عسكرية: وتشمل المسائل المتعلقة بالعنف الخارجي، والقضايا التي تتعلق بأمن الوحدة الدولية.
2. قضايا سياسية – دبلوماسية: وتشمل قضايا التفاعل الخارجي للوحدة الدولية، بما في ذلك مكانة الوحدة الدولية في النظام الدولي، والمنظمات الدولية وقضايا التفاعل الثنائي والعالمي والتي تشمل؛ أبعاداً سياسية وعلاقات دبلوماسية غير أمنية.
3. قضايا اقتصادية – تنموية: تشمل القضايا التي تختص بالموارد الاقتصادية مثل؛ التجارة الخارجية، المعونات، والاستثمار الخارجي.
4. قضايا ثقافية – علمية: وتشمل القضايا التي تحمل أبعاداً علمية وثقافية.[1]

أهداف السياسة الخارجية

إن الهدف من السياسة الخارجية، بشكلٍ عام، هو المقصد الذي يريد صانع القرار تحقيقه، أي أنها تمثل رؤية صانع القرار للمستقبل على الصعيد الخارجي، فالهدف في السياسة الخارجية هو "الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية".[2]

معايير تصنيف الأهداف في السياسة الخارجية

1. أهداف بعيدة المدى: حيث أنها لا تقوم، عادةً، الوحدة الدولية بتعبئة قدراتها لاستثمارها من أجل خدمة هذه الأهداف، وهذه الأهداف تعكس الرؤية لبنية النظام الدولي، أو النظام الاقتصادي الدولي، على سبيل المثال.

---

[1] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص 99-100.

[2] النعيمي، أحمد: **مرجع سابق**. ص 151.

2. أهداف متوسطة المدى: هذه الأهداف، تفرض على الوحدة الدولية إحداث تغيير في البيئة الخارجية للوحدة والتي تلتزم بها، لأنها تشمل خدمة مصالح الوحدة الدولية خارجياً، والقيام بدور مميز في البيئة الدولية.

3. الأهداف المحورية: حيث يتم استثمار كافة الإمكانات والموارد الموجودة من أجل تحقيقها والحفاظ عليها، لأنها في كثير من الأحيان، ترتبط بقضايا محورية وأساسية لا يمكن للوحدة السياسية أو الدولة أن تضحي بها أو تعرضها للخطر، مثل السيادة الوطنية، والأمن القومي.[1]

أما أبرز الأهداف الشائعة للسياسة الخارجية فهي:

1- الحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي وسلامة أراضيها.

2- تحقيق أكبر قدر من المنفعة الاقتصادية للدولة من أجل الوصول إلى رفاهية مواطنيها.

3- زيادة قوة الدولة.

4- صيانة السلم والاستقرار، العالميين.[2]

أدوات السياسة الخارجية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية، مجموعة من الأدوات، وقد تختلف الأداة باختلاف الهدف، كما أن أدوات السياسة الخارجية تتأثر بتوافر القدرات والموارد المادية، بالإضافة إلى المهارات البشرية المطلوبة، خاصة في العمليات الدبلوماسية والمفاوضات.

وأدوات السياسة الخارجية تنصرف إلى ثمان أدوات، وهي كالتالي:

1. الأدوات الدبلوماسية: وتضم كافة المهارات والموارد والإمكانات التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات السياسية الأخرى، والتفاوض معها، وتسعى لحماية مصالحها

[1] النعيمي، أحمد: **مرجع سابق**. ص152.

[2] عباس، أشواق: **مرجع سابق**.

ومصالح مواطنيها، كما تنظم التعامل مع مواطني الدول الأخرى. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على: السفارات، القنصليات، المفوضيات، وما إلى ذلك.

2. الأدوات الاقتصادية: وهي الأنشطة التي تستعمل للتأثير والضغط في إدارة وتوزيع الموارد الاقتصادية للدولة أو الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل إنتاج واستهلاك البضائع وتبادل الثروة، وطلب أو إعطاء مساعدات مالية، واتفاقيات التعرفة الجمركية.

3. الأدوات العسكرية: وتعني، القدرات المتعلقة باستعمال، أو التهديد باستعمال القوة ضد الوحدات الدولية الأخرى، بهدف تحقيق أهداف ترنو إليها الوحدة الدولية، كما تشمل هذه الأدوات تقديم السلاح لوحدات دولية أو مجموعات خارجية، وعقد تحالفات عسكرية.

4. الأدوات السياسية الداخلية: وتعني، القدرات، المهارات، والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد وخلق إجماع القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل والتصرف مع قضايا السياسة الخارجية، لأن مثل هذا الإجماع يشكل داعماً أساسياً وقوياً للقدرة في السياسة الخارجية، فهي تضمن الموارد المالية، القانونية، والتنظيمية داخل الدولة، مما يشكل داعماً للسياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية القوية هي انعكاس لسياسة داخلية قوية.

5. الأدوات الاستخبارية: وتعني، المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير وتحليل المعلومات المتعلقة بالوحدات الدولية الأخرى.

6. الأدوات الرمزية: وتشمل، مجموعة من الأدوات والقدرات الدعائية، الثقافية والآيدولوجية، والتي تهدف للتأثير في مفاهيم الأفراد، وإقناع الرأي العام سواء كان الداخلي أو الخارجي.

7. الأدوات العلمية والتكنولوجية: وتشمل، المهارات والقدرات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة، وتتراوح هذه الأدوات من التبادل العلمي وحتى استكشاف الفضاء الخارجي بالتعاون مع وحدات دولية أخرى.

8. الموارد الطبيعية: وهي الموارد المتاحة طبيعياً في الدولة، وما تحتويه هذه الموارد من معادن: نفط، وموارد أخرى، ومن الممكن أن تستخدم هذه الموارد في تحقيق أهداف

للسياسة الخارجية، مثل تصدير البترول أو وقفه، أو توريده بأسعار زهيدة مقابل مكاسب خارجية أخرى. [1]

معايير تقييم أهداف السياسة الخارجية

هناك عدة معايير يتم من خلالها تقييم أهداف وتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وهذه المعايير هي:

1. معيار الرغبة في الهدف: وهو، فحص مدى ارتباط الهدف بالمصالح القومية للدولة، ومن الممكن إعادة النظر بالأهداف بسبب ظهور حقائق جديدة لم تكن سابقاً، أو تغير استثنائي على أهداف الدولة.

2. المعيار الخاص بمدى توافر أو عدم توافر الأهداف: ويتطلب توفر تحليل دقيق للموقف من جانب الوحدات المتخصصة بصنع القرار للاتفاق على رأي بخصوص توافر الأهداف.

3. المعيار الخاص بإمكانية الحصول على الهدف: أي تقويم مدى قابلية الدولة للحصول على الأهداف في إطار الامكانات المتاحة والممكنة. [2]

صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية

تعتبر عملية صنع واتخاذ القرار من أهم العمليات في موضوع السياسة الخارجية، حتى حيث أن السياسة الخارجية، كعملية يتم فيها اتخاذ سلسلة من القرارات المتتالية ضمن هيكل لاتخاذ القرارات، يتضمن ترتيباً معيناً للعلاقات والأدوار بين الأفراد المسئولين عن عملية اتخاذ القرار.[3]

---

[1] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص91 – 94.

[2] النعيمي، أحمد: **مرجع سابق**. ص157.

[3] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص473.

وعملية اتخاذ وصنع القرار في السياسة الخارجية، تحتوي على أربعة عناصر رئيسية: تحديد المشكلة، عملية البحث عن البدائل، اختيار البديل المناسب، وعملية تنفيذ البديل المختار.[1]

ويلعب شكل هيكل اتخاذ القرار دوراً مهماً في عملية صنع واتخاذ القرار، حيث تـــدخل عدةُ أبعاد في العلاقة ما بين شكل هيكل اتخاذ القرار وعملية صنع واتخاذ القرار، مثل:

1. توزيع السلطة: يقصد بتوزيع السلطة داخل هيكل اتخاذ القرار، مدى تكافؤ توزيـــع ســـلطة اتخاذ القرار، فهناك بعض الهياكل التي يسيطر عليها قائد واحـــد يشـــلُّ أعضـــاء الهيكـــل الآخرين، وهناك هياكل أخرى تحظى بتوزيع عادل وحقيقي للسلطة فيها بحيث أن لا أحـــد يفرض رأيه على الآخر.

2. دور الأعضاء: هنا يدخل عامل استقلالية الأعضاء من عدمه، أي، هل يعبرون عن إرادتهم الحرة وبالتالي يتم اتخاذ القرارات المناسبة دون تحيز، أم أنهم موجودون كممثلـــين لإرادة حزب أو جهة معينة.

3. التفاوت بين نمط السلطة الرسمي ونمط السلطة غير الرسمي، ويقصد بذلك مـــا إذا كانـــت المؤسسة المنوط بها والمكلفة باتخاذ القرار فيما إذا كانت، بالفعل من تتخذ القرار وتصنعه أم أن هناك جهات أخرى تصنع القرار، وما الهيكل إلا واجهة فحسب.

4. مؤسسية اتخاذ القرار: وتعنى بمدى فاعلية الأطر والقواعد والأسس التي تشـــكل الإطـــار لاتخاذ القرار.

5. أسلوب الاتصال داخل هيكل اتخاذ القرار: وهي الوسائل المتفق عليها داخل الهيكل من أجل صنع واتخاذ القرار المناسب.[2]

---

[1] أبو صليب، فيصل: موقع د. فيصـــل أبـــو صـــليب... تحليـــل عمليـــة صـــنع القـــرار فـــي السياســـة الخارجيـــة. http://www.abusulaib.com/?p=1185/25.5.2014.

[2] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص474 – 476.

تمر عملية اتخاذ القرار، أي الاختيار بين مجموعة من البدائل في السياسة الخارجية، في عدة مراحل متتابعة، وهذه المراحل تبدأ بنشأة الحافز وتنتهي باتخاذ القرار، ويمكن تحديد هذه المراحل بالآتي:

أولاً: نشأة الحافز

ويعتبر البداية لعملية اتخاذ القرار، إذ لا بد من وجود حافز معين في البيئة الخارجية، فالحافز، عادة، يظهر كظاهرة مستقلة عن صانع القرار، لكنه، بالتأكيد، يشكل نقطة البداية لعملية اتخاذ القرار. وقد يكون الحافزُ أزمةً اقتصاديةً خارجيةً، تدفع دولةً ما، لاتخاذ قرار بتقديم مساعدة مالية للخارج، أو بسبب تصرف معين من كيانات دولية أخرى، تشكل حافزاً لاتخاذ قرار، مثلما حصل في عام 1956، عندما قامت كلٌّ من؛ الولايات المتحدة وبريطانيا بسحب عرض تمويل السد العالي في مصر، الأمر الذي شكَّل حافزاً لمصر لتأميم شركة قناة السويس في نفس العام.[1]

ثانياً: إدراك صانع القرار للحافز

إن إدراك صانع القرار للحافز شرطٌ ضروري من أجل البدء في عملية اتخاذ القرار، فلا يكفي نشأة الحافز، بل يجب على صانع القرار أن يدركه، وأن يعلم عن نشأته، وأن يرى طبيعة هذا الحافز، أي أن المعلومات الواردة لصانع القرار ضرورية جداً من أجل إدراكه للحافز، فبدون علم صانع القرار بحدوث أزمة اقتصادية في دولة أخرى، على سبيل المثال، لن يتكون لديه الحافز واتخاذ قرار بتقديم مساعدات اقتصادية لهذا البلد، الأمر الذي يمكن أن يعود إيجابياً على الدولة، وأيضاً، يجب أن تصل المعلومات كما هي، أي غير مشوهة أو أن تكون بصورة مغايرة للواقع، لأن المعلومات المشوهة تؤدي إلى صدور قراراتٍ مشوهة، لذا، فإن إدراك صنَّاع القرار للحافز أمرٌ ضروري وهامٌ من أجل اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية.[2]

---

[1] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص476.

[2] المرجع السابق. ص477.

ثالثاً: مرحلة تجميع المعلومات عن الحافز

تعتبر مرحلة المسبب للقرار في السياسة الخارجية، من أكثر المراحل صعوبة، ومـــردُّ ذلك، إلى أن هناك صعوبة في تجميع المعلومات في البيئة الخارجية، فلا يستطيع أي جهاز من أجهزة الرصد الخارجي أن يرصد جميع العوامل والمعلومات في البيئة الخارجيـــة، بـــل مـــن الممكن أن تهمل هذه الأجهزة معلومات معينة وتركّز على معلومات أخرى تعتبرها أكثر قيمة، لذا، فإن طبيعة البيئة الخارجية من الممكن أن توصل معلومات مشوهة، وبالتالي، إلى قـــرارات مشوهة، لكن مرحلة تجميع المعلومات تبقى مرحلة أساسية ومهمة ولا غنى عنها، فعندما تنشـــأ مناسبة صنع القرار تبدأ عملية البحث عن المعلومات المتعلقة بـــالأمر، والهـــدف مـــن ذلـــك، استيضاح أو استكشاف أبعاد الفرص أو التهديدات والربح والخسارة من الحافز.[1]

رابعاً: مرحلة تفسير المعلومات

يمكن اعتبار مرحلة تفسير المعلومات، بعملية انتقاء المعلومات، فلا يكفي إدراك صانع القرار للحافز ولا يكفي أيضاً توافر المعلومات، بل يجب، أيضاً، تفسير المعلومـــات، وعمليـــة إثبات صدق المعلومات عن طريق ربط بعضها ببعض. وتلعب، أيضاً، عقيدة صانع القرار دوراً في تفسير المعلومات، حيث يراها – صانع القرار– من منظور عقيدته، فمن الممكن أن يرى في تصرف كيان دولي آخر عدواناً، ومن الممكن أن يراه صانع قرار آخر تصرفاً سليماً، والمعيار هنا هو عقيدة صانع القرار.[2]

خامساً: مرحلة البحث عن البدائل واتخاذ القرار

تشتمل هذه المرحلة على عدة بدائل أهمها، قيام صانع القرار بالبحث الشامل عـــن كـــل البدائل المتصورة مع تحديد النتائج المحتمل ترتيبها على كل بديل، وبالتالي، وبعد دراسة كافـــة البدائل المتصورة ووضع النتائج المتوقعة من كل بديل في ميزان الربح والخسارة، يتم اختيـــار

---

[1] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص478.

[2] المرجع السابق. ص478 – 479.

البديل الأكثر فعالية والأقل تكلفة، والذي يحقق أكبر قدر من النتائج المرجوّة بأقل قدر ممكن من السلبيات، وبالتالي، اختيار البديل والذي يُعد قراراً يتوجب على السلطات التنفيذية تنفيذه، وبهذا تنتهي عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.[1]

نماذج صنع السياسة الخارجية

بحسب الباحثين، فإن من مشكلات عدم فهم السياسة الخارجية لكيان دولي ما، صعوبة تفسير وتصنيف المعلومات بخصوص مواقف معينة أو تصرفات معينة، لذا فإن هناك العديد من النماذج التي تساعد في تفسير وتصنيف المعلومات بشكلٍ يمكّن الباحث من فهم السياسة الخارجية، وتصرفات الكيان الدولي في البيئة الخارجية. ومن أهم هذه النماذج:

1. النموذج الاستراتيجي أو الرشيد

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعاً في تحليل السياسة الخارجية، وقد استخدم في وصف تفاعلات السياسات الخارجية للدول، وطبقاً لهذا النموذج، فإن الدول تشكل وحدات منفصلة تسعى إلى تعظيم أهدافها في السياسة العالمية، كما أن هذا النموذج يرى أنه من الصعب فهم وحدة صنع القرار؛ لأنه من الصعب فهم القوى السياسية الداخلية المؤثرة على خياراتها، مما يفسر السياسة الخارجية في دائرة الفعل ورد الفعل، بمعنى، أن الباحث الذي يستخدم هذا الأسلوب يفسر كل تصرف على أنه عملية حساب رشيدة لكل تصرف قام به الطرف الآخر. وقد شاع استخدام هذا النموذج لدى محللي ظاهرة الردع العسكري.[2]

ويتميز هذا النموذج الاستراتيجي بالبساطة، ويعتبر مفيداً في تحليل السياسة الخارجية للدول في الحالات التي تشبه "سباق التسلح"، حيث يقدِّم تفسيراً بعيداً عن التعقيد، لكنه، من ناحية أخرى، يتعرض لانتقادات، وذلك من زاوية دخول عوامل أخرى في السياسة الخارجية تتعدى رد الفعل، فأصبح للعوامل الداخلية والمناخ الدولي الخارجي دورٌ في السياسة الخارجية، كما أن

---

[1] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص479 – 486.

[2] جنسن، لويد: **مرجع سابق**. ص6.

هذا النموذج، يركز على الحسابات الرشيدة لصنَّاع القرار، وهذه الحسابات، في كثير من الأحيان، تكون حسابات مثالية، لذا فإنها نادراً ما تتحقق. كما أن التركيز على حالة رد الفعل، أو وضع أي تصرف خارجي للدولة في إطار رد الفعل ليس دائماً ما يكون موفقاً، فمن الممكن أن تتصرف الدولة تصرفاً عدائياً، على سبيل المثال، تجاه دولة أخرى من أجل صرف النظر عن مشاكل داخلية، وأن تصنيفها كرد فعل على الدولة الأخرى لن يكون دقيقاً بالضرورة.[1]

2. نموذج صنع القرار

على ضوء الانتقادات التي وُجهت للنموذج الاستراتيجي، يأتي نموذج صنع القرار، والذي قدَّم مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر، بشكلٍ مباشر، على خيارات السياسة الخارجية، ويقوم هذا النموذج على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي القرار، أي أن إدراك صانعي القرار لهذه العوامل، شرطٌ أساسيٌ لتأثير هذه العوامل على السياسة الخارجية، وبدون إدراكهم لهذه العوامل، فإنها لن تؤثر على السياسة الخارجية. كما أن هذا النموذج يقول بأن أهم عوامل تفسير خيارات السياسة الخارجية هي دوافع صانعي القرار، ومدى توافر المعلومات لديهم، وتأثير السياسات الخارجية للدول الأخرى على خياراتهم. كما أُضيف لهذا النموذج، مناسبة صنع القرار، ويعني خصائص الموقف القائم لحظة اتخاذ القرار مثل وجود أزمة أو عدم وجودها حين اتخاذ القرار.[2]

3. نموذج السياسة البيروقراطية

يركز هذا النموذج على الموظفين البيروقراطيين ودورهم في صنع السياسة الخارجية، بدلاً من التركيز على صانعي القرار، حيث أنه لا بد من استشارة صانعي القرار للموظفين البيروقراطيين في عملية صنع السياسة الخارجية أو صنع القرار في السياسة الخارجية، لأن لدى هؤلاء الموظفين خبرة في هذا المجال، كما أن لهؤلاء الموظفين البيروقراطيين دوراً آخر

---

[1] جنسن، لويد: **مرجع سابق**. ص7.

[2] المرجع السابق. ص8.

في السياسة الخارجية، لأنهم هم المسؤولون عن تنفيذ السياسة الخارجية، وبإمكانهم التأثير على تطبيق السياسة الخارجية، بحيث يمكنهم التباطؤ في التنفيذ أو حتى رفضه، ومن الممكن أن يفعلوا ذلك دون انتباه صانع القرار.[1]

4. النموذج التكيفي

يركّز هذا النموذج على خصائص البيئة الدولية، أي التركيز على كيفية استجابة الدول للقيود التي تفرضها أو الفرص التي توفرها البيئة الدولية، أي دراسة خصائص البيئة الدولية التي قد تؤدي إلى نتائج معينة بغض النظر عن تصرفات وأفعال صانع القرار، وبهذا الشكل تدخل إمكانات الدولة في التكيف مع البيئة الدولية، فكل دولة تختلف في قدراتها في التكيف مع البيئة الدولية.[2]

5. نموذج صنع القرار التدريجي

يرى هذا النموذج أن عملية صنع القرار عملية تدريجية، ويرى أنه، في ضوء ظروف معينة، فإن صانعي القرار لا يفكرون في الخيارات العديدة المتاحة في السياسة الخارجية، بل يركّزون على إعادة تشكيل السياسات القائمة والعمل على إصلاحها.[3]

العوامل الفردية والسياسة الخارجية

تعتبر دراسة العامل الفردي في السياسة الخارجية، أي دراسة العوامل الشخصية لصانع القرار وأثرها على السياسة الخارجية، من العوامل المهمة في صنع السياسة الخارجية؛ حيث أنها تعطي تفسيراً للسياسة الخارجية من طبيعة عقلية صانع القرار، فبالنهاية، السياسية الخارجية تتم بقرارات تصدر عن صانع قرار، لذلك من المهم أن تتم دراسة أثر العوامل الشخصية لصانع القرار على السياسة الخارجية.

---

[1] جنسن، لويد: **مرجع سابق**. ص8 – 9.

[2] المرجع السابق. ص 9.

[3] المرجع السابق. ص 10.

وعندما يتم الحديث عن أثر العوامل الشخصية على صنع القرار، فإنه يتجه، بالطبيعة، نحو شخصية القائد السياسي، صانع القرار في السياسة الخارجية، وفي هذا المجال قام "ماكس فيبر" بتصنيف نماذج القيادة السياسية إلى أنواع ثلاثة وهي:

1. أنموذج القائد التقليدي، القائم على عنصر السن أو المكانة التقليدية أو الدينية.
2. أنموذج القائد الملهم، الذي يقوم على سمات وخصائص معينة، ويكون موقع تقدير واحترام.
3. أنموذج القائد الشرعي – العقلاني، والذي يؤكد على وجود مؤسسات قانونية، وهذا النموذج هو الأبعد عن الفردية.[1]

كما أن "هنري كيسنجر" قدم ثلاثة نماذج للقيادة السياسية وهي:

1. نموذج القائد البرجماتي: المتمثل في الأنظمة الغربية.
2. نموذج القائد الآيدولوجي: الذي طبق في الأنظمة الاشتراكية.
3. نموذج القائد الملهم – الثوري: وانتشر هذا النموذج في الدول النامية وتكون درجة الفردية في هذا النموذج عالية جداً، حيث تكون كافة القرارات بيد هذا القائد.[2]

هناك عدة ظروف وعوامل تُعطي القائد السياسي الدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية وهذه الظروف والعوامل هي:

1. اهتمام القائد السياسي، أو صانع القرار، بشؤون السياسة الخارجية

يتراوح اهتمام القادة السياسيين بالسياسة الخارجية؛ فهناك قادة سياسيون، درجة اهتمامهم بالسياسة الخارجية عالية جداً، وهناك آخرون يوكلون هذه المهمة لوزير الخارجية، فالقائد السياسي، من الممكن أن يهتم بالسياسة الخارجية لاعتباره أنها أداة مهمة لرفع شعبيته، أو لأن

---

[1] النعيمي، أحمد: **مرجع سابق**. ص173.

[2] المرجع السابق. ص173.

هناك ظروف مهمة، تستجوب تدخله القوي في صناعة السياسة الخارجية،[1] وبشكلٍ عام، فإنه كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية، أي أن العلاقة بين أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية واهتمامات القائد السياسية هي علاقة طردية.[2]

2. أسلوب الوصول للسلطة

هناك أساليب عدة يصل بها القائد السياسي للسلطة، فمنهم من وصل عن طريق الانتخاب، ومنهم من وصل عن طريق ثورة سياسية أو انقلاب، وعادة ما يكون دور القائد السياسي كبيراً في صنع السياسة الخارجية عند وصوله للحكم حتى بالنظم الديمقراطية،[3] وأيضاً، بهذا المجال، فإن هناك علاقة طردية ما بين قوة سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها القائد السياسي، وأثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع القرار السياسي؛ فكلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها القائد السياسي، ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية، وتعد الأنظمة الديكتاتورية من أكثر الأنظمة التي تكون سلطة اتخاذ القائد السياسي للقرار في السياسة الخارجية قوية جداً، وفي كثير من الأحيان ما تكون مركزة بيد القائد السياسي حصراً.[4]

3. إلهام القائد السياسي

يقصد بالكاريزما قدرة القائد السياسي على اكتساب الولاء والإخلاص والثقة من شعبه، حيث يعتبرونه مصدراً شرعياً للسلطة، ويرون بالقائد السياسي الكاريزمي حلاً لكل مشاكلهم، لذا، سيتوفر بهذه الحالة تفويض شعبي كامل للقائد السياسي بإدارة السياسة الخارجية، ويمكن

---

[1] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص377.

[2] جنسن، لويد: **مرجع سابق**. ص 15.

[3] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص377.

[4] جنسن، لويد: **مرجع سابق**. ص 16.

القول بأنه كلما كان للقائد السياسي كاريزمياً في شخصيته، زاد احتمال تأثيره على السياسة الخارجية.[1]

4. خبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية

إن كان القائد السياسي ذا خبرة سابقة بالسياسة الخارجية، عادةً ما تكون له عقائد ونظريات واضحة في التعامل واتخاذ القرار فيها، لذا، فإنه، غالباً، ما يكون القائد السياسي صاحب الخبرة بالشؤون الخارجية، له دورٌ كبير في صناعة السياسة الخارجية عندما يصل إلى سدة الحكم.[2]

القيود على قرارات السياسة الخارجية

هناك عدة عوامل أو قيود تؤثر في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، ويمكن تصنيف هذه القيود بالآتي:

أولاً: القيود الخارجية

القيود الخارجية لها أثرٌ مؤكدٌ على عمليةِ صنع القرارات في السياسة الخارجية؛ فهي من ضمن المتغيرات التي تؤثر تأثيراً مباشراً على عملية صنع القرار، والقيود الخارجية تتمثل بكل أبعادها وضغوطاتها ومؤثراتها، كما تشتمل القيود الخارجية على طبيعة وتركيبة النظام السياسي، الاقتصادي العالمي، طبيعة المشكلات الدولية، والقانون الدولي.[3]

ثانياً: القيود الداخلية

للقيود الداخلية أثر واضح، أيضاً، على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وتشمل القيود الداخلية؛ الوضع الاجتماعي، النظام السياسي والاقتصادي القائم، والمؤسسات

---

[1] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص378.

[2] سليم، محمد: **مرجع سابق**. ص379.

[3] أبو صليب، فيصل: موقع د. فيصل أبو صليب... تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. http://www.abusulaib.com/?p=1185/25.5.2014.

السياسية مثل الأحزاب، كما تشمل طبيعة الجغرافيا للدولة وصفاتها العامة، وفلسفة الدولة وأيدولوجيتها.[1]

هناك مصادر دقيقة للقيود الداخلية التي تؤثر في صنع القرار في السياسة الخارجية، وأهم هذه المصادر هي:

1. المعلومات: بالتأكيد، أن صنع القرارات يعوز المعلومات، وأحياناً ما تكون المعلومات المتاحة غير دقيقة، وهذه العوامل لها تأثيرها في تقديرات صانعي القرار.

2. الضعف في الاتصال: وهذا الضعف يولد معلومات غير متيسرة، لذا فإن الاتصال يجب أن يبقى قوياً.

3. السوابق: إن بعض الأعمال أو الأحكام والقرارات السياسية السابقة والحالية، من الممكن أن تعوق المداولات التي يستند إليها صانعو القرارات.

4. ندرة الموارد والخبرات والطاقات: وهذه الندرة لها تأثيرها في تقييد الأعمال البديلة التي يمكن أن يعتمد عليها صانعو القرارات.

5. الادراك والقدرة على الفهم: هذه النقطة هامة في تحديد الطريق التي يسلكها صانع القرار لاتخاذ قراره.[2]

ثالثاُ: القيود المختلطة

في بعض الأحيان، تختلط بعض القيود الداخلية ببعض القيود الخارجية، لتشكل قيوداً على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

---

[1] أبو صليب، فيصل: موقع د. فيصل أبو صليب... تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. http://www.abusulaib.com/?p=1185/25.5.2014.

[2] النعيمي، أحمد: **مرجع سابق**. ص160.

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

الأبعاد الداخلية لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية

إن قوة السياسة الخارجية لدولة ما، دائماً ما تكون انعكاساً لقوة داخلها، فالضعف والخلل في الداخل ينعكس على الخارج، وقوة الداخل تنعكس على الخارج، لذا، فإن العوامل الداخلية لا بد أن تكون مؤثرة بشكلٍ كبير في السياسة الخارجية، كما سبق الإشارة إليه.

وتنقسم العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية إلى قسمين:

- الأول: هي العوامل الدائمة، مثل الموقع الجغرافي، المساحة، والموارد الطبيعية،
- الثاني: فهي العوامل التي تدخل فيها العناصر الاجتماعية مثل؛ الطابع القومي، الرأي العام، والأحزاب والجماعات.

العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية[1]

1. **العامل الجغرافي**

طالما اعتبر العامل الجغرافي في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، فالجغرافيا أظهرت على السطح دولاً كبيرة على مستوى الاقليم في أرجاء العالم، حيث أنه من أكثر العناصر ثباتاً.[2]

2. **العامل الاقتصادي**

تعتبر موارد الدولة من أهم أسباب وعوامل القوة في الدولة؛ سواء كانت الداخلية أم الخارجية. ومن أهم العناصر في العامل الاقتصادي والتي تؤثر في السياسة الخارجية، الاعتمادية الاقتصادية الخارجية، فهناك دولٌ عظمى تنفق المال على دول نامية من أجل اغرائها وبالتالي السيطرة عليها سياسياً، كما أن العولمة عاملٌ اقتصادي هام في العالم، فهي، العولمة،

---

[1] النعيمي، أحمد: **مرجع سابق**. ص199.

[2] المرجع السابق. ص208.

اليوم تدخل كل منزل، وبالتالي فإنها تعمل وفق الاسلوب الليبرالي من فتح الحدود أمام التجارة، وغيرها، بالإضافة إلى إضعاف سيادة الدول، حيث تسعى العولمة إلى تحويل العالم إلى قرية متشابكة بالمصالح.[1]

3. العامل السكاني

ظهرت، تاريخياً، العلاقة بين عدد السكان الكبير – شريطة التقدم العلمي والتكنولوجي– وقوة ومناعة الدولة، وقدرتها الكبيرة على صياغة سياسة خارجية مؤثرة، وقد ظهر الترابط بين عدد السكان وقوة الدولة في الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي سابقاً، ألمانيا، واليابان. ومن الممكن أن يؤدي العامل السكاني إلى توسع الدولة، بالإضافة إلى توزيع التنمية فيها، بحيث تحدث عمليات هجرة داخلية من مناطق مزدحمة إلى مناطق أقل ازدحاماً وبالتالي توزيع الخبرات في الدولة.[2]

4. العامل العسكري

لطالما أعتبر العامل العسكري عاملاً مهماً في قوة السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنباً إلى جنب، فالعامل العسكري يشكل دعامة أساسية ومهمة للسياسة الخارجية، ولتحقيق أهداف الدولة حتى بالطرق الدبلوماسية، فهيبة الدولة مرتبطة بشكلٍ كبير في قوتها العسكرية، وهذا ما يشكل قدرةً على الوصول للأهداف بالطرق الدبلوماسية.[3]

مفهوم التنمية السياسية

برزت أهمية التنمية السياسية كمفهوم، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث تميزت تلك الفترة بتزايد عدد الدول التي نالت استقلالها، والتي عُرِفت، لاحقاً، باسم بالدول النامية، كما أن العالم انقسم إلى معسكرين؛ الأول الغربي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني

---

[1] النعيمي، أحمد: **مرجع سابق**. ص214.

[2] المرجع السابق. ص254.

[3] المرجع السابق. ص255.

الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والذي تبنى النهج الاشتراكي، ومن ثم قيام ما سُـمي بـالحرب الباردة والتي تنافس فيها المعسكران بضراوة على صعدٍ عدة، ومنهـا جـذب الـدول الحديثـة الاستقلال، في حين أن هذه البلدان أدركت أنها بحاجة لتطوير نفسها، وتقليل الفارق بينها وبـين الدول الكبرى، أي أن تحقق تنمية توصلها نحو الأفضل، لكن التحدي الأكبر كان في حاجة هذه الدول لمساعدة أحد المعسكرين.[1]

إذاً، وعلى غرار التنمية الاقتصادية، فقد ظهر مفهوم التنمية السياسية، حيث تبلور اتفاق عام أن التنمية الاقتصادية غير كافية بل يجب أن تكون التنمية شاملة بكـل المجـالات، حتـى تستطيع الدول النامية الصعود بعيداً عن التخلف، وقد سارت الدول النامية، ومنها العربية، على طريق طلب المساعدة أو قبول المساعدات، سواء مـن الشـرق أو الغـرب، حيـث أن هـذه المساعدات، في الغالب، لن تكون إلا بشروط تحقق مصالح للطرف الداعم.

أما عن مفهوم التنمية السياسية، فيصعب تعريفه تعريفاً علمياً دقيقاً، حيث أنـه مفهـوم مطاطي وواسع، وكثيراً ما يتم الخلط بينه وبين مفاهيم سياسية أخرى، بالإضافة إلى أنه يحـوي مصطلحات ومفاهيم سياسية وأيدولوجية ومصطلحات فلسفية أو على سبيل المثال، مفهوم العدل والمساواة، حيث أنه من الصعب تعريف أو قياس هذه المصطلحات، إلا أنه يمكـن القـول أن التعاريف تجتمع على العلاقة المباشرة بين التنمية السياسية والنظام السياسي، وضرورة قيام هذا النظام بوظائفه وبشكل شرعي وقدرته على التعامل؛ داخلياً وخارجياً.[2]

ظهر العديد من النظريات للتنمية السياسية، ولكنها، دائماً، ما كانت موضع النقد، حيـث أن أياً منها لم تثبت صحتها بشكل تام ومقنع، ومن هذه النظريات:

1. نظرية التحديث

تقوم هذه النظرية على تقسيم المجتمعات إلى قسمين: الأول، المجتمعات التقليدية، وهي ما يطلق عليها بالمجتمعات "المتخلفة"، والثاني، المجتمعات الحديثة، وهي البلـدان المتطـورة،

---

[1] بلحاج، صالح: جامعة حسيبة بن بو علي الشلف... التنمية السياسية "نظرة في المفاهيم والنظريات" http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf/30.6.2015.

[2] المرجع السابق.

وتؤمن هذه النظرية بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة، أي أن هذه النظرية هي المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية والتي تؤمن بالحتمية التاريخية التي تنقل المجتمعات من الرأسمالية إلى الشيوعية، كما أن نظرية التحديث شاملة لحالة المجتمع ككل وليس فقط المجتمع السياسي.[1]

2. مدرسة الثقافة السياسية

يعود تاريخ هذه المدرسة إلى نهاية الخمسينات من القرن الماضي، على يد غابريل ألموند، حيث قام بتحقيق شمل خمسة بلدان سئل فيه حوالي 5000 شخص؛ من أمريكا، بريطانيا، ألمانيا، ايطاليا، والمكسيك، حيث سعى لدراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديمقراطية، لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديمقراطية أو تعرقلها، وبالتالي، معرفة ما إذا كانت الثقافة السياسية تساعد في عملية التنمية السياسية، على اعتبار أن الديمقراطية هي من تحقق التنمية السياسية، بخلفية أن الهدف المثالي هو الديمقراطية الأمريكية والبريطانية. وقد قسّم ألموند ثلاثة أصناف من الثقافة السياسية؛ الثقافة المحلية: والتي تتجه نحو الأنظمة الفرعية المحلية، مثل؛ القرية أو العشيرة أو القومية من دون النظام السياسي، وتكون بنية هذه الثقافة السياسية هي النظام اللامركزي. ثقافة التبعية: وهي الخضوع، أي أن هذه الثقافة تجعل الناس يعلمون بوجود النظام السياسي لكنهم يقفون منه موقفاً سلبياً، ينتظرون منافعه ويخشون تجاوزاته، بحيث أنهم لا يستطيعون التأثير فيه، وهم متيقنون من ذلك. ثم ثقافة المشاركة: والتي يعتقد من خلالها المواطنون أنهم قادرون على التأثير على النظام، وعلى العملية السياسية بطرق مختلفة، أي نظام ديمقراطي.[2]

تيقن ألموند بعد تحقيقه، أن تسميه أي مجتمع بانه ينتمي إلى واحدة من الثلاث بشكلٍ كامل صعبة، لأنه لا يوجد مجتمع تنطبق عليه الصفات بشكل مطلق، بل أن أي مجتمع فيه مزيج من الثقافات الثلاث، وانتهى إلى أن بريطانيا وأمريكا تحققان مزيجاً جيداً ومتوازناً بين هذه الثقافات.

---

[1] بلحاج، صالح: **مرجع سابق**.

[2] المرجع السابق.

أما على مستوى العالم العربي، فقد انصب العديد من المفكرين على دراسة الثقافة العربية الإسلامية، ومدى إمكانية تطابقها مع الثقافة الديمقراطية، أو إمكانية تجسيرها إلى الديمقراطية، وانقسم الباحثون حول هذا الأمر، أما البعض الآخر فلم يرَ أن المشكلة بالثقافة العربية الإسلامية بل بالحكام والأنظمة.

3. نظرية التنمية الاقتصادية

تهتم هذه النظرية بوضع المجتمع الاقتصادي، وخاصة دور الطبقة المتوسطة، في تحقيق الديمقراطية، على افتراض أن الديمقراطية طريقٌ للتنمية الاقتصادية، أي أنها، التنمية الاقتصادية، طريقٌ للديمقراطية والتي، بدورها، طريقٌ للتنمية السياسية، لكن هذه النظرية تعرضت للكثير من النقد، ومثال ذلك، الدول العربية التي حققت بعض دولها مستويات من الدخل الشخصي والرفاه، والأجور العالية، بالإضافة إلى تزايد نسب العائلات التي تقطن المناطق المدنية، إلا أن هذه الدول لم تحقق تقدماً يذكر، على مستوى تحقيق الديمقراطية.[1]

تجدر الإشارة إلى أنه بعد انهيار النظام الثنائي القطبية، قل الحديث عن مفهوم التنمية السياسية، وبرزت مفاهيم الديمقراطية والتحول الديمقراطي والانفتاح الأكثر رواجاً وتردداً، وانصب الاهتمام على التحول الديمقراطي.

إن عملية التنمية السياسية هي عملية ممهدة تخلق الظروف الملائمة للتطور الديمقراطي، لأنها تسعى إلى تحديث النظام السياسي ليصبح نظاماً ديمقراطياً، لذا فإن هناك عدة مقومات للتنمية السياسية تمهد لتطبيق الديمقراطية وهي:

1- المشاركة السياسية: وتعني أن يصبح للمواطنين دوراً في صناعة القرار داخل الدولة، أي مشاركة المواطنين في صنع السياسة العامة في بلدهم، وأن يعبروا بشكل علني عن رأيهم بأي قرار سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين لهم، حيث كلما زادت المشاركة السياسية للمواطنين كلما تقدمت عملية التنمية السياسية، وعملية تحقيق المشاركة السياسية

[1] بلحاج، صالح: **مرجع سابق**.

تتضمن مفاهيم فرعية يجب أخذها بالحسبان، كالسماح للأحزاب بممارسة عملها بكل حرية، والسماح بتشكيل مجموعات الضغط، وضمان حرية وسائل الإعـــلام، وأن تمـــارس هـــذه الجهات بالإضافة إلى جهات حكومية عملية رقابة على أداء الحكومة، من أجل نقل صورة أوضح للمواطنين للوصول إلى مشاركة صحيحة في صنع القرار السياسي والسياسة العامة، كما ينبغي أن ترتب وتعاد صياغة البنية السياسية بشكل يتلاءم وعملية المشاركة السياسية، كما أن هناك العديد من الفوائد التي تعود على الدولة من عملية المشاركة السياسية، حيـــث أنها تمنع عملية التفرد والاستبداد بالسلطة، كما أنها توفر للسلطة الحاكمة فرصـــة معرفـــة رغبات الشعب، وبالتالي بناء قراراتها على هذا الأســـاس، وبالتـــالي ضـــمان الاســـتقرار السياسي وبيئة سياسية نظيفة.[1]

2- التعددية السياسية: عندما يتم الحديث عن التعددية السياسية فانه يتبادر إلى الذهن التعدديـــة الحزبية، لكن التعددية السياسية عملية أشمل تتضمن التعددية الحزبية، والمقصود هنـــا أن يكون داخل المجتمع العديد من الايدولوجيات والأحزاب تتناقش في إطار جو سياسي ســـليم لتنتج أفكار تخدم الدولة والمجتمع، وبالتالي تحقيق عملية تنمية سياسية ناجحـــة، ترضـــي جميع أطياف المجتمع.[2]

3- التداول السلمي للسلطة: هي ركيزة عامة من ركائز الديمقراطية والتنمية السياسية، وتعنـــي عدم احتكار السلطة بيد شخص أو قلة، بل انتقال السلطة للذي يختاره الشعب عن طريـــق انتخابات حرة ونزيهة، وهذا يخلق نوع من الاجماع السياسي في المجتمع، مما يساعد كثيراً في تحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي تقدم عملية التنمية السياسية للأمام.[3]

---

[1] الشمري، حميد: موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية... دور التنمية السياسية في بناء النظام السياســـي والتطور الديمقراطي. http://fcdrs.com/mag/issue-6-3.html/30.6.2015.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الروسية والصعود الروسي في العالم

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الروسية والصعود الروسي في العالم

روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

في بداية العقد الأخير من القرن الماضي، حصل ما كان يُعتقدُ أنهُ من صنع الخيال، حيث أدت الإصلاحات، المتأخرة، التي قام بها الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل غوربتشوف والتي كان الهدف منها إعادة بناء المجتمع الاشتراكي، أدت لانهيار كامل بالأوضاع السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية في الاتحاد السوفيتي السابق، وأدى، بالنهاية، لانهياره.[1]

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ قامت روسيا الاتحادية، وكان أول رئيس لها هو بوريس يلتسن، حيث ورثت منه وضعه ومقعده الدولي، حيث أن روسيا أكبر الجمهوريات التي تكوَّن منها الاتحاد السوفيتي، وورثت، أيضاً، قوته العسكرية الضخمة والترسانة النووية، فيما ورثت، أيضاً، مشاكله وانهياره الاقتصادي والذي انعكس عليها سلباً.

جاء بوريس يلتسن، والذي كان يُنظر إليه حينها، بأنه المخلّص لروسيا من ثقل أعباء ومخلفات الاتحاد السوفيتي، وخاصة الاقتصادية منها، حيث أنه حظي بتأييد شعبي واسع، وأصبح عليه تحمل عبئ ضبط المسار الإصلاحي المنفلت، وأن ينتقل من اتحاد سوفيتي متفكك إلى روسيا قوية ومتماسكة، لكن نهج يلتسن، أيضاً، الذي أدى بالنهاية إلى ضعف كبير في روسيا.[2]

كان التوجه الإصلاحي في عهد بوريس يلتسن يتجه نحو الغرب والنهج الرأسمالي، حيث تبنت القيادة الجديدة لروسيا نصيحة صندوق النقد الدولي، وهذه النصيحة تقضي بتبني أسلوب "العلاج بالصدمة"، والذي هدف إلى تحويل الاقتصاد، من اقتصاد مملوك للدولة إلى

---

[1] الامارة، لمى: **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.2009. ص94.

[2] مجلة الدفاع الوطني: الموقع الرسمي للجيش اللبناني... روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينية" إلى "البوتينية". http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?1322/16.9.2014.

اقتصاد السوق، وقد جرى انتقال سريع وعشوائي، حيث بدأت عمليات الخصخصة على نطاق واسع، عمليات وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار وغيرها. إلا أن هذه الإجراءات لم تترافق مع تأسيس نظام تشريعي وقضائي قوي يُنظم هذه العمليات. وبسبب هذا، وبدلاً من أن تتحول روسيا إلى دولة عصرية وتلحق بركب الدول المتقدمة، تحولَّت إلى دولة تتحكم في كثير من مفاصلها العصابات المنظمة، حيث أن الدولة واقتصادها أصبح بيد المافيات أو "الأوليغاركيين" كما أسموها الروس، فقد سيطر، بالفعل، رؤساء المافيات على الاقتصاد الروسي، حتى أنها سيطرت على ما نسبته 40.000 شركة و550 مصرفاً منها أهم عشرة مصارف في روسيا، وجاء هذا على لسان مسؤول في جهاز مكافحة الجريمة في روسيا، وبالتالي فإن الاقتصاد الروسي أظهر تراجعات مستمرة، ومن تجليات هذا التراجع؛ التراجع المتسارع لسعر الروبل، وتراجع الناتج الداخلي الإجمالي والإنتاج الصناعي بما يقرب عن 40% ما بين عامي 1990 – 1995، وإضافة إلى ذلك، ونتيجة للمس بقطاع النفط والذي يُعد بالغَ الأهمية في الاقتصاد الروسي، أصبحت معظم الشركات عاجزة عن دفع رواتب موظفيها، ولم تعد الدولة قادرة على دفع رواتب موظفيها حتى العسكريين، وغير قادرة، أيضاً، على جباية الضرائب.[1]

بعد هذه الانهيارات المتتالية للاقتصاد الروسي، بدأت التدخلات الدولية فيه، وذلك بعد ما سُمي بالانهيار الآسيوي عام 1997، وتأثُر الاقتصاد العالمي ككل، وبالتالي تأثُر روسيا من هذا الانهيار، حيث قلَّ الطلب على نفطِها، ونتيجة لذلك، أعلنت الحكومة عن عجزها عن دفع المستحق عليها من الديون الخارجية، بالإضافة إلى توقفها عن دفع رواتب موظفيها، وبالتالي، وبعد هذا كله، قدَّم صندوق النقد الدولي قرضاً بقيمة 22.6 مليار دولار أمريكي لروسيا على سنتين، وبعدها بدأ الجميع في الداخل التخلي عن الروبل لصالح الدولار، وقد أحدث هذا الأمر انتهاكاً كبيراً لأسس سيادة الدولة في روسيا.[2]

---

[1] مجلة الدفاع الوطني: **مرجع سابق.**

[2] المرجع السابق.

وتوالت مساعدات وقروض صندوق النقد الدولي لروسيا، وبالتالي، خضعت الدولة لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأدى ذلك، أيضاً، إلى نتائج سياسية، مثل دفع المساعدات مقابل مواقف سياسية، مثل موقف روسيا من الحرب في كوسوفو.[1]

بعد الانهيارات الداخلية والاقتصادية التي مرت بها روسيا الاتحادية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، تراجع، بشكل ملحوظ، دورها على الساحة السياسية الدولية، فروسيا الضخمة جغرافياً أصبحت بلا رؤية واضحة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كما أن الدولة، التي كانت تشكّل مصدر تهديد للغرب أصبحت عاجزة عن اللحاق بركبه؛ اقتصادياً وسياسياً، حتى أن القوة العسكرية التي ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفيتي قد مُسّت؛ فقد عانى الجيش الضخم من أزمات عديدة مّست بنيته التحتية، حتى أن أفراده – الجيش- عانوا من انقطاع رواتبهم، وسوء التدريب والتغذية، ويمكن القول أن هيبة روسيا الوحيدة المتبقية عسكرياً، في تلك الفترة، هي سلاحها النووي.[2]

إلا أن كل هذا لا يعني، بالضرورة، استسلام روسيا، بشكلٍ كامل، للنظام العالمي الجديد، فقد اتخذت طُرقاً مختلفة عن رغبة الغرب والولايات المتحدة بالتحديد، وان لم تؤدِ هذه التصرفات إلى توازن حقيقي في النظام الدولي، فعلى سبيل المثال؛ حاولت روسيا "يلتسن" أن تعيد العلاقات الممتازة مع حلفاء الاتحاد السوفيتي السابق مثل؛ سوريا وإيران، حتى أنها تعاونت نووياً مع إيران بالرغم من الضغوط الأمريكية الإسرائيلية عليها، كما أنها بقيت تعارض تمدد الحلف الأطلسي شرقاً، أي باتجاه حدودها، بالإضافة إلى سعيها نحو إقامة أفضل علاقة ممكنة مع الصين، وسيرها – روسيا- مع التوجه الفرنسي في عهدي الرئيسين؛ ميتران وشيراك، والذي ينادي بإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، حتى أن العلاقة مع فرنسا كانت أقرب للتحالف، وكما أن روسيا انفتحت بشكل مزدوج على كلٍ من العراق وإيران في التسعينات، كما أن حق النقض (الفيتو) بقي سلاحاً بيد روسيا في مجلس الأمن، لكنها لم تستعمله لمنع تصرفات الولايات

---

[1] مجلة الدفاع الوطني: **مرجع سابق.**

[2] المرجع السابق.

المتحدة، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستفراد الولايات المتحدة بالعالم، ضعُفت أهمية الأمم المتحدة، حيث أن أمريكا لم تحتاج للأمم المتحدة، لأن تصرفاتها لا تجد لها رادعاً.[1]

يرى العديد من الكتاب الروس، بأن حقبة الرئيس بوريس يلتسن، كانت من أكثر الفترات حِلكة على روسيا، فالرجل الذي ظهر كشخص حديدي في أوائل التسعينات من القرن الماضي، بسبب تدميره النهائي للاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي الحاكم، أصبح فاقداً للسيطرة على الدولة لأسباب متعددة؛ أبرزها كِبر سِنه ووضعه الصحي السيء، حتى أنه اختفى مراتٍ عدة من أي ظهور، ولم يسمح إلا لفئة قليلة برؤيته والتواصل معه، وهذا كله انعكس سلباً على روسيا على كافة الصعد، فبالإضافة للوضع الاقتصادي السيء والهبوط الحاد في هذا المجال، فقد تدهورت الأوضاع الصحية والاجتماعية أيضاً، وأدى ذلك، لهبوط متوسط الأعمار للرجال، على سبيل المثال، من 64.2% سنة في العام 1989 إلى 57.6% سنة في العام 1994، عدا عن عودة الأمراض المعدية التي تم القضاء عليها من الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى مشاكل اجتماعية خطيرة مثل؛ تفشي الانحلال في المدارس، وتشرد مئات الآلاف من الأطفال.[2]

في ظل كل المعطيات السابقة، أصبحت روسيا في عهد "يلتسن" جمهورية للفساد، وأصبح الفساد ومخالفة القانون نمط الحياة الطبيعية في روسيا، حتى أن ما بقي من الاقتصاد الروسي سيطرت عليه القلة الحاكمة، وكانت ابنة الرئيس تحكم وكأنها الرئيس نفسه، عدا عن تفشّي أزمة السيطرة في روسيا، حيث أصبح الزعماء المحليون للمقاطعات الروسية يتصرفون كملوك على مقاطعاتهم بدون الاهتمام للكرملين، وبذلك تآكلت الدولة الروسية، وفقدت سلطتها، وأصبحت عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية.[3]

اعتادت روسيا في الفترة الانتقالية، ما بعد الشيوعية، على إضرابات العمال، وتظاهرهم ومطابتهم باستقالة يلتسن، وسد خطوط سكك الحديد، وفي نفس الوقت كانت هناك فئة أخرى من

---

[1] مجلة الدفاع الوطني: **مرجع سابق.**

[2] شيفتسوفا، ليليا: **روسيا بوتين.** ط1. ترجمة بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم. 2006. ص18-20.

[3] المرجع السابق. ص18.

المتنفذين تُسرب ملايين الروبلات إلى خارج البلاد، حيث شكلت الحالة في روسيا فرصة للثراء عند هذه الفئة، وكمحصلة لكل هذا قررت الحكومة الروسية بتاريخ 17 آب 1998 إعلان إفلاس البلاد، وبالتالي خفض قيمة العملة، بالإضافة إلى إعلان عدم قدرة الحكومة على دفع التزاماتها المالية.[1]

هذه لمحة مختصرة عن الفترة التي مرت فيها روسيا ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عهد الرئيس بوريس يلتسن، والتي امتازت بانهيار اقتصادي، ومشاكل اجتماعية وصحية، وتحول روسيا إلى امبراطورية فساد وجريمة. وبالتأكيد انحسار تأثيرها الدولي، وضعف بالسياسة الخارجية، ونوع من عدم القدرة على الوقوف في وجه الغرب، وضعف في السيادة الداخلية، وكثرة احتياج المؤسسات المالية الدولية بسبب الوضع الاقتصادي السيء.

روسيا بعد تولي بوتين الرئاسة

كان من غير المفاجئ فوز فلاديمير بوتين، ضابط الاستخبارات السوفيتية سابقاً، في الانتخابات الرئاسية الروسية في آذار عام 2000، مع العلم أنه، وقبل فترة غير بعيدة، لم يكن معروفاً للعامة، ولا ظاهراً على الساحة السياسية الروسية، إلا أنه استطاع أن يفرض نفسه وبقوة، واستطاع أن يحظى بنسبة 52.5% من الأصوات وبمشاركة كبيرة بلغت 68.9%، على الرغم من أنه لا يحمل،وقتها، مشروعاً سياسياً خاصاً به، ولا وعوداً اقتصادية ضخمة، أي بلا اغراءات للناخبين، لكنه أعطى للناس صورة الرجل الحديدي الذي أظهر قسوته وقوته أثناء قيادته لحرب الشيشان، وحيث أن الشعب الروسي كان يشعر بالحاجة للأمن أولاً وقبل كل شيء، لذا فإن بوتين نجح في كسب رضى العامة عن طريق أسلوبه القاسي، بالإضافة إلى وعده بفرض ما يُسمى "دكتاتورية القانون" والتي كانت روسيا في أمس الحاجة لها في مواجهة الفساد والفوضى العارمة التي كانت تجتاح روسيا آنذاك. وعلى صعيد السياسة الخارجية؛ فإن تعامل بوتين في الملف الشيشاني أعطى لمحة لِما ستكون عليه العلاقات الروسية الغربية، ففرض بوتين

---

[1] شيفتسوفا، ليليا: **مرجع سابق**.ص22-24.

نفسه وبقوة، دون أن يكون للحلف الأطلسي أي دور أو تأثير، في حين أن يلتسن قبله فُرضت عليه خيارات في حرب كوسوفو مقابل قروض من المؤسسات المالية الدولية.[1]

استطاع فلاديمير بوتين بعد أقل من ستة شهور من توليه الرئاسة، أن يجعل الطبقة الحاكمة السابقة، تعيش في خوف مستمر من أن تزورها ما يُعرف بالشرطة السرية، لذا، فإن معظم هذه الطبقة نقلت، مسبقاً، أموالها وعائلاتها للخارج، وفي صورة أخرى، فقد كان عامة الشعب ينظر لبوتين من زوايا متعددة، فقد أعطى تصورات عدة، ليكون أقرب للشعب منه للطبقة الغنية، وقد كانت نخبة المفكرين الروس، في معظمهم، معجبين بما أسموه "السلطة العامودية" والتي تعني هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وهذا شيء مُستهجن، بالعادة، إلا أنه في الوضع الروسي، آنذاك، لقي استحساناً كبيراً، والبعض الآخر، من عامة الشعب كانوا معجبين بصاحب القبضة الحديدية في الشيشان، تلك المشكلة التي كانت تُعدُ الأبرز في روسيا والتي فقد الروس الشعور بالأمن بسببها، والبعض الآخر كان معجباً بالرئيس الشاب ذي الصحة الممتازة، والذي يحرص، بوتين، دوماً أن يُقدم نفسه بصورة الرئيس القوي جسمياً بعدما اعتاد الروس على صورة الرئيس الكهل غير القادر على الوقوف طويلاً.[2]

كان أمام الرئيس الجديد العديد من المشكلات والعقبات الصعبة؛ داخلية منها وخارجية، فقد ترك وراءه، داخلياً، بنية وشبكة سياسية معقدة، كلها مخترقة من مجموعات ذات المصالح الخاصة، لذا كان على الرئيس الجديد التعامل بحذر وذكاء شديد مع البنية السياسية الروسية، وقد كان استلامه يشبه إلى حد كبير الانقلاب الناعم، إذ يُلحظ أن أول مرسوم لبوتين كان منح الحصانة ليلتسين، أي عدم امكانية محاكمته لأي من أفعاله كرئيس، وأضيف إلى هذا المرسوم مساعديه، لذا فإنه، بوتين، أدرك أن الطريق الوحيد لمغادرة الفريق الحاكم القديم للساحة السياسية دون معارك هي الحصانة، وقد نجح الأمر، حتى أن الوضع الاقتصادي بدأ يستقر، إلى حد ما بصورة سريعة، ففي عام 2000 أي العام الأول لبوتين كان هناك زيادة في الانتاج بلغت 11% مما أدى لحدوث فائض في الميزانية.[3]

---

[1] مجلة الدفاع الوطني: **مرجع سابق.**

[2] شيفتسوفا، ليليا: **مرجع سابق.** ص 17- 18

[3] المرجع السابق. 83-105

استطاع الرئيس الجديد التغلب على عقدة البنية السياسية المعقدة المكّونة من حاشية الكرملين، فقد أوجد عدة دوائر من حوله بشكلٍ يُرضي جميع الأطراف، فالدائرة الأولى كانت تتكون من الفريق السياسي القديم لبوريس يلتسن، وكان الأبرز فيهم "فولوشين" الذي كان كبير موظفي الرئيس، وقد كان وجوده هاماً لصلاته ومعرفته بكافة تفاصيل الأمور داخل الكرملين، أما الدائرة الثانية، فكانت من اختيار بوتين، وكان معظمهم من الاقتصاديين والتكنوقراط أصحاب الكفاءات، أما الدائرة الثالثة فكانت من معارف بوتين الوطيدة والقديمة، فقد كانت تتألف من زملائه السابقين في جهاز الاستخبارات السوفيتية الكي جي بي، وهم الأشخاص الذين كان يثق بهم ويعتمد عليهم بوتين، وبجانبهم، مسؤولو الخدمة السرية، وهم أشخاص عملوا مع بوتين، أيضاً، في السابق، ومنهم ديمتري مدفيديف والذي أصبح فيما بعد يتبادل الأدوار مع بوتين في الرئاسة ورئاسة الحكومة، وبذلك شكّل بوتين حاشيته التي لم تكن منسجمة، إلا أن لكل دائرة وظيفتها، فالدائرة الأولى، أي حاشية يلتسن السابقة، كانت مهمتها إدارة الصراعات السياسية الداخلية، والدائرة الثانية كانت تدير السياسة الاقتصادية، والدائرة الثالثة والتي كانت الأكثر اتصالاً وتنسيقاً مع بوتين، والتي كانت تدير ضربات بوتين الكبرى تجاه امبراطوريات الفساد ومعاركها.[1]

بدأ بوتين حملة كبرى على امبراطوريات الفساد، وحارب أعداءه بكل قسوة، فقد أرغم رجل الأعمال "بيريزوفسكي" على بيع أسهم القناة الروسية الأولى للدولة، وحارب رجل الأعمال صاحب النفوذ الواسع "غوزينسكي" الذي يرأس امبراطورية إعلامية كبيرة، حيث سيطر على القناة التلفزيونية الخاصة به والمحطة الإذاعية، وصحيفة، ومجلة فصلية، وبدأ هذه الحرب بعد أربعة أيام من حفل توليه، حيث داهمت الشرطة المقر الرئيسي للإمبراطورية الاعلامية المذكورة آنفاً، كما استولت الدولة، أيضاً، على مصرف لرجل الأعمال نفسه، لذا فإن الرئيس حارب، بشكل أساسي، امبراطوريات الاعلام الخاصة المعارضة له، لإدراكه بتأثير الاعلام على الرأي العام.[2]

---

[1] شيفتسوفا، ليليا: **مرجع سابق**. 114-117

[2] المرجع السابق. 117 - 126

سعى بوتين، بشكلٍ حازم، لتطبيق القانون، حيث كرر في أكثر من مرة أن الديمقراطية هي دكتاتورية القانون، لذا، فإن الهدف الأساسي لدى بوتين، على الصعيد الداخلي، هو تطبيق القانون أولاً، وقد لقي ذلك استحساناً كبيراً لدى الروس لعدة عوامل منها؛ مواجهة امبراطورية الفساد التي نشأت إبّان حكم بوريس يلتسن والتي عانى منها المواطنون الروس، وثانيها هو حرب الشيشان وافتقاد الروس للأمن، حيث أصبح الروس، بأغلبيتهم، يسعون وراء الأمن قبل كل شيء، حتى أن الرأي العام الروسي أصبح يفضل الأمن والأمان على ديمقراطية غربية جرَّت الويلات لهم، لذا فإن العامل الديمقراطي لم يكن أساساً في تأييد الروس للرئيس الجديد، عدا عن ظهور الرئيس بوتين بشخصية قوية عنيدة حازمة، مما زاد تأييده الداخلي خاصة في الموضوع الشيشاني كما اسلفنا. [1]

لذا، فإن موضوع فرض القانون وقوة وهيبة الدولة موضوع أساسي في فكر بوتين، كما أنه –بوتين– يرى أن حرية المواطن وحقوقه تؤمنها فقط الدولة القوية، فقد قال "كلما ازدادت الدولة قوة كلما شعر المواطن بأنه حر"، وقال أيضاً "فقط دولة قوية وفعَّالة تستطيع ضمان حرية المبادرة وحرية الفرد والمجتمع" وقد وصف روسيا آنذاك بأنها "بلد غني بالفقراء وبدون نظام"، كل هذا أدى إلى إتهام بوتين بأنه يريد بناء نظام سلطوي قوي مهما كانت الوسائل، فقد أُتهم باستخدام القوة المفرطة واتُهم من البعض الآخر بارتكاب جرائم حرب في الشيشان، لكنه على كل حال، لم يكن المواطن الروسي يأبه كثيراً باتباع الطرق الديمقراطية في الحكم، فقد كان همه الأساسي الأمن والأمان أولاً، بالإضافة إلى الرخاء الاقتصادي بعدما نخر الفساد اقتصاد البلاد.[2]

يعتبر احتفاظ روسيا لبقائها في مجلس الأمن كعضو دائم، بعد الاتحاد السوفيتي، بالإضافة للعامل الأساسي في بقاء نوع من الرهبة لروسيا، وهو القوة العسكرية، حيث ورثت جيشاً جراراً وآلة عسكرية كبرى، وقوة ردع نووية وصاروخية هي من الأفضل في العالم،

---

[1] مجلة الدفاع الوطني: **مرجع سابق.**

[2] المرجع السابق.

والتي، ووفقاً لكثير من المحللين الغربيين، فإن الاتحاد السوفيتي كان مع حلول عقد الثمانينات قد حقق تفوقاً عسكرياً على كافة خصومه المحتملين المحيطين به، ورغم ذلك، فعندما انهار الاتحاد السوفيتي وقعت روسيا في ضعف بنيوي كبير، نال الجانب العسكري نصيبه منه أيضاً، ففي التسعينات من القرن الماضي أصبحت روسيا تمتلك "أجزاء متفككة متناثرة كثيرة" من آلة حربية هائلة أصابها ما أصابها على صعيد مقاصدها الاستراتيجية وعقيدتها التنظيمية، وكما أن الإدارة الروسية، وعلى رأسها بوريس يلتسن، لم تبدُ على استعدادٍ لمواجهة الكارثة التي أصابت هذا القطاع.[1]

لا شك أن من أهم الأوراق التي أدخلت بوتين إلى الكرملين، هي ورقة الحرب في الشيشان، فقد كان الرأي العام الروسي مؤيداً للحرب بسبب ما تعرضت له روسيا من هجمات أدت إلى سقوط ضحايا، على عكس حرب الشيشان الأولى التي شنها يلتسن في جيش لم يفق من صدمة انهيار الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى معارضة الشارع الروسي لمثل هذه العملية، لذا فإن بوتين أخذ تفويضاً بإنهاء الأزمة الشيشانية بطريقته، وقد تعهد، فعلاً، بإيجاد نهاية حقيقية لهذه الحرب، استغل هذا الأمر، ليس فقط في رفع جهوزية الجيش، بل بإعادة هيكلته من الداخل واصلاح الضعف الذي اصابه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وسياسات الإدارة التي تلت الانهيار، لذا فقد أحال وزير الدفاع آنذاك "سيرجييف" على التقاعد، وعيّن "سيرجي إيفانوف" الرجل الذي يُعد من أقرب أعوان بوتين إليه والذي يعتبره موضع ثقة، وزيراً للدفاع.[2]

بدأ بوتين ووزير دفاعه بإحكام السيطرة على المؤسسة العسكرية، عن طريق تقويض دعائم هيئة الأركان والتي كانت موالية، وفقاً لمصالحها، لوزير الدفاع الأسبق، ومن هذه المظاهر نقل للعديد من جنرالات الحرب في الشيشان إلى مراكز سياسية على مرتبة أدنى من الأهمية، أي إحالة للتقاعد بطريقة أخرى، أي، بشكلٍ عام، فقد أزاح بوتين كل من يعارضه في

---

[1] باييف، بافل: **القوة العسكرية وسياسة الطاقة "بوتين والبحث عن العظمة الروسية"**. ط1. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص12.

[2] المرجع السابق. ص 17.

المؤسسة العسكرية، وضخ دماءً جديدةً يضمن ولاءها الكامل له، ومنها ينطلق الإصلاح داخل المؤسسة العسكرية.[1]

لم يتبنَ بوتين نهجاً ثورياً في إصلاح الجيش، أي أنه لم يُعِدْ بناء الجيش من جديد، بل سعى إلى إجراءات فورية تضمن فعالية عمل الجيش، وفي الناحية الأخرى إصلاح الجيش من الداخل، ووضع خططاً لتحديث المؤسسة العسكرية الروسية مثل، تجميع العديد من الفرق العسكرية ذات الجهوزية التامة والتي تتكون من نخبة الجيش الروسي من الجنود المحترفين، ضمن فرقة واحدة واسعة المجالات وشاملة، أي أنه صنع جيشاً صغيراً ذي قدرة قتالية عالية داخل المؤسسة العسكرية القديمة، وفي حين آخر بدأت عملية إصلاح باقي قطاعات الجيش، وقد قطع بوتين الشك القائل بأن هذا الرجل الذي أظهر براغماتية في التعامل الخارجي، سيشكل جيشاً جديداً ذا عقيدة عسكرية جديدة، تسعى، فقط، للدفاع عن الأرض وليس جيشاً جراراً يضاهي جيوش العالم الكبرى، وقد أكد بوتين هذا في خطاب أمام البرلمان في العام 2006 عندما قال، "نحن بحاجة إلى قوات مسلحة قادرة على القتال في وقت واحد في صراعات عالمية وإقليمية، وأخرى محلية عند الاقتضاء"، أي أنه يهدف إلى بناء جيش كبير قادر على مضاهاة الجيوش الكبرى في العالم والتفوق عليها أيضاً، وهذا يعطي مؤشرات لروسيا التي يريدها بوتين.[2]

أما في المجال الاقتصادي، فقد اعتمد الاتحاد السوفيتي، سابقاً، على المشاريع والمصانع وخاصة الصناعات الثقيلة، فقد ازدهرت صناعة الحديد والصلب والفولاذ، عدا عن مشاريع الطاقة النووية والكهرومائية، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية، وعلى رأسها النفط والغاز، إلا أن النفط والغاز لم يحتلا الأولوية عند القيادة السوفيتية، إلا أنه، ومع بداية ضعف الاتحاد السوفيتي ووقوفه راكداً خلف الاقتصاديات الغربية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً، لم يبقَ له مصدرا احتياطي للتمويل، حيث الانخفاض في أسعار النفط أدى إلى ارتفاع نسبة العجز في

---

[1] باييف، بافل: **مرجع سابق**. ص 18-20.

[2] المرجع السابق. ص30 – 32.

موازنته، وصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تزايد الديون الخارجية، وهو بداية تدمير الاتحاد السوفيتي نفسه بنفسه والتي وصفها بوتين "أعظم كارثة جيوسياسية في القرن العشرين".[1]

بدأت بعدها رحلة يلتسن الذي فكك الاتحاد السوفيتي، وأخذ بالتقارب مع الغرب والاقتداء باقتصادياتهم، وبدأت عمليات الخصخصة، والاقتراض من المؤسسات الدولية، وشراء المواقف السياسية بالمال من قِبل الدول الغربية والمؤسسات الدولية، والتي أوصلت روسيا لإعلان حالة الإفلاس في العام 1998م، لكن ومن بعد تولي بوتين زمام الحكم في روسيا بدأ الاقتصاد بالتعافي وبدأت عمليات إعادة الشركات، والتي هي بالأساس وليدة الاتحاد السوفيتي، من يد رجال الأعمال، وبدأ الارتفاع في واردات روسيا المالية، حيث يقول بعض الباحثين؛ أن السبب الرئيسي في ذلك هو ارتفاع أسعار النفط، أي أنه لم يحدث في عهد بوتين إلا لأن روسيا تحولت إلى دولة نفطية حقيقية، تعتمد على تصدير النفط والغاز، وتعتمد، أيضاً، على ارتفاع أسعار النفط، أي أن روسيا تحولت من دولة تبدو كقوة صناعية متقدمة في السابق، إلى دولة من كبريات مصدري النفط والغاز، وهذا التحول كانت له عوامل أبرزها؛ كساد الصناعات التقليدية، بالإضافة إلى التدهور الذي حصل في المستويات العلمية في روسيا، بسبب التغيرات التي حصلت، ويبقى الخوف الأساسي على الاقتصاد الروسي من تقلّب في الأسواق العالمية، واحتمالية انهيار الاقتصاد الروسي في حال حصل هبوط مفاجئ في أسعار النفط، لذا يعتبر الكثير من الباحثين والاقتصاديين الروس بأنه من الضروري البحث عن مصادر أخرى إلى جانب تصدير النفط والغاز.[2]

تشير الكثير من الإحصاءات الروسية إلى تحسُن الوضع الاقتصادي للمواطنين الروس في القرن الواحد العشرين، وأن مستوى الدخل ارتفع، بصورة سريعة، خلال سنوات حكم الرئيس بوتين، ففي العام 2012 رفع البنك المركزي الروسي تصنيف روسيا لتصبح في فئات

---

[1] باييف، بافل: **مرجع سابق**. ص 35-36.

[2] المرجع السابق. 33-41

الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، حيث بلغ نصيب الفرد الروسي من الناتج المحلي الإجمالي 14.03 دولاراً، وهذا الرقم يبلغ أربعة أضعاف رقم العام 1989، كما أن متوسط الأجر الشهري في روسيا حالياً 30.000 روبل روسي تقريبا، أي ما يعادل (900 دولار أمريكي)، وهناك توجه حكومي نحو البرلمان لإقرار حد أدنى للأجور يبلغ (550 دولار أمريكي)، عدا عن تقديم الحكومة لخدمات الرعاية الصحية المجانية، والتعليم الثانوي المجاني، والتعليم العالي المجاني للناجحين في امتحانات القبول بالجامعات.[1]

بعد انهيار الشيوعية، أصبح أمام روسيا الخيار بين طريقين في السياسة الخارجية؛ إما أن تعود إلى إمبراطوريتها وقوميتها وأن تسعى إلى أن تكون دولة عظمى قوية؛ سياسياً، اقتصادياً، وعسكرياً. وإما أن تتوجه نحو الغرب والاتحاد الأوروبي، وكان العالم يراقب، عن كثب، ما الطريق التي سيسلكها بوتين، الذي ظهر بعدة أوجه؛ فهو الذي طبق دكتاتورية القانون لمعرفته بأن الروس يتوقون إلى النظام والأمن، وكان يقود حرباً كبيرةً في الشيشان وفي ذات الوقت أظهر نفسه بالمتحضر والليبرالي ومناصراً للسوق، ولمَّح للتعاون مع حلف شمال الأطلسي، وفي نفس الوقت كان يَعِد الناس باستعادة أمجاد روسيا ونفوذها في محيطها وفي العالم، لذا، فقد كانت شخصية فلاديمير بوتين غامضة لدى العالم، مما دعا مجلة نيوزويك الأمريكية لوضع أربعة احتمالات ممكنة لحكم الرئيس بوتين، أولها، أن يصبح دكتاتوراً جديداً وشبيهاً بجوزيف ستالين، وثانيها، أن يبقى رهينة مصالح حاشية يلتسن، وثالثها، أن ينهي حرب الشيشان بتسوية سياسية سريعة بعد أن أوصلته إلى الحكم وأن يركّز على مشاكله وخاصة الاقتصادية الداخلية، ورابعها، هو أنه شخص مجهول ومثير المخاوف، فقد يركز هذا الرئيس على العصبية القومية الروسية ويعتمد على حلم الدولة العظمى.[2]

منذ تولي فلاديمير بوتين للحكم، بدأت مظاهر الاحتمال الرابع التي وضعته مجلة النيوزويك بالظهور، فهناك العديد من المظاهر التي تدلل على أنه يسعى وراء إحياء روسيا

---

[1] سميرنوفا، لاريسا: موقع روسيا ما وراء العناوين... روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي: اصلاحات تؤدي إلى التغيير نحو الأفضل .http://arab.rbth.com/politics/2013/08/14/24271.html/16.9.2014

[2] مجلة الدفاع الوطني: **مرجع سابق.**

كدولة عظمى على الساحة الدولية، ومن هذه المظاهر، إطلاق الجيش الروسي لصاروخين بالستيين لمسافة 8 آلاف كم بمناسبة انتخاب بوتين، في رسالة سريعة إلى الغرب بأن روسيا لا تزال قوية ولا تزال عظمى، حتى أن الرئيس الجديد حينها امضى ليلة رأس السنة في غواصة نووية، عدا عن الخطوات الإصلاحية التي اتخذها منذ توليه، في القوات المسلحة الروسية، بالإضافة إلى تعزيز تلك القوات حيث أمر، عند انتخابه، بزيادة ميزانية الدفاع أكثر من 50%، كما أنه قد ألغى تعهد روسيا بعدم القيام بالضربة النووية الأولى، أي بعدم الضغط على الزر النووي قبل أن يفعل الخصم ذلك، وجمع كافة أجهزة الاستخبارات وأسس جهاز استخبارات مركزي قوي يتلقى أوامره من الكرملين مباشرة، وأمر في العام 2000 بموجب "المفهوم الجديد للأمن الوطني" بزيادة الأموال المتجهة صوب أنظمة السلاح الجديد، كما أنه أظهر صلابة نادرة في التعامل مع 89 كياناً في روسيا الاتحادية، وهي المقاطعات والتي قسمها بوتين تقسيماً شبه عسكري إلى سبع مناطق على رأس كل منطقة شخص يتبع رئيس الدولة وعلى علاقة قوية معه.[1]

بالنسبة للعلاقة بين روسيا والغرب، ما بعد تولي بوتين الحكم، فقد ساد التفاؤل الحذر النابع من براغماتية الرئيس الجديد، وخطابه المنفتح على الغرب عامةً، والاتحاد الاوروبي خاصةً، إلا أنه، وبنفس الوقت، هناك موقع روسيا على الساحة الدولية، والمهدد لأوروبا بدفع ثمن موقفها من الشيشان، لذا يمكن القول أن بوتين أظهر براغماتية، هي ليست من أجل أوْرَبة المجتمع الروسي أو تغيير نمط المعيشة الروسية إلى الغربية، أو تبعية للولايات المتحدة، بل هي براغماتية هدفها تحقيق المصالح الروسية، مع الأخذ بالاعتبار إلى أن أوروبا من أهم مستوردي الغاز الروسي.[2]

تتسم العلاقات الغربية الروسية، بالتعاون والتقارب المتواصل من ناحية، والخلافات والتنافس والصراع من ناحية أخرى، فبالرغم من بداية نشوء علاقة جيدة بين روسيا والغرب

---

[1] مجلة الدفاع الوطني: **مرجع سابق.**

[2] المرجع السابق.

والانفتاح المتبادل وزيارات زعماء روسيا وأوروبا المتبادلة، يبقى الفتور بالعلاقة مع الولايات المتحدة، فقد كان الروس حريصين على التلويح بالجانب العسكري والتأكيد على القوة العسكرية لبلادهم، وقد تجلى ذلك، مثالاً، في اطلاق صاروخين بالستيين احتفاءً بفوز بوتين كما أسلفنا، بالاضافة إلى تحليق المقاتلات الروسية فوق حاملة الطائرات الأمريكية "كيتي هوك" في العام 2000، مع العلم أن مثل هذه التحليقات لم تحصل منذ نهاية الحرب الباردة، ومكافأة الطيارين الذين قاموا بعملية التحليق، بالإضافة إلى إبلاغ الأمريكيين بأن روسيا لن تلتزم بعد ذلك باتفاق "غور – تشيرنوميردين" والقاضي بالحد من ارسال شحنات السلاح لإيران، ومحاكمة رجل الأعمال الأمريكي "إدموند بوب" في روسيا بتهمة التجسس، كل هذا في أول عام لبوتين كرئيس، وهذا يشير إلى أن القيادة الروسية الجديدة لم تتخلَ عن حلم روسيا العظمى التي تلعب دوراً أساسياً ودور الند على الساحة الدولية.[1]

اتخذ الكرملين، وفي محاولة لتثبيت مكانته الدولية، توجهات متعددة بالعلاقات مع دول العالم، فأثناء محاولات ترميم العلاقات مع أوروبا، كانت أعين الكرملين تتجه، أيضاً، نحو الصين ونحو إعادة إحياء وتقوية علاقاتها مع حلفاء الاتحاد السوفيتي السابقين مثل؛ كوبا وكوريا الشمالية، ولم يكن هذا التوجه مناكفة بالغرب إلى حد كبير، بل هو نابع من براغماتية روسية جديدة، التي أحيت علاقاتها مع الدول المذكورة آنفاً على أسس تجارية ربحية؛ أي لمصلحة روسية بالأساس، وخاصة الاقتصادية منها، ومن الملفت للنظر حينها، العلاقة المتميزة التي جمعت روسيا بإيران، فقد وقعَّت روسيا اتفاقية واسعة النطاق مع إيران حول بيع الأسلحة، وبناء مفاعل بوشهر النووي الايراني، الأمر الذي عدّه الأمريكيون تهديداً للولايات المتحدة.[2]

في بداية القرن الحالي نشأت العديد من الخلافات بين روسيا والولايات المتحدة، منها خلافات حول العديد من المناطق؛ كجورجيا، وأوكرانيا؛ اللتان تشكلان أهم المناطق التي يسعى الغرب إلى تطويعها لصالحه وإدماجهما تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، فقد دعم الغرب ما سُمَّي

---

[1] شيفتسوفا، ليليا: **مرجع سابق.** ص 195.

[2] المرجع السابق. ص 250.

"الثورة البرتقالية" في أوكرانيا في بداية القرن الحالي، في محاولة لعزل الرئيس الاوكراني حينئذ "يانوكوفياش" الحليف لروسيا، عدا عن محاولات الغرب المستمرة من أجل ضم أوكرانيا إلى الاتحاد الاوروبي، من أجل محاصرة روسيا ومنع تمددها وسطوتها السياسية على دول الاتحاد السوفيتي السابقة، لذا فإن العلاقة مع الغرب لم تكن علاقات ودية بالمعنى المطلق للكلمة.[1]

من ناحية أخرى، كان عملية تفجير برجي التجارة العالميين في نيويورك، في 11 أيلول عام 2001، نقطة فارقة في العصر الحديث، و نقطة فارقة، أيضاً، في العلاقات ما بين روسيا والولايات المتحدة، فقد كانت ردة الفعل الروسية متعاطفة إلى حدٍ كبير مع الولايات المتحدة، وكان بوتين؛ الزعيم الأول الذي يتصل بالرئيس الأمريكي حينها، جورج بوش، موضحاً تعاطفه ودعمه للولايات المتحدة، في إشارة إلى أنه يقف بجانب أمريكا بوجه "الإرهاب" وقد شاركت – ليس على الأرض– في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على الارهاب، وخاصة في أفغانستان، فقد كانت روسيا عضواً رئيسياً في التحالف الدولي ضد الارهاب، حيث شاركت، الولايات المتحدة معلوماتها الاستخبارية، وربطت الجيش الامريكي بما يُسمى التحالف الشمالي، والذي يتكون من معارضين مسلحين لنظام طالبان في أفغانستان، التي كانت روسيا تدعمهم من زمن، وزادت من دعمهم بالأسلحة أثناء الحرب، كما وافقت روسيا على أن تستخدم الولايات المتحدة المطارات والقواعد العسكرية في البلدان الحليفة لروسيا، وفتحت المجال الجوي الروسي أمام رحلات النجدة الانسانية، كما أن مجرد سماح روسيا للولايات المتحدة بدخول أفغانستان وانتشارها في آسيا الوسطى استعداداً للهجوم، يعتبر حدثاً مهماً، حيث أن روسيا، لأول مرة، تسمح لقوة عالمية بالتواجد في محيطها، لذا فإن الحادي عشر من سبتمبر شكّل نقطة فارقة في العلاقة ما بين الولايات المتحدة وروسيا.[2]

مما سبق نستنتج ان العلاقات الروسية – الغربية، تتميز بالتعاون حيناً وبالتنافس والصراع حيناً آخر، ولا يمكن القول بأن علاقات التعاون التي تصل، في بعض الأحيان، إلى

---

[1] نومكن، فيتالي: **العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكسات على الأمن العالمي**. ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2006. ص13–15.

[2] شيفتسوفا، ليليا: **مرجع سابق**. ص256 – 259.

مستوى ممتاز، تمنع حدوث صراعات ما بين الطرفين، فنرى أن روسيا موردٌ أساسيُ للغاز لأوروبا، وفي نفس الوقت تشتعل الخلافات فيما بينهما بين الحين والآخر، وهنا يمكن القول بأن المصالح الاقتصادية أساس قوي في تعامل روسيا مع الغرب ومع العالم، حتى وان كانت العلاقة السياسية ليست كما يجب، فإن روسيا حريصة على إبقاء الروابط الاقتصادية فعَّالة، لذا فإن التنافس مستمر والصراع يستعر في أحيانٍ كثيرة، لكن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تبقى جيدة إلى حدٍ كبير.

السياسة الخارجية الروسية

مرت روسيا الاتحادية بعدة تغيرات؛ بنيوية، سياسية، اجتماعية واقتصادية، فروسيا الاتحادية دولة، وبحكم عدة عوامل، لها وزنها – على مر العصور– في الساحة الدولية، ولعل أهم هذه التغيرات، انهيار الاتحاد السوفيتي وما مَّثل هذا الانهيار من تغيرات على الساحة الدولية بشكلٍ عام، فالاتحاد السوفيتي السابق كان يُعدّ القوة العظمى الموازية للولايات المتحدة الأمريكية، كما كان الاتحاد السوفيتي كان يتزعم حلفاً عسكرياً يضم كل دول أوروبا الشرقية، والتي كانت تدور في الفلك السوفيتي، كما كان له أكبر قوة عسكرية تقليدية قادرة على الوصول لأي مكان في أوروبا، عدا عن الترسانة النووية الضخمة التي يمتلكها، إلا أن هذا تزعزع مع بداية القرن الحالي، حيث أصبحت روسيا الاتحادية الوريث الأكبر الاتحاد السوفيتي، سواء من ناحية القدرات، خاصة العسكرية منها، أو من ناحية المشكلات التي خلّفها انهيار الاتحاد السوفيتي، وبالتالي، فإن الضعف الكبير الذي حل بروسيا نتيجة هذا الانهيار أثّر، إلى حدٍ كبير، على سياستها الخارجية ودورها الدولي، وصولاً إلى تولي القيادة الروسية الجديدة في عام 2000م، الأمر الذي أعاد ترتيب أولويات روسيا الداخلية والخارجية، وصولاً إلى صياغة هذه القيادة لأهداف قومية واضحة بطريقة عقلانية؛ تعتمد على فهم المتغيرات الداخلية والخارجية، فقد استطاعت هذه القيادة والتي اعتلى رأس الهرم فيها شخصان يتناوبان على منصبي الرئيس ورئيس الوزراء وهما، فلاديمير بوتين وديمتري ميدفيديف، واستطاعت هذه القيادة أن تُنهي حالة التحول والوصول إلى مرحلة الاستقرار النسبي على كافة الأصعدة؛ اقتصادياً، سياسياً،

داخلياً، وخارجياً،[1] فقد اقتنعت روسيا أن منطق الاتحاد السوفيتي السابق في رؤيته للعالم، والتي تقوم على القدرات العسكرية والتوسع الجغرافي قد انتهى، وأن الوقت الحالي ينبغي التعامل فيه بمنطق جديد وهو منطق الدولة الكبرى التي تعتمد، بالأساس، على منطق القوة الاقتصادية والتنافس على الأسواق العالمية، والعودة إلى الساحة الدولية من باب الاقتصاد،[2] وبهذا الاتجاه، قدمَّت وزارة الخارجية الروسية في العام 2000م ورقة أفكار حول السياسة الخارجية الروسية، من أهم هذه الأفكار؛ هو أنه على الدولة أن تتخلى عن فكرة الاتحاد السوفيتي السابق، وأن تفكر عِوضاً عن ذلك بتعزيز مصالحها الاقتصادية، ومع ذلك فإن نفس الورقة تقول بأن روسيا محاطة بقوى معادية – بالإشارة للغرب– وينبغي محاربتها، مما يدل أيضاً بأن روسيا الجديدة لا تغفل عينها عن الغرب والذي تعتبره متربصاً بها.[3]

أهداف السياسة الخارجية الروسية

للسياسة الخارجية الروسية عدة أهداف استراتيجية مثلها مثل أي سياسة خارجية لأي دولة، كما أن هذه السياسة ووسائلها تندرج تحت إطار استراتيجية روسية متكاملة، تكون فيها هذه السياسة ووسائلها من أدوات تنفيذ هذه الاستراتيجية، والتالي، هو إجمال لأهم أهداف الاستراتيجية الروسية والتي نستطيع من خلالها أن نتبين أهداف هذه السياسة:

أولاً: تمكين وتطوير القدرات الروسية

على الرغم من اتسام السياسة الروسية بقدرٍ كبيرٍ من البراغماتية، ولجوئها، في أكثر الأحيان، إلى الحوار والتفاوض، إلا أن هذه الاستراتيجية لا تغفل موضوع القدرات الروسية، العسكرية منها، خاصة وأن هناك، ومع انهيار الاتحاد السوفييتي، حجم تهديدات كبير موجه نحوها ؛ سواء داخلية من خلال ظهور عدة تحديات عرقية منها وانفصالية، وخارجية عن طريق

---

[1] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص17–19.

[2] بن خليف، عبد الوهاب: موقع الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية... العلاقات الأوروبية – الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل
http://www.univchlef.dz/RATSH/RATSH_AR/la_revue_N_11/Article_Revue_Academique_N_11_2014/Science_eco_admin/article_09.pdf/12.3.2014.

[3] شيفتسوفا، ليليا: **مرجع سابق**. ص189-195.

الصراع المتجدد مع الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب، وجيران روسيا الذين يبحثون عن مطالب لهم من روسيا وفتح قضايا حدودية. لذا فإن الاستراتيجية الروسية تسعى لتثبيت هامش جيد من الردع يكون عاملاً ضامناً لسلامة وأمن البلاد، وهذا الهامش تحافظ عليه روسيا عن طريق التمكين والتطوير المستمر التي تجريه على الجيش الروسي وأسلحته، عن طريق المناورات وفحص الجهوزية المستمر، والتطوير والتصنيع المستمر للأسلحة، وخاصة الاستراتيجية منها، كالصواريخ بعيدة المدى، بالإضافة إلى قوة الردع النووية، والتطوير المستمر للمنظومات المتعلقة بالسلاح النووي، كالصواريخ البالستية الحاملة للصواريخ النووية وصناعة الغواصات النووية، حيث أصبحت الأسلحة الروسية من أكثر الأسلحة المتطورة في العالم، إن لم تكن الأكثر تطوراً.[1]

لذا فإن تمكين القدرات العسكرية الروسية يعتبر هدف محوري للسياسة الخارجية الروسية، لا يمكن التخلي عنه، لأنها تعتبره حفاظاً على استقلالها وسيادتها وأمنها القومي، وهذا هدف شائع لأي سياسة خارجية.

ثانياً: الحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة أراضيه

شكَّل انسلاخ بعض الكيانات التي كانت جزءاً من الامبراطورية الروسية، مثل أوكرانيا، على سبيل المثال، عدة مشكلات للأمن القومي الروسي، فأوكرانيا كانت دوماً محط أنظار أعداء روسيا في الغرب، فقد حدثت عدة محاولات من أجل سحب هذا البلد، الملاصق لروسيا جغرافياً والذي بينه وبينها إرث مشترك، نحو المعسكر الغربي، حتى وصلت لدرجة قلب نظام الحكم في أوكرانيا في أكثر من مرة، مثلما حصل فما سُمي حينها "بالثورة البرتقالية" عام 2004م، حينما خرج أنصار المرشح الرئاسي "يوشنيكو" حاملين لافتات برتقالية معترضين على فوز المرشح الموالي لروسيا "يانوكوفيتش"، مع العلم أن "يوشنيكو"، والذي أبدى استعداده لانضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي، يعتبر من المعسكر الداعم للتقارب مع الغرب.[2] والمرة الثانية في العام

---

[1] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص217-222.

[2] نومكن، فيتالي: **مرجع سابق**. ص13-14.

2014م، عندما بدأت المعارضة الأوكرانية بالتظاهر في فبراير اعتراضاً على تأجيل الحكومة التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقرار الرئيس الأوكراني آنذاك "يانوكوفيتش" توسيع العلاقات مع روسيا، وتوسعت هذه الاحتجاجات لتصبح أحداثاً دموية بين أنصار الرئيس "يانوكوفيتش" وحزبه "حزب الأقاليم" وبين المعارضة، حيث ظهرت، أيضاً، حركات يمينية متطرفة شنت عدة هجمات في أوكرانيا، وأدى ذلك ً إلى انفصال شبه جزيرة القرم وعودتها لروسيا في شهر مارس،2014 بعد استفتاء حصل فيها، لم يعترف به الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة.[1]

هذا، ومع استمرار الأزمة الأوكرانية وتولي سلطة موالية للغرب لزمام الأمور فيها، لم يعد التوجه الذي ستسلكه أوكرانيا في المستقبل واضحاً، حيث أن إقامة قاعدة عسكرية غربية واحدة، أو منظومة صواريخ تُنشر على الأراضي الأوكرانية سيشكل خطراً رئيسياً وكبيراً على الأمن القومي الروسي، لذلك فإن من أهم الأهداف الاستراتيجية الروسية، الحفاظ على أمنها القومي ووحدة أراضيها، خاصة وأن أراضيها متسعة وفيها العديد من القوميات والاثنيات، ومنها ما شكل مشكلة لروسيا في السابق، مثل الشيشان، لذا فإن هذا الأمر يشكل خطورة عليها.[2]

إن الحفاظ على الأمن القومي الروسي وحماية الأراضي الروسية، هو من أبرز الأهداف للسياسة الخارجية الروسية، وهو هدف محوري أيضاً لا يمكن أن تتخلى عنه روسيا، بل تستثمر كافة الموارد الموجودة من أجل تحقيق هذه الغاية.

ثالثاً: الحفاظ والابقاء على التطور الاقتصادي

من اهم عوامل زعزعة مكانة روسيا العالمية في فترة التسعينات، التردي الاقتصادي، خاصة بعد الكارثة الاقتصادية عام 1998، لذا، فإن الحفاظ على التقدم الاقتصادي من أهم الأهداف الاستراتيجية لها، فلا يمكن أن يكون لروسيا مكانة عالميةً ووضعها الداخلي يعتريه

---

[1] موقع روسيا اليوم... تسلسل الأحداث وتصعيد الأزمة السياسية في أوكرانيا. http://arabic.rt.com/news/661767/24.10.2014

[2] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص 223.

التردي، وهذا كان في مقدمة الأهداف التي سعى إلى تحقيقها الرئيس بوتين بعد توليه الرئاسة، وهذا التطور الاقتصادي له عدة أضلاع مهمة يقوم عليها الاقتصاد الروسي وهي، القطاع النفطي بشقيه؛ النفط والغاز، حيث أن روسيا عضو فعال في منظمة الأوبك وتُعَّد من أكبر مصدري النفط والغاز، كما تشكل مورداً رئيسياً للغاز للعديد من الدول خاصة الأوروبية منها، حتى أن هذا الاعتماد يشكل ورقة ضغط سياسية على الدول المستوردة تستفيد منها روسيا في كثير من الأحيان، أيضاً، هذا القطاع يشكل مورداً مهماً من من العملة الأجنبية نتيجة للتصدير، بالإضافة إلى الاستثمار الخارجي في هذا القطاع، أما الضلع الآخر فهو الصناعات العسكرية، حيث تُعّد روسيا من أكبر مصنعي ومصدري السلاح في العالم، وكما الحال في موضوع الغاز، فإن روسيا تعد مورداً رئيسياً للسلاح للعديد من الدول مثل، فنزويلا، الهند، سوريا وكوبا، وغيرها من الدول، بالإضافة إلى جانب آخر يُعد، أيضاً، عاملاً مهماً في الاقتصاد الروسي وهو بيع المفاعلات النووية، وأيضاً، تعتبر روسيا مورداً رئيسياً لهذا المجال لدول مثل، إيران التي تعتمد بشكل كامل، تقريباً، على روسيا في بناء مفاعلاتها النووية. وهناك عوامل أخرى تسعى روسيا لتنفيذها من أجل الحفاظ على تنامي الوضع الاقتصادي مثل سعيها المستمر لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، بالإضافة لتنشيط علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع مختلف الدول والسعي إلى الحصول على معاملة تفضيلية، وزيادة صادراتها لهذه الدول، وتشكل العلاقة الاقتصادية الروسية – الصينية مثالاً حياً على ذلك.[1]

إن مسألة تحقيق أكبر قدر من المنفعة الاقتصادية لروسيا هو أحد الأهداف المحورية للسياسة الخارجية الروسية، حيث يلاحظ في كثير من الأحيان التصلب الروسي في أمور اقتصادية عالمية مثل أسعار النفط.

رابعاً: مكافحة الارهاب

شكل الارهاب تحدياً كبيراً أثَّر إلى حدٍ كبير على وضع روسيا؛ داخلياً وخارجياً، وقد ارتبط مصطلح الارهاب بالعقل الروسي لفترة طويلة بالمشكلة الشيشانية، حيث أن الشيشان نفذوا

[1] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص225-226.

العديد من العمليات في داخل روسيا وفي عاصمتها موسكو، والعديد من الأقاليم الروسية، لـذا فهي لا تَّدخر جهداً في مساعدة أي دولة تحتاج للمساعدة في مجال مكافحة الارهاب، حتى وإن كان طالب المساعدة منافس روسيا الرئيسي وهو الولايات المتحدة الأمريكية، والتي شنت حرباً على ما أسمته الارهاب في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أيدتها روسيا، ضمنياً، وقدّمت لها المساعدة الاستخبارية، وسمحت لها أن تقيم قواعد عسكرية في آسيا، خاصة في أوزبكستان وأيدت المساعي الأمريكية لمحاربة "الارهاب" في أفغانستان، وحديثاً، مساعدتها للكثير من الدول التي تحارب الارهاب داخل أراضيها حتى وإن كانت هذه الدول بعيدة جغرافياً عنها، أي لا يشكل الارهاب فيها خطراً مباشراً عليها كما كان الحال في أفغانستان، وكذلك مساعدة روسيا للعراق في العام 2014م بالسلاح النوعي لمحاربة الارهاب، وخاصة تمدد "تنظيم الدولة الاسلامية" بالإضافة لتقديمها شتى أنواع الأسلحة للجيش المصري، أيضاً، في العام 2014م لمحاربة الجماعات المتطرفة في سيناء المصرية، لذا، ولكل ما سبق، يتبين أن محاربة الارهاب من أهم الأهداف الاستراتيجية الروسية، الأمر الذي يعتبر، في أحيانٍ عدة، موثقاً للعلاقات بين روسيا والدول الأخرى الصديقة منها والمعادية.[1]

يعتبر دور روسيا في مكافحة الارهاب من الأهداف المتوسطة المدى للسياسة الخارجية الروسية، لأن هذا الدور يفرض عليها إحداث تغيير على البيئة الخارجية لروسيا، لأنها تخدم مصالحها خارجياً، ويؤهلها للقيام بدور مميز في البيئة الدولية، كما أن دورها في مكافحة الارهاب يعطي لمحة عن الأهداف البعيدة المدى للسياسة الخارجية الروسية والمتعلقة بطبيعة بنية النظام الدولي.

خامساً: تجنب النزاعات العسكرية والحفاظ على السلام العالمي

تحاول روسيا، قدر الامكان، تجنب النزاعات العسكرية، واستخدام وسائل غير العسكرية، سواء في علاقاتها الخارجية، أو في العلاقات الدولية، فلطالما وقفت روسيا بوجه الغرب من أجل منع حروب ونزاعات مسلحة؛ مثل موقفها الرافض للحرب الأمريكية على

[1] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص226-227.

العراق في العام 2003م، إلا أن روسيا، حينئذ، لم تكن تتمتع بالقدرة الكافية لمنع الولايات المتحدة المهيمنة على المسرح الدولي من شن حربها على العراق،[1] لكن روسيا، أيضاً، لطالما وقفت موقفاً حازماً ضد فكرة الحل العسكري ضد إيران بسبب برنامجها النووي، كما أنها وقفت، بشكلٍ حازم، ضد قرار واشنطن شن هجمات على سوريا في العام 2013م بعد اتهام واشنطن للنظام السوري بشن هجمات كيميائية في سورية، الأمر الذي عالجته الدبلوماسية الروسية بالتفاوض مع الولايات المتحدة والوصول إلى صفقة نزع الكيماوي السوري مقابل أن توقف الولايات المتحدة توجهها لشن هجمات على سورية، الأمر الذي أظهر البراغماتية التي تتمتع بها السياسة الخارجية الروسية.

يتعلق حرص روسيا على الحفاظ عل السلام العالمي بأهداف السياسة الخارجية البعيدة المدى حيث تسعى روسيا بهذا الأسلوب إلى تحسين أسلوب الحوار ودفع الوحدات الدولية كلها على الحفاظ على السلام العالمي، وهذا يظهر سعي روسيا لإحداث تغيير في بنية النظام الدولي.

سادساً: الحفاظ على المكانة والهيبة الدولية

تعرضت المكانة والهيبة الروسية لعدة ضربات أدت إلى تراجعها خاصة في فترة التسعينات، حيث كانت الولايات المتحدة القطب الأوحد في العالم، وتحوّل روسيا لعضوٍ غير فعال، إلى حد كبير، في مجلس الأمن على الرغم من أنها عضو دائم وتتمتع بحق النقض "الفيتو"، كما أن إلحاق بالمصالح الروسية من قِبل الغرب وصل حداً لم يسبق له مثيل، لذا، فإن موضوع رفع مكانة روسيا وهيبتها، كدولة كبرى، تتمتع بالعديد من المقومات التي تجعل منها دولة عظمى، ولها أثرها على الساحة الدولية، حظي بأولوية كبيرة لدى القيادة الروسية بعد العام 2000م، واعتُبِر من أولويات الاستراتيجية الروسية، حتى وصول روسيا إلى قوة لا يستهان بها حالياً، وتقف بنديّة للغرب في العديد من القضايا على الساحة الدولية.[2]

---

[1] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص227-228.

[2] المرجع السابق. ص228-234.

يعكس الحرص الروسي على اظهار مكانتها وهيبتها دولياً هدف من الأهداف البعيدة المدى لسياستها الخارجية، فروسيا تعبأ قدراتها وتستثمر هذه القدرات في سبيل اظهار هيبتها، كما يعكس أن السياسة الخارجية الروسية تسعى للعب دور أكبر في السياسة الدولية، وهذا أمر يوضح جانباً من الرؤية الروسية للنظام الدولي.

سابعاً: السعي نحو اقامة نظام دولي متعدد الأقطاب

يُعدُّ الرفض الروسي لنظام القطب الواحد قاطعاً ومؤكداً، حتى لدى تلك القيادة التي تولت السلطة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بقيادة يلتسن، والذي يعتبره الكثيرون قريباً من الغرب، حيث دعا في أكثر من مناسبة إلى إقامة نظام متعدد الأقطاب، وهذا نفس ما عبّرت عنه القيادة الروسية بعد العام 2000م بقيادة الرئيس بوتين،[1] وقد اتخذت روسيا العديد من الاجراءات التي تعزز التوجه نحو انشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب، حيث كانت مكوّناً أساسياً في تأسيس مجموعة البريكس والتي شملت "روسيا، الصين، البرازيل، جنوب افريقيا، والهند"، والعمل على تقوية هذه المجموعة قدر الامكان، حيث أن الدول المنضمة لهذه المجموعة، مع أن معظمها دول نامية، تتمتع بمستوىً اقتصادي جيد، ومن المتوقع ارتفاعه في السنوات القادمة، وأن تصبح هذه الدول من أهم اقتصاديات العالم، لذا، والتوقعات تشير لازدياد أهمية مجموعة البريكس في السنوات القادمة، وهذا يعتبر من أهداف السياسة الخارجية الروسية بعيدة المدى.

ثامناً: الحفاظ على علاقات ممتازة والاستمرار بتطويرها مع الدول المستقلة

تسعى روسيا إلى الابقاء على علاقات ممتازة مع مجموعة الدول المستقلة، وهو مصطلح يطلق على الدول التي كانت منضوية ضمن اتحاد جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً، حيث تشكل هذه الدول المجال الحيوي لروسيا الاتحادية، لذا، فإن أي تغلغل خارجي في هذه الدول سيشكل خطراً مباشراً على الأمن القومي الروسي، وعليه، فإن الاستراتيجية الروسية تسعى للحفاظ على علاقات ممتازة مع الدول المستقلة والاستمرار في تطويرها ما أمكن مستفيدة

[1] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص235.

من عوامل الإرث المشترك واللغة والقرب الجغرافي، لذا فإن روسيا تحرص على الحفاظ على علاقة متميزة مع الدول المستقلة، وهذا هدف محوري بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية.

الوسائل التي تنتهجها روسيا في تحقيق استراتيجيتها

هناك عدة محددات للاستراتيجية الروسية، وتتضح جلياً عند حصول أزمة ما في البيئة الدولية، حيث يتشابه الطرح الروسي في حل الأزمات الدولية، أما أهم الوسائل التي تنتهجها روسيا لتحقيق استراتيجيتها ما يلي:

1. التأكيد، والحث المستمر، على اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الأزمات الدولية

لطالما نادت روسيا، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، باحترام هيبة الأمم المتحدة واللجوء إليها في حل الأزمات والنزاعات الدولية، حيث اعتبرت أن اللجوء إلى الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية، يُعني أن حل الأزمات الدولية يتم بطريقة جماعية، مما يخفف، إلى حدٍ كبير، من الأزمات والصراعات بين الدول الكبرى، بالإضافة لإعطاء الأمم المتحدة دوراً فعالاً في البيئة السياسية الدولية، وهذا الرأي كان قد طرحه الرئيس الأسبق يلتسن، كما أن القيادة الروسية بعد عام 2000م، وعلى رأسها الرئيس بوتين أكدت على ضرورة احترام وتفعيل الأمم المتحدة، أيضاً، وضرورة حل النزاعات عن طريق اللجوء إليها، فقد أكد بوتين أنه "ينبغي للنظام الدولي، في القرن الواحد والعشرين، أن يعتمد على الآليات الخاصة بالحل الجماعي للمشكلات الرئيسية، وعلى أولوية القانون الدولي"، كما أن روسيا تعارض تماماً مبدأ استخدام القوة خارج إطار الأمم المتحدة؛ فهي تعتبر أن استخدام القوة خارج إطار "الشرعية الدولية" سيؤدي لضرب أسس القانون الدولي، وهي – روسيا– ترى أنه على الأمم المتحدة أن تبقى المركز الرئيسي لتنظيم العلاقات الدولية، كما أكد بوتين على أن روسيا الاتحادية "ستبقى تقاوم، بحزم، المحاولات الهادفة لتقليل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الشؤون الدولية"، وقد طرحت روسيا نقاطاً يمكن من خلالها تحصين وتمكين دور الأمم المتحدة على الساحة الدولية ومنها:

أ- التنفيذ الحازم للمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ب- إصلاح عقلاني لمنظمة الأمم المتحدة هدفه تطوير آليات الفعل السريع للأحداث الدولية، وبذلك تضمن الأمم المتحدة تعزيز امكاناتها لتسوية الأزمات والنزاعات.

ت- العمل على تفعيل كفاءة مجلس الأمن ليتحمل مسؤولياته، والمتمثلة في إدامة السلم والأمن في العالم، وإعطائه تمثيلاً أوسع، وذلك بضم أعضاء دائمين جدد إلى تشكيلته.

ث- ترى روسيا أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يرتكز على حق النقض غير القابل للخرق من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي.[1]

وبهذا يشكل اللجوء للأمم المتحدة من أهم ثوابت ووسائل الاستراتيجية الروسية، وهو مبدأ لطالما لجأت وتلجأ إليه روسيا كلما أسرفت الولايات المتحدة الأمريكية في مواقفها، كما أن اللجوء للأمم المتحدة ومجلس الأمن والذي يضم روسيا كعضو دائم وله حق النقض، يعطي روسيا مساحة أكبر على الساحة الدولية، حيث تستخدم عضويتها الدائمة في مجلس الأمن.[2]

2. التوسط في حل الأزمات الدولية

يُعد الدافع الأساسي لروسيا، في هذا المجال، سياسة الولايات المتحدة المعتمدة على القطبية الواحدة، حيث أن التحركات الروسية تأتي في محاولة لتحدي القرارات الأمريكية لإنهاء الأزمات في الساحة الدولية، لذا فإنها تحاول، قدر الامكان، التوسط في النزاعات، خاصة إذا كان طرف من أطراف النزاع تربطه علاقة صداقة مع روسيا، لذا فإنها تضمن بهذا بقائها واستعادة دورها الدولي وخاصة مع الدول التي يربطها علاقات صداقة تقليدية، وقد عملت الاستراتيجية الروسية، في هذا المجال، في عدة اتجاهات منها:

أ- الحيلولة دون نشوب أي صراعات في مناطق العالم الساخنة، وشجب أي عدوان من جانب أي دولة على دولة أخرى.

---

[1] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص237-239.

[2] المرجع السابق. ص238-239.

ب- الحيلولة دون تفاقم الصراعات القائمة، وحلها بالطرق السلمية، والحرص على عدم استخدام القوة العسكرية، واللجوء للحلول الدبلوماسية.

ت- تأييد المبادرات الخاصة لجعل مناطق العالم خالية من أسلحة الدمار الشامل.[1]

3. بيع الأسلحة والقيام بالتدريبات العسكرية

شكَّل بيع وصناعة الأسلحة، مصدراً مهماً للعملة الصعبة، سواء للاتحاد السوفيتي السابق أو لروسيا الاتحادية اليوم، حيث أن روسيا تُعد من أكبر مصنعي ومصدري السلاح، حتى أنها تربعت على المركز الأول في إجمالي صادرات الأسلحة للعام 2013م، فقد وصلت قيمة صادراتها من الأسلحة إلى 8.3 مليار دولار،[2] لذا، فإن تصدير السلاح مكوّن أساسي في الاقتصاد الروسي، يوفر العديد من المزايا مثل؛ زيادة مدخولات روسيا من العملة الأجنبية بالإضافة إلى توفير آلاف فرص العمل، ومن أجل الحفاظ على هذا الوضع يترتب على روسيا القيام بإنشاء المزيد من البنى الصناعية المخصصة لغرض صناعة السلاح، وزيادة رأس المال المستخدم لهذه الصناعة، والسعي المستمر للحصول على المزيد من العقود الجديدة، لذا، فإن صناعة وتصدير السلاح، وما تدره من عائدات، لا غنى عنها لروسيا، وهذا يفسر إصرارها على بيع الأسلحة لسوريا، على سبيل المثال، على الرغم من اعتراضات وضغوطات أمريكا وإسرائيل.[3]

4. المساومات السياسية

ينبع استخدام روسيا لأسلوب المساومات السياسية من رغبتها في التحلل من الارتباط أو المواقف والسياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة، حيث أن الكثير من التحركات والمساومات التي تقوم بها روسيا ترمي للضغط على الولايات المتحدة والغرب، وبالتالي الحصول على

---

[1] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص239-240.

[2] موقع روسيا اليوم... روسيا تتصدر العالم في حجم صادرات الأسلحة. http://arabic.rt.com/news/752007/1.11.2014.

[3] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص240-243.

مصالح لها – روسيا– من الغرب، خاصة أسلوب روسيا في فتح علاقات في مجالات متعددة خاصة في المجالين؛ الاقتصادي والعسكري مع دول مناهضة ورافضة لسياسة وهيمنة الولايات المتحدة، وعلى رأس هذه الدول إيران. كما أن هذا الأسلوب نجح، في كثير من الأحيان، خاصة، في الضغط على الجانب الأمريكي،[1] كما ومنح روسيا مكانة لا يستهان بها في الساحة الدولية، فروسيا طرفٌ أساسيٌ في المفاوضات النووية بين الغرب وإيران، ولا يمكن أن نتصور حلاً لهذا الملف دون مشاركة فعّالة من روسيا. من ناحية أخرى، تلجأ روسيا في الكثير من الأحيان إلى المساومات من أجل نزع فتيل نزاع ما، مثل المساومة بينها وبين الولايات المتحدة على نزع السلاح الكيميائي السوري مقابل وقف الولايات المتحدة خطتها لضرب سوريا، كما أسلفنا.

سمات الاستراتيجية الروسية

هناك عدة سمات للاستراتيجية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، نستطيع أن نستنتجها، بشكلٍ عام، من خلال أهداف ووسائل هذه الاستراتيجية، وحيث تتسم هذه الاستراتيجية بعدة سمات منها:

1. الواقعية: تتمتع الاستراتيجية الروسية بمقدار عالي من الواقعية، حيث أن روسيا الجديدة ابتعدت عن الأيدولوجية التي كانت تُقيد الدبلوماسية السوفيتية سابقاً، فهي أصبحت تتبنى الواقعية، وتُظهر مقداراً كبيراً من البراغماتية، كما أن هذه الواقعية تجعل المعيار الرئيس التي تقوم عليه الاستراتيجية الروسية هي المصالح الروسية وليس اي شيء آخر.[2]
2. البراغماتية: أظهر قادة روسيا الجدد، أي ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، قدراً كبيراً من البراغماتية، فقد حرصت القيادة الروسية في التسعينات، أي فترة حكم الرئيس الأسبق يلتسن، أن تُظهر قطع علاقات روسيا بالماضي الشيوعي، كما حرصت على تحجيم نشاط الحزب الشيوعي والتخلص من آثار الشيوعية والأيدولوجية الاشتراكية، وبقيت القيادة الروسية بعد عام 2000م، بقيادة الرئيس بوتين على نفس الخط، على الرغم من اعتباره –

[1] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص 243–244.

[2] المرجع السابق. ص19–20.

بوتين– أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين. إن دراسة العديد من الباحثين لشخصية الرئيس الروسي من منطلق أنه رائد في الاستخبارات السوفيتية سابقاً، وإعادته للنشيد الوطني السوفيتي كنشيد وطني لروسيا، وسعيه المستمر نحو اعلاء شأن روسيا على الساحة السياسية الدولية، وبالرغم، وبذات الوقت، يؤكد على أن روسيا تسعى، باستمرار، لبناء استراتيجية براغماتية ذات مزايا مشتركة للطرفين؛ أي روسيا وأي دولة أخرى، وأن هذه البراغماتية تحافظ وتحقق مصالح الطرفين، مما يجعل الاستراتيجية الروسية تتسم بالبراغماتية.[1]

3. ديناميكية الاستراتيجية الروسية: والمقصود بها؛ أن روسيا تحرص على عدم العودة للماضي وعصر الآيدلوجيات، وتحرص على اعتماد الخط الجديد، والدخول بقوة في عالم السوق المفتوحة والعولمة، وبنفس الوقت عدم التفريط بثوابت روسيا، من حماية الأمن القومي الروسي ووحدة التراب حتى لو استخدمت القوة واعترض العالم على ذلك، مثل ما حصل في المشكلة الشيشانية.[2]

4. اعتماد المنافسة الحرة في الأسواق: أحل الدستور الروسي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، المنافسة على الأسواق العالمية، وقد استوجب ذلك وضع خطط إصلاحات بنيوية، وانفتاح مالي واقتصادي مع الخارج، ويمكن ملاحظة ذلك في موضوع السلاح الروسي وبيعه، على سبيل المثال، فالمعيار الحاكم اليوم في إعطاء وبيع الأسلحة الروسية لأي دولة هي المصلحة الروسية، خاصة الاقتصادية منها، وليس القرب الأيدولوجي، كما كان الحال مع الاتحاد السوفيتي السابق.[3]

5. حرية الحركة المرونة: على الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي وما صاحبه من انهيار في الداخل الروسي وخاصة في المجال الاقتصادي، إلا أن هذا الانهيار لم يصاحبه فرض

---

[1] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص20–21.

[2] المرجع السابق. ص105.

[3] المرجع السابق. ص22.

شروط على روسيا، أي أن الانهيار لم يحصل نتيجة هزيمة، وبالتالي لم تُفــرض شــروطٌ على روسيا من قِبل النظام العالمي الجديد، مثلما حصل، مثلاً، مع ألمانيا عقــب الحــرب العالمية الثانية، لذا، فقد تبّقى لدى روسيا حرية حركة في المجال الدولي، حيث سعت، منذ الأساس، للعب دور الشريك للقوى العالمية، وخاصة فــي المنــاطق التــي لهــا مصــالح استراتيجية فيها، كما أن روسيا الحديثة تُظهر مقداراً كبيراً من المرونة، فهي تؤكد ســعيها واستعدادها للتعاون في القضايا العالمية حتى مع الولايات المتحدة نفسها، وهذا من منطلــق سعيها لعدم تأزيم الوضع الدولي، إلا أن هذه المرونة لا تعني الإذعان للولايــات المتحــدة والغرب بشكل عام، فهي مرنة عندما تُقابل بالمثل، وليس على حساب مصــالحها وأمنهــا القومي ووحدة أراضيها.[1]

[1] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص23-24.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا

مقدمة

برز موضوع ماهية العلاقة بين ليبيا وروسيا الاتحادية في عهد معمر القذافي، مع التحولات التي شهدتها ليبيا عام 2011، حيث وقفت روسيا الاتحادية في مواجهة السعي الغربي للتدخل العسكري في ليبيا من أجل إسقاط نظام القذافي، وظلت تطالب بالحوار بين النظام والمعارضة وسعت، عملياً، إلى ذلك، الأمر الذي أعتبر دعماً وغطاءً من روسيا للنظام الليبي السابق، حتى أنها تعرضت للانتقاد على موقفها هذا، إلا أن النظام الليبي سرعان ما بدأ يتداعى، وبالتالي، فيما غضَّت روسيا النظر عن مشروع قرار يتيح التدخل العسكري لفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، ولم تستخدم حق النقض "الفيتو" الأمر الذي أدى إلى تمرير التقرير والذي شكَّل لبساً في فهم التصرف الروسي؛ أهو يستند لأسباب منطقية أم أنه تخلٍ عن حليف لها، إن كان النظام الليبي السابق، بالفعل، حليفاً لروسيا الاتحادية.

بشكلٍ عام، فإن مواقف روسيا في المنطقة العربية الإسلامية، وفي العالم عموماً، كثيراً ما تتعارض مع المواقف الأمريكية والغربية، وعليه، فقد أبدت تحفظات ومواقف مغايرة لوجهة النظر الغربية وسعي الغرب للتدخل في ليبيا، إلا أنها لم تقم بما يكفي لوقف تحرك الغرب نحو هذا التدخل، فروسيا عارضت في السابق السعي الأمريكي لشن حرب على العراق في بدايات القرن الحالي، حيث وقفت ضد الحرب والغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وعملت على تشكيل جبهة عالمية مناوئة للحرب وانضمت إليها، آنذاك، فرنسا، حتى وإن لم تنجح جهودها لوقف الحرب أو منعها إلا أنه سُجل لها مناوئتها لتلك الحرب التي أفرزت نتائج مدمرة على العراق والمنطقة العربية ككل، تماماً كما النتائج السلبية التي أفرزها التدخل الغربي في ليبيا، الأمر الذي لفت الأنظار إلى صحة الموقف والنظرة الروسية تجاه قضايا العالم، بشكلٍ عام، والمنطقة العربية بشكلٍ خاص لأن سياستها، عموماً، تحترم مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية

للدول، وخاصة التدخل الأجنبي بتلك الشؤون؛ لما لهذه التدخلات من نتائج وخيمة على تلك الدول، وما تمثله هذه التدخلات من مسٍ بقواعد القانون الدولي.

بالإضافة لكل ما سبق، فقد بات من المعروف أن روسيا تسعى لتبوؤ موقع يليق بها على خارطة العالم السياسية، بما فيها المنطقة العربية، بكل ما يحصل فيه من تداعيات وتغيرات وتحولات، والذي يُعد بيئة مناسبة لأي قوة عالمية لفرض نفسها وفرض وجودها على الساحة السياسية الدولية، ومن بينها تلك التحولات التي حصلت في ليبيا، والتي لفتت النظر إلى وجود دور روسي متصاعد ومؤثر على الساحة الدولية.

وسيعرض هذا الفصل ثلاثة محاور؛ الأول هو نظرة على تاريخ العلاقات الروسية الليبية، والثاني هو سياسة روسيا تجاه ليبيا بعد التحولات عام 2011، أما الثالث فهو أثر السياسة الخارجية الروسية على التنمية السياسية في ليبيا.

نظرة على تاريخ العلاقات الروسية الليبية

تمتد العلاقات الروسية الليبية إلى ما قبل إنشاء روسيا الاتحادية، وذلك منذ أن كانت روسيا ضمن منظومة الاتحاد السوفيتي السابق، حيث أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وطرابلس عام 1955،[1] وكانت ليبيا، حينها، تحت الحكم الملكي، إلا أن العلاقات بين الطرفين كانت فاترة إلى حدٍ كبير، حيث أن ليبيا، آنذاك، كانت ترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول غربية أخرى، في وقت كان العالم منقسماً ما بين معسكرين: الشرقي، أي معسكر الاتحاد السوفيتي وحلفائه، والغربي الذي يمثل الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، ولم تكن العلاقة الليبية السوفيتية ذات أهمية إلا عند مناقشة أمر يخص ليبيا في مجلس الأمن الدولي، من باب أن الاتحاد السوفيتي يتمتع بحق النقض "الفيتو".[2]

---

[1] العلاقات الروسية الليبية... موقع ويكيبيديا. http://ar.wikipedia.org/wiki/24.1.2015.

[2] يغورين، أناتولي: موقع مؤسسة رو فور آراب... موسكو وليبيا شهدتا مختلف مراحل التعاون. http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050109131020&art=20050911210827/24.1.2015.

حصل تغيير على صعيد العلاقات ما بين موسكو وطرابلس، عقب التغيرات التي حصلت في ليبيا وتحولها من الملكية إلى الجمهورية عندما قام الانقلاب العسكري على يد معمر القذافي عام 1969 فيما سُمّي "ثورة الفاتح"، والذي أعقبه زيارة معمر القذافي للاتحاد السوفيتي ثلاث مرات في الأعوام 1976، 1981، 1985، حيث يمكن اعتبار الأعوام ما بين عام 1976 والعام 1985 الأكثر نشاطاً وقوة في علاقات البلدين، وتجلى ذلك في تقديم الاتحاد السوفيتي شتى أشكال الدعم لليبيا، ذلك في الفترة التي احتدم فيها الصراع السوفيتي – الغربي، حيث تنوع هذا الدعم في شتى المجالات؛ التجارية، الاقتصادية، العسكرية والتقنية، حيث كانت ليبيا والعراق الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين كانتا تدفعان للاتحاد السوفيتي المال نقداً مقابل توريد العتاد العسكري، وظهر في ليبيا، آنذاك، المئات بل الآلاف من الخبراء السوفييت العسكريين والمدنيين، كما اكتسب العديد من الطلاب الليبيين الخبرة والتعليم من الاتحاد السوفيتي في التخصصات العسكرية والمدنية على حدٍ سواء.[1]

انعكس التعاون ما بين الاتحاد السوفيتي وليبيا كثيراً على ليبيا كدولة، حيث قامت بها مشروعات ضخمة أنشأها الخبراء السوفييت، منها إعداد خارطة للأراضي الزراعية في ليبيا، ومد العديد من خطوط الكهرباء، وأنابيب الغاز، وإنشاء مركز "تاجوراء" للأبحاث النووية، كما أن الاتحاد السوفيتي ساعد ليبيا في حفر حوالي 130 بئراً نفطياً، وساهمت في تطوير صناعة الغاز، ووصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى المليار دولار سنوياً، وكانت زيارات المسؤولين بينهما غير منقطعة، وتمتعت العلاقات بقوة مميزة.[2]

إذا، فالتعاون ما بين الاتحاد السوفيتي وليبيا لم يقتصر على التفاهم السياسي الناتج عن ظروف الحرب الباردة آنذاك، بل امتد إلى تشكيل علاقة اقتصادية قوية، وتعاون نفطي حيث أن البلدين نفطيان بالإضافة للتعاون في تنفيذ مشاريع عملاقة كما أسلفت.

أما فيما يختص بالعلاقات الليبية – الروسية المعاصرة، أي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد مرت بالعديد من المراحل، حيث، اعترفت ليبيا في كانون أول عام 1991 رسمياً بروسيا

---

[1] يغورين، أناتولي: **مرجع سابق**.

[2] المرجع السابق.

الاتحادية، [1] في حين أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى ضعف بنيوي كبير في روسيا الاتحادية وخاصة خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي، أثرت إلى حدٍ كبير على العلاقات ما بين الطرفين، حيث تبلور توجه روسي، آنذاك، نحو الغرب، مما أثَّر، إلى حدٍ كبير، على العلاقات مع شركاء الاتحاد السوفيتي السابق، وخاصة في المنطقة العربية، ومما زاد من تفاقم الوضع فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على ليبيا عام 1992، بسبب أزمة الطائرة لوكربي، مما أثر، أيضاً، إلى حدٍ كبير على العلاقات، وخاصة الاقتصادية منها، لأن ليبيا أصبحت تحت العقوبات، وأي خرق لهذه العقوبات يُعتبر، دوليا، خرقاً للقانون الدولي، كما أن ليبيا قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وبعده، كانت ترى في روسيا مظلة دولية، وهذا ما كانت تسعى إليه، سياسياً، من خلال تدعيم علاقتها بالاتحاد السوفيتي السابق وروسيا الاتحادية، لكن هذا ما لم تقدمه روسيا عام 1992 على الرغم من مقدرتها القانونية على تعطيل قرار العقوبات على ليبيا في مجلس الأمن الدولي عن طريق استخدامها لحق النقض "الفيتو" الذي تتمتع به روسيا، ويعود ذلك إلى التحولات التي حصلت في روسيا نفسها في تلك الفترة، والمشاكل الاقتصادية والسياسية الحاصلة فيها آنذاك، وبالتالي، فإن روسيا لم تساهم في حل مشكلات ليبيا السياسية طوال فترة التسعينات تقريباً،[2] إلا أن هذا الجمود السياسي بين الطرفين لم يمنعهما من ابرام اتفاقيات وعقود في المجالات الأخرى، فقد عُقدت اتفاقيتان خلال فترة التسعينات هما؛ اتفاقية تشكيل اللجنة الحكومية الثنائية الخاصة بالتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني في العام 1995، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية التعاون في مجال صناعة النفط والغاز والطاقة الكهربائية عام 1998.[3]

نشطت العلاقات الليبية – الروسية بشكلٍ كبيرٍ منذ مطلع العام 2000، حيث بذلت موسكو في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، جهوداً كبيرة لتفعيل وتنشيط العلاقة مع ليبيا، حيث كانت أولى بوادر هذا النشاط زيارة مسؤولين ليبيين كبار لروسيا عام 2000 و2001، وزيارة

---

[1] العلاقات الروسية الليبية... موقع ويكيبيديا. http://ar.wikipedia.org/wiki/24.1.2015.

[2] يغورين، أناتولي: **مرجع سابق.**

[3] العلاقات الروسية الليبية... موقع ويكيبيديا. **مرجع سابق.**

وزير الخارجية الروسي، آنذاك، ايغور ايفانوف في العام 2001، كانت الأولى،[1] وكان من الواضح أن كلا الطرفين عازمان على رفع درجة التعاون والتبادل في شتى المجالات، فقد استعدت روسيا أن تستأنف التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية مع ليبيا عام 2000، بالإضافة إلى إطلاق العنان للعديد من العقود في المجالات الاقتصادية والتجارية.[2]

استمر تطور العلاقات بين الطرفين ووصلت ذروتها في عام 2008، حيث قام الرئيس فلاديمير بوتين بزيارة ليبيا في نيسان عام 2008، وكانت هذه الزيارة أول لقاء بين الرئيسين بوتين والقذافي، وقد تم، أثناء هذه الزيارة، توقيع العديد من الوثائق المهمة، ومنها بيان حول تعزيز علاقات الصداقة وتطوير التعاون بين البلدين، وأُبرمت مذكرة تفاهم خاصة بتطوير التعاون في شتى المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى اتفاقية العلاقات التجارية والاقتصادية والمالية،[3] كما اعتبرت هذه الزيارة بمثابة تنقية لجميع الشوائب التي شابت العلاقات بين البلدين، حيث شطب الرئيس الروسي الديون المستحقة لروسيا على ليبيا والبالغة 4.6 مليار دولار وبالمقابل كسبت روسيا عقوداً اقتصاديةً جديدة مربحة بلغت قيمتها عدة مليارات من الدولارات وفي مجالات عدة منها، مجالات الطاقة والسكك الحديدية والاستثمار، فقد وقعت حينها شركة سكك الحديد الروسية عقداً لبناء خط سكة حديد جديدة بين مدينتي سرت وبنغازي بمسافة 500 كلم، كما وقعت، أيضاً، اتفاقية تعاون بين شركتي غازبروم الروسية وشركة النفط والغاز الليبية.[4]

كما زار الرئيس الليبي، آنذاك، معمر القذافي روسيا في تشرين أول عام 2008، حيث كانت أول زيارة يجريها لروسيا منذ 20 عاماً، حيث شهدت هذه الزيارة عقد اتفاقية بين الحكومتين الروسية والليبية في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.[5]

---

[1] العلاقات الروسية الليبية... موقع ويكيبيديا. **مرجع سابق.**

[2] روسيا وليبيا تستأنفان التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية... موقع البوابة http://www.albawaba.com/ar//24.1.2015.

[3] العلاقات الروسية الليبية... موقع ويكيبيديا. **مرجع سابق.**

[4] العلاقات الاقتصادية الليبية الروسية... موقع الجزيرة نت. http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2008/10/31//24.1.2015.

[5] العلاقات الروسية الليبية... موقع ويكيبيديا. **مرجع سابق.**

وجدير بالذكر، أن روسيا وليبيا دولتان نفطيتان كبيرتان، لذا فإن تطور العلاقات بينهما أدى لتطور التعاون النفطي بينهما إلى حد كبير، فليبيا لديها أكبر احتياطات نفطية في أفريقيا، وروسيا عدا عن امتلاكها لاحتياطات نفطية وغازية، فهي تمتلك الخبرة والكفاءة في كل ما يتعلق بهذا المجال، لذا، فإن روسيا كانت تسعى، دوماً، لإنجاز عقود في مجال الطاقة، وقد كانت شركة غازبروم الروسية تدرس باهتمام مد خط أنابيب جديد للغاز يربط أوروبا بليبيا، عدا عن تعزيز التعاون بين شركتي غازبروم وشركة الغاز والنفط الليبية في مجال استكشاف واستخراج ونقل وتسويق النفط الليبي.[1]

بالنسبة للتعاون العسكري، حظي، هو الآخر، بنصيبه من تطوير العلاقات، فقد بدأ التعاون يأخذ مداه منذ عام 2005 حيث وُقعت عقود بين الطرفين لتحديث بعض أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية الموجودة لدى الجيش الليبي، وأيضا، حصل انتعاش كبير في العلاقات العسكرية بين البلدين عام 2008 بعد زيارة الرئيس الروسي بوتين لليبيا، حيث عادت روسيا إلى سوق الأسلحة الليبية، فقد أثمرت هذه الزيارة عن اتفاقيات لتزويد أسلحة لليبيا تبلغ قيمتها حوالي 3 مليارات دولار، تشمل؛ منظومات صاروخية قصيرة المدى وتصدير مقاتلات حربية روسية،[2] كما أعلن الرئيس بوتين عام 2010، حيث كان حينها رئيساً للوزراء، أن روسيا وقعت عقداً مع ليبيا لبيعها أسلحة بقيمة 1.8 مليار دولار، وأوضح بوتين أن هذه الصفقة لا تشمل فقط الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بل تندرج في إطار خطة ليبية لتطوير وتحديث الجيش، وكثمرة لتطوير العلاقات منذ 2008، كما أبدت روسيا استعدادها لإبرام صفقة مع ليبيا كانت ترغب بها الأخيرة بقيمة 2 مليار دولار تشمل دبابات ومقاتلات ومنظومات صواريخ "اس 300" الروسية، كما لمحت روسيا أن بإمكان ليبيا، مستقبلاً، امتلاك أحدث الأسلحة الروسية مثل منظومة "اس 400" وغواصات متطورة.[3]

---

[1] العلاقات الاقتصادية الليبية الروسية. **مرجع سابق.**

[2] العلاقات الروسية الليبية... موقع ويكيبيديا. **مرجع سابق.**

[3] بوتين يعلن عن أكبر صفقة أسلحة بين روسيا وليبيا... موقع تورس http://www.turess.com/alhiwar/3987/24.1.2015.

مما سبق، يلاحظ أن إعادة الروح للعلاقات الروسية الليبية، كان يهدف لتعزيز التبادل والتعاون الاقتصادي إلى درجة كبيرة، فقد اتسمت العلاقة ما بين روسيا الاتحادية منذ تولي الرئيس بوتين عام 2000 والنظام الليبي بقيادة معمر القذافي، بأنها اقتصادية بامتياز، خاصة في مجالي النفط ومشتقاته والمجال العسكري، لذا فإن العلاقة كانت ربحية بامتياز، واقتصادية وتجارية، بعيدة عن الحسابات الآيدولوجية والحسابات الجيوسياسية.

السياسة الروسية تجاه ليبيا بعد التحولات عام 2011

اندلع حراكٌ شعبي ليبي ضد نظام الحكم في ليبيا عام 2011، سرعان ما تحول إلى صراع مسلح، تلاه انقسام الجيش الليبي بين مؤيدٍ ومعارض، يقاتل كل منهما الآخر، كما أن هذا الحراك، والذي بدأ شهر شباط عام 2011، حظي بدعمٍ حاسمٍ من الغرب ومعه العديد من الدول العربية، وانعكس هذا الدعم على الأرض، وذلك بمساعدة المعارضين لنظام الحكم بشتى أنواع الدعم؛ السياسي، المالي، والعسكري، فمن ناحية سياسية؛ ساعدت القوى الغربية وحلفاؤها من العرب إلى تشكيل ودعم المجلس الوطني الانتقالي بالإضافة إلى الاعتراف بهذا المجلس كممثل شرعي للشعب الليبي، ودعمه مالياً، ودعم المعارضين بالسلاح والعتاد من أجل التقدم وقتال النظام الليبي.

في بدايات الأزمة الليبية، اعتبرت روسيا أنها عبارة عن "حرب أهلية" كما أنها رفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي على الرغم من اتساع وتوالي الاعتراف الدولي به، كما أنها رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا والتي كانت تضم حوالي 40 دولة بالإضافة إلى ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، هذا ما صنع الاعتقاد العالمي السائد، حينها، أن روسيا تتخذ موقفاً مؤيداً للسلطة الحاكمة في ليبيا.[1]

[1] الشيخ، نورهان: موقع مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الأهرام... مصالح ثابتة ومعطيات جديدة "السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية .http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/112/1846/12.3.2014

حرصت روسيا على إبقاء قنوات اتصال مع المعارضة الليبية، حتى تبقى على درجة من التوازن ما بين الأطراف، كما أنها اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي، كطرف مفاوض وشريكٍ شرعي في المحادثات حول مستقبل ليبيا، وبدأت تبذل جهوداً للوساطة ما بين النظام الليبي ومعارضيه، حيث استقبلت موسكو وفوداً من كلا الطرفين، والتقى المسؤولون الروس ممثلين عن كلا الطرفين، حيث سعت لتقريب وجهات النظر، إلا أن الجهود الروسية لم تنجح بوقف العنف أو الوصول إلى حل سياسي للأزمة.[1]

عندما كان الصراع بين النظام الليبي بقيادة القذافي، والمعارضة المسلحة مستعراً، كانت كفة الصراع ترجح لصالح النظام، ففي آذار عام 2011 كانت قوات النظام تستعد لشن هجمة نهائية وواسعة لإخماد المعارضة في مدينة بنغازي والتي كانت نقطة الانطلاق للمعارضة، صدر قراري مجلس الأمن الدولي رقم 1971 و1973، حيث كانت أول هذه القرارات؛ إدانة ممارسات النظام الليبي، والثاني فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا لحماية المدنيين من النظام، والمفاجأة هنا، ليس نجاح مسعى الغرب بقيادة الولايات المتحدة وبطلب من جامعة الدول العربية بفرض منطقة حظر جوي، لكن المفاجأة هي، تمرير روسيا للقرار عن طريق امتناعها عن التصويت، حيث لم تُفشل المشروع بحق النقض "الفيتو"، وبهذا فإن روسيا قد اتخذت خطوة غير مسبوقة حين مررت قراراً باستخدام القوة ضد حكومة ذات سيادة في صراعات داخلية، في خطوة أثارت ندم العديد من الروس فيما بعد، لكن هذا القرار لم يكن قراراً فردياً من قِبل الرئيس الروسي ميدفيدف حينئذ ولا رئيس الوزراء بوتين، بل أن مجلس الأمن القومي الروسي، حدد خيارين وحيدين تستطيع روسيا السير بأحدهما أمام مشاريع القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن؛ إما الامتناع عن التصويت، أو السير مع الغرب، إلا أنه بالنهاية، اختارت روسيا أن تمتنع عن التصويت.[2]

على الرغم من أن مشروع القرار الأممي ينص على فرض منطقة حظر طيران من أجل حماية المدنيين، إلا أن رئيس الوزراء الروسي، آنذاك، "فلاديمير بوتين" كان متشككاً

---

[1] الشيخ، نورهان: **مرجع سابق.**

[2] ترينن، ديمتري: موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط... التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سوريا http://carnegie-mec.org/2013/04/15/12.3.2014.

بالنوايا الغربية حيث قال إنه قلق من أفعال من أسماهم "الصليبيين الجدد" في إشارة إلى الغرب، في خطوة فُسرت أن هناك خلاف بين الرئيس ورئيس الوزراء، خاصة أن الرئيس ميدفيدف كان يسعى للوصول إلى حل مع الغرب بخصوص الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا، بينما رئيس الوزراء بوتين يفكر في المصالح العامة لروسيا، خاصة من الناحية الاقتصادية مع ليبيا، حيث كانت هناك عقوداً موقعة بين الطرفين قيمتها 8 مليارات دولار أمريكي.[1]

توَّكل حلف شمال الأطلسي "الناتو" مهمة فرض منطقة حظر الطيران، ومن المعروف الحساسية الكبيرة التي تنتاب روسيا من هذا الحلف، الذي شُكِل بالأساس من القوى الغربية كحلف مضاد مقابل الاتحاد السوفيتي السابق وحلفائه، بالإضافة إلى أن للحلف تدخلات عسكرية رفضتها روسيا في السابق، مثل تدخله في كوسوفو عام 1999، البلد الذي تعتبره موسكو من ضمن الفضاء الاستراتيجي الروسي، مع هذا فقد صدرت عدة تطمينات أمريكية بأن الولايات المتحدة لا تريد التورط بالصراع الليبي، بالإضافة إلى تصريح وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، روبرت غيتس والذي حذر من شن عملية هجومية في ليبيا تورط الولايات المتحدة في حرب جديدة، إلا أنه سرعان ما تطور الموقف الأمريكي، حيث أمر الرئيس الأمريكي أوباما بالبدء بالاستعدادات العسكرية للقيام بالعملية العسكرية، في خطوة يمكن أن تُفهم بأن الولايات المتحدة قامت بإيهام روسيا بأنها لا تريد التدخل.[2]

هكذا دخل حلف شمال الأطلسي بقوة في الصراع الليبي، حيث قام بعشرات بل مئات الغارات ضد النظام الليبي وقواته ومواقعه الاستراتيجية، بالإضافة إلى زيادة الدعم للمعارضة بكافة أشكاله العسكرية، السياسية، الاستخباراتية، والاقتصادية، وكان من الواضح تجاوز الناتو لحدود تفويض الأمم المتحدة، حيث اتجه للعمل على إسقاط نظام الحكم وليس حماية المدنيين، وحصيلة هذا كله، انهيار النظام الليبي، وسيطرة المعارضين على طرابلس العاصمة.[3]

---

[1] ترينن، ديمتري: **مرجع سابق**.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

أسرعت العديد من الدول إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كسلطة شرعية في ليبيا، عقب وصول المعارضة إلى طرابلس، إلا أن موسكو لم تعترف مباشرةً، فقد أشارت وزارة الخارجية الروسية أن "الوضع في ليبيا لا يزال غامضاً"، وأعلن الرئيس الروسي "أنه وبالرغم من نجاحات المعارضة وهجومها على طرابلس، فإن القذافي وأنصاره لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ وبعض القدرات العسكرية، وأنه لا يزال هناك سلطتان في ليبيا، وروسيا تعول على التوصل إلى اتفاقات حول وقف إطلاق النار بين الجانبين"، لكن نظراً لانهيار النظام الليبي وعدم قدرته على التأثير أصبح الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي أمراً لا مفر منه فاعترفت به كسلطة شرعية في ايلول 2011.[1]

في شهر تشرين الأول من عام 2011، قُتل رأس النظام الليبي، معمر القذافي على يد المعارضة، وما أن انهار النظام الليبي تماماً حتى بدأ المسؤولون الروس ومنهم الرئيس ميدفيدف بتوجيه الاتهامات للغرب، حيث اتهم هؤلاء المسؤولون الغرب بالنفاق، وقتلهم المدنيين في المناطق التي كان يسيطر عليها النظام من أجل مسمى إنقاذ المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وكما اتهموا الغرب بالكذب لأنهم ساعدوا، إلى حدٍ كبير، في إسقاط النظام الليبي في الوقت الذي كانوا يعلنون فيه أنهم لا يعتزمون بالقيام بذلك.[2]

أثبت الموضوع الليبي أن روسيا لا تقوم بحماية الأنظمة التي تعارض الغرب تلقائياً، بل لها محدداتها في ذلك على الرغم من عدم ثقتها بالغرب، وبشكلٍ عام، فإنه تجدر الإشارة إلى أن النظام الليبي السابق لم يكن قبل التحولات عام 2011 معارضاً للغرب حيث عقد هذا النظام سلاماً شاملاً مع الغرب عام 2003، وسلمّه أسلحته الكيميائية، بالإضافة إلى التعاملات التجارية الواسعة النطاق مع أوروبا والتي كانت تفوق حجم تبادل ليبيا مع روسيا، ومن الممكن تفسير الندم الروسي على تمرير ضرب الغرب لليبيا من باب قلقها على مستقبل ليبيا، هذا المستقبل الذي يمكن أن لا يحقق المصالح الروسية، أو يهدد هذه المصالح، إلا أنه بذات الوقت، من

---

[1] الشيخ، نورهان: **مرجع سابق**.

[2] ترينن، ديمتري: **مرجع سابق**.

الممكن أن ما دعم خطوة روسيا بتمرير قرارات مجلس الأمن هو الانهيارات المتلاحقة للنظام الليبي خاصة الانشقاقات الواسعة في صفوف النظام بالإضافة إلى التراجع العسكري له.[1]

أما بالنسبة للموقف الروسي من ليبيا والعلاقات الليبية – الروسية بعد انهيار النظام الليبي، فقد أصدر مركز بحوث الشرق الأوسط في معهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الروسية تقريراً تحليلياً بعنوان "المصالح الروسية في الشرق الأوسط"، أعطى لمحة عن واقع العلاقات مع ليبيا، مع توقُع سيناريوهات تطور الوضع لاحقاً، حيث حظي الملف الليبي بنصيبه في هذه الورقة، وقد اعترفت الورقة بأن روسيا لا تمتلك أي نفوذ أو تأثير في ليبيا ما بعد القذافي، وأن الغرب وحده هو من يملك وسائل التأثير الواقعية على القوى الحاكمة الجديدة هناك، بالإضافة إلى أن القلق الروسي كان واضحاً بسبب الفوضى العامة والانهيار الفعلي في البلاد وانتشار مخزون أسلحة النظام السابق، حيث قالت الورقة بأن إعادة بناء الدولة في ليبيا لن تكون عملية سهلة في ضوء توافر السلاح بكثرة لدى الفرقاء وتعدد القوى السياسية بالإضافة إلى الخلافات العرقية والاثنية والقبلية والمناطقية، وانهيار كافة مؤسسات الدولة، هذا ما يجعل قدرة أي جهة على الحكم والسيطرة معدومة بدون مساعدة الغرب، والذي بدوره، يريد نصيبه من النفط الليبي ومن مشاريع إعادة الإعمار، ذلك الثمن الذي تدفعه وستدفعه القوى الليبية كمقابل لمساعدة الغرب في الإطاحة بالقذافي، مع خسارة روسيا لليبيا اقتصاديا، حيث كان هذا واضحاً في عدم تجديد العقود الموقعة بين ليبيا وروسيا، في حين تم تجديدها مع الشركات الغربية، على الرغم بأن وزارة الخارجية الروسية قد اصدرت بياناً عقب انهيار النظام الليبي بأن "المعاهدات المعقودة بين روسيا الاتحادية وليبيا والالتزامات المتبادلة الأخرى بينهما سيتواصل سريان مفعولها في العلاقات بين البلدين وستنفذ بنزاهة"، إلا أن روسيا تعتقد أن السلطات الجديدة ستلجأ للغرب من أجل تغطية احتياجاتها خاصة في موضوع التسلح، مع إمكانية أن يقتصر التعاون العسكري بين روسيا وليبيا في المستقبل على صيانة المخزون الضخم من الأسلحة الروسية الموروثة من النظام السابق.[2]

---

[1] ترينن، ديمتري: **مرجع سابق.**

[2] المصالح الروسية منطقة الشرق الأوسط... موقع وكالة روسيا اليوم http://arabic.rt.com/analytics/68941/19.2.2014.

لا زالت عين روسيا تتجه نحو ليبيا اقتصادياً، حيث أن الورقة، السابق ذكرها، دعت إلى تركيز روسيا على المسائل الاقتصادية، بالأساس، في المرحلة المقبلة من العلاقات الروسية الليبية، وبالذات في قطاع النفط، فروسيا ترى أن هناك فرصة للوجود في سوق النفط الليبي، كما أن روسيا تسعى للدخول في ليبيا مرة أخرى من خلال المجالات الاقتصادية والتجارية، وترى أن هناك جوانب من الممكن أن تعيد ليبيا التعاون فيها مع روسيا، مثل التجارة والكهرباء والسكك الحديدية، مع أن التحولات قد قضت على مشروع سكة حديد سرت – بنغازي السابق ذكره، وترى الوثيقة أن هناك وسيلة مهمة تستطيع من خلالها أن تعيد ثقة الليبيين بها، وبالتالي، إعادة تنشيط العلاقات الاقتصادية، وهي بحث شطب ديون ليبيا والبالغة (4.2 مليار دولار)، والعمل على إعادة تنشيط مجلس الأعمال المشترك الروسي – الليبي ومنتدى الأعمال الروسي – الليبي، وترى الوثيقة الروسية أن السلطات الليبية الجديدة، بشكل عام، تبدو مرحبة بالحصول على الاستثمارات الروسية، ويبقى هناك عائق رئيسي وهو الضغوط الغربية الكبيرة على السلطات الليبية، والتي تستخدم نفوذها من أجل منع روسيا من الدخول إلى السوق الليبي من جديد، من أجل أن تبقي القوى الغربية السوق الليبي حصرياً لها، لذا فإن الورقة ترى أنه يجب استخدام القوة الروسية الناعمة مقابل الضغوط الغربية على ليبيا.[1]

توضح الوثيقة الروسية مخاوف روسيا الرئيسية على مستقبل ليبيا، ولديها مخاوف جدية من غرق ليبيا بالفوضى، أو وقوعها في شبح التقسيم، والذي من الممكن أن يؤدي إلى صومال جديدة، حيث أن حالة الفوضى من الممكن أن تولد المخاوف الأساسية لروسيا وهي ظهور وصعود التيارات الإسلامية المتطرفة، حيث تشكل ليبيا ملاذاً آمناً لهم، لذا فإن الوثيقة توصي بأن لا تتدخل روسيا كوسيط بين التيارات الليبية المختلفة، بل أن تظل تتابع الأمور عن كثب، وأن تستغل التطورات السيئة في ليبيا من أجل توجيه الانتقادات لنتائج التدخل الغربي، وكشف زيف حجج التدخل، وتبيان النتائج التي تترتب على فرض الديمقراطية قسراً عن طريق الإطاحة بالأنظمة عسكرياً.[2]

---

[1] المصالح الروسية منطقة الشرق الأوسط. **مرجع سابق.**

[2] المرجع السابق.

أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وانعكاساتها على التنمية السياسية فيها

بما أن ليبيا كانت، ولا تزال، ضمن مجموعة الدول النامية، أو ما أطلق عليه "دول العالم الثالث" فإنها، كمعظم الدول العربية، لديها اشكالية في التنمية السياسية، فيما تعاني من العديد من الأزمات التي تعيق عملية التنمية السياسية، سواء قبل التحولات التي بدأت عام 2011، أو بعدها، لذا فإن هذا القسم يسعى لدراسة مدى أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا على هذه الأزمات التي تعيق التنمية السياسية، ومن خلالها، أيضا يمكن تقييم أثر هذه السياسة على التنمية السياسية ككل.

كان الواقع السياسي الليبي، إبان حكم العقيد معمر القذافي، لديه العديد من الأزمات التي تعيق التنمية السياسية، فلا يمكن إنكار أن هناك أزمة شرعية في ليبيا، فقد اتضح جلياً أنه لم يكن هناك قبولاً عاماً بالنظام الحاكم، حيث حكمت ليبيا على مدى أربعين عاماً بوجه واحد دون أي تداول للسلطة فيها، فالسلطة بالأساس انتزعت عن طريق السيطرة العسكرية، أي أنها لم تأتِ بطريقة ديمقراطية، بالإضافة إلى عدم وجود دستور ديمقراطي يحقق رغبات المواطن، وينظم العلاقة بينه وبين القانون، حيث كان الكتاب الأخضر الذي ألفه العقيد معمر القذافي أساس الحياة السياسية الليبية.

كما أنه كان هناك أزمة مشاركة في ليبيا، حيث كانت مشاركة الناس في الحياة السياسية شبه معدومة، فقد تم احتكار السلطة بيد القلة، ولا يوجد أثر لمشاركة الناس في الحياة السياسية العامة في البلد، حتى أن الأحزاب كانت محظورة، حيث تم استبدالها باللجان الشعبية وغيرها من التسميات، حيث لا يوجد طريقة ليعبر الناس عن رأيهم بما يحصل في الجانب السياسي في بلدهم، لذا فإن أزمة المشاركة كانت واضحة في ليبيا، حيث شكلت عائقاً من العوائق التي تواجهها عملية التنمية السياسية.

وهناك أزمة أخرى، تعتبر من أهم وأكبر الأزمات التي كانت تواجهها ليبيا في العهد السابق، وهي أزمة التوزيع، حيث أنه على الرغم من الموارد المالية الضخمة التي تتمتع بها

ليبيا، كونها دولة نفطية ولديها من الموارد الطبيعية الكثير، وعلى الرغم أيضاً من أن عدد السكان في ليبيا ليس بكثير نظراً لمواردها ومساحتها، إلا أن نسبة الفقر والبطالة داخل المجتمع الليبي كانت كبيرة، حيث أن الأموال كانت تركز بيد القلة، مفتقدة للشفافية، ولم توزع بشكل يرضي الناس، ويحل مشاكل الفقر والبطالة، حيث أن الموارد الليبية، إن وزعت بشكلٍ متساوٍ وعادل، لما كان هناك فقير واحد في ليبيا.

دون الرجوع إلى العلاقة الليبية السوفيتية، فقد تميزت العلاقة الليبية الروسية المعاصرة، أي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بأنها علاقة بعيدة عن أي بعد أيديولوجي، بل كانت تتميز بالبعد الاقتصادي، حيث كان هناك تبادلاً تجارياً ضخماً بين البلدين، أي أن العلاقة بين الطرفين كانت اقتصادية بامتياز، فروسيا لم تولِ شأناً لموضوع التنمية السياسية في ليبيا، كونه أمر داخلي يخص الليبيين، وبطبيعة الحال، فهي لا تتدخل بالشؤون السياسية الداخلية للدول، لذا، فإن الدعم الروسي كان من الممكن الاستفادة منه في حل بعض الأزمات، على سبيل المثال أزمة التوزيع، حيث كانت المشاريع الروسية كثيرة في ليبيا، وبطبيعة الحال فإن هذه المشاريع تحتاج إلى أيدٍ عاملة، وبهذا كان من الممكن أن تساهم في حل أزمة تقف أمام التنمية السياسية، لكن على ما يبدو فأن النظام السابق لم يكن معنياً بتحقيق عملية تنمية سياسية بالمفهوم المتداول في ليبيا، لذا فإنه لا يوجد أثر واضح للسياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا إبان حكم العقيد معمر القذافي على التنمية السياسية، حيث أن النظام الليبي السابق لم يكن معنياً بتحقيق عملية تنمية سياسية في البلد، بالإضافة إلى أن العلاقة الروسية الليبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت علاقة تجارية اقتصادية بامتياز، لم تُعِر فيها روسيا اهتماماً بالتنمية السياسية في البلد، بل كان اهتمامها موجهاً نحو الجانب التجاري والاقتصادي فحسب.

أما بالنسبة لوضع التنمية السياسية في ليبيا بعد التحولات التي بدأت عام 2011، فإنها لا تزال تعاني من العديد من الأزمات، ولعله أهم الأزمات التي تواجهها، أزمة التغلغل؛ حيث أن الحكومة لا تستطيع النفاذ والتغلغل بكافة اقاليم الدولة، فسيطرة الحكومة محدودة لا تشمل كافة مناطق الدولة، بالإضافة إلى الميليشيات المسلحة التي تنتشر بليبيا بشكل كبير، وكل ميليشيا

تدعي سيطرتها على مناطق معينة من البلد، كل هذه عوامل أدت إلى مشكلة بالتغلغل، بالإضافة، وكتحصيل حاصل، نتجت أزمة استقرار سياسي، حيث أن الحكومة غير مستقرة، والبلد غير مستقر، ومؤسسات الدولة مصابة بضعف هائل، ولا تستطيع أن تنتشر بكامل البلد.

كما هو الحال قبل التحولات عام 2011 فإن روسيا لم تتخذ موقفاً باتجاه عملية التنمية السياسية في ليبيا، بل أن هناك تخوفات تبديها روسيا باستمرار بخصوص ليبيا، بالإضافة إلى أن روسيا لا تملك "مثل الغرب" أدوات للتأثير على السلطة الحالية، مثل الغرب، كما أن وثيقة المصالح الروسية في المنطقة العربية والاسلامية، توصي بالمراقبة وعدم التدخل في وساطات تجمع الأفرقاء في ليبيا، لذا، يبدو أن روسيا غير معنية بدعم عملية التنمية السياسية في البلد، وهي تسعى لإعادة العلاقات الاقتصادية بينها وبين ليبيا، على أمل أن تعود العقود الموقعة بين الطرفين من قبل، لذا فإن الاهتمام الروسي في ليبيا اهتمام تجاري اقتصادي بالدرجة الأولى.

بالإضافة إلى أن روسيا تعرض أمام العالم ما يحصل في ليبيا، كونه نتيجة من نتائج التدخل الخارجي، إلى جانب أنه يندرج في إطار التنافس بينها وبين الولايات المتحدة على النطاق العالمي، لذا فإن روسيا تسعى بالملف الليبي لتحقيق مكاسب سياسية وإعادة المكاسب الاقتصادية، أو أنه إلى الآن لا يوجد لها تأثير على التنمية السياسية في ليبيا بعد التحولات عام 2011.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا

مقدمة

انتقلت الحالة المسماة بالربيع العربي، إلى سوريا عام 2011، وأسفرت عن اندلاع صراع دموي مسلح، جلب الدمار إلى البلاد، بالإضافة إلى تحول سوريا إلى بؤرة تزعزع الأمن والاستقرار في كامل المنطقة العربية والإسلامية بالإضافة إلى تسببها بصراعات عالمية، حيث أن الأزمة تسببت باختلال الاستقرار في المنطقة، يعود ذلك إلى كون سوريا دولة محورية في وسط منطقة حيوية وليست بلداً هامشية، الأمر الذي يثير قلق العديد من القوى العالمية على مستقبل هذا البلد وما يمكن أن تتطور من أمور بسبب هذه الأزمة.

راقب العديد من المراقبين تطور العلاقة، التي توصف بالمميزة، ما بين روسيا وسوريا على مر السنين، لكن هذه العلاقة حظيت باهتمام متزايد بعد الأزمة السورية، حيث الموقف الروسي الثابت من عدم تكرار ما حصل في ليبيا أن يحدث في سوريا، بالإضافة إلى الوقوف مع النظام السوري الحاكم وعلى رأسه بشار الأسد، ودعمه بشتى الوسائل السياسية منها والعسكرية، استمراراً لتاريخ طويل من العلاقات الاستراتيجية ما بين البلدين، الأمر الذي غيَّر المعادلة ومنع من أن تسير الأزمة باتجاه مغاير للمصالح الاستراتيجية الروسية.

هناك العديد من النظريات والآراء التي تفسر الموقف الروسي من الأزمة السورية؛ فالبعض يضعها في خانة الخوف من تكرار السيناريو الليبي الذي سببه الغرب، والبعض الآخر يضعه في خانة أن هناك تحالفاً استراتيجياً ما بين روسيا وسوريا. لذا، فإن مهمة هذا الفصل أن يوضح طبيعة العلاقة ما بين روسيا وسوريا عن طريق دراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا، وكما سيتناول هذا الفصل محورين؛ الأول وهو نبذة عن السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا، والثاني السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا بعد التحولات عام 2011.

نبذة عن تاريخ العلاقات الروسية – السورية

امتازت العلاقة الروسية – السورية، على مر الزمن، بقدرٍ كبير من الثبات والاستقرار والديمومة، حتى أن الكثير يُصنف هذه العلاقة في إطار التحالف الاستراتيجي، حيث تعود هذه العلاقة إلى فترة نجاح الثورة البلشفية وبداية قيام الاتحاد السوفيتي عام 1917، فقد كانت أنظار الاتحاد السوفيتي تتجه نحو سوريا، كما الوطن العربي، وكان عربون الصداقة تجاه العرب هو تبني النظام الشيوعي الجديد، لمرسوم السلام ورفضه الدبلوماسية السرية، حيث كشف الاتحاد السوفيتي كافة الاتفاقيات والمعاهدات التي عُقدت مع الدول الكبرى قبل الثورة، ولعل أهم هذه المعاهدات والاتفاقيات، معاهدة سايس – بيكو، والتي كشفها الاتحاد السوفيتي عام 1917 وفضح التواطؤ الانجليزي– الفرنسي في تقسيم الوطن العربي ما بينهما، ولعل الحكومة السوفيتية سعت لتفجير الثورة في المنطقة العربية عن طريق فضحها لخطط الاستعمار، حيث أن هذا السعي لقي آذاناً صاغية في المنطقة العربية، مستفيدين من دعم الاتحاد السوفيتي لأي حراك ثوري في العالم، مثلما حدث في سوريا عام 1919، فقد تضمنت وثائق "الوحدة العربية" أن العرب يعتبرون لينين وزملائه وثورتهم قوة جبارة قادرة على تحرير الشرق من الظلم الأوروبي، كما ان الاتحاد السوفيتي أعلن في عام 1923 أنه لا يعترف بما يسمى الانتداب في سوريا وفلسطين، كما خاطب مؤتمر باكو المنعقد في الاتحاد السوفيتي والذي كان فيه ممثلون عن الشعوب العربية في محاولة للتحريض من أجل الثورة، وقد خاطبت الدعوة فلاحي سوريا والعالم العربي، كالتالي "يا فلاحي سوريا والبلدان العربية لقد وعدكم الفرنسيون والانجليز بالاستقلال، ولكن جيوشهم احتلت أراضيكم فارضة قوانينها، وأنتم بعدما تحررتم من السلطان التركي اصبحتم عبيداً لحكومات باريس ولندن والفرق بين حكمها وحكم السلطان أنها تشدد عليكم الخناق أكثر فأكثر وأنتم تعلمون ذلك، وكان على أثره صدور بيان من بعض الوطنيين السوريين في عام 1920 جاء فيه "أن سعادة واستقرار كل العالم انما يعتمدان على اتحاد كل المسلمين مع البلاشفة"، واستمر اهتمام الاتحاد السوفيتي بالشأن السوري في تلك الفترة، حيث كانت الثورة السورية عام 1925 محور اهتمام للسوفييت، ففي فترة الثلاثينات والأربعينات تنامى، بشكلٍ كبير، الوعي

الوطني العربي، وشُكل في سوريا تكتل باسم الكتلة الوطنية، دخل في مفاوضات طويلة مع الانتداب الفرنسي، أدت، بالنهاية، إلى تسلمه السلطة في عام 1944.[1]

كان الاتحاد السوفيتي، السابق، من أولى الدول التي اعترفت باستقلال سوريا، حيث أقام علاقات دبلوماسية معها في عام 1944، ولم يقف الأمر إلى هذا الحد، بل سعى الاتحاد السوفيتي بقوة إلى إدراج سوريا في قائمة الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة، على الرغم من المعارضة الغربية الشديدة لهذا المسعى، بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفيتي، وبصفته عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، قد دعم المطلب السوري سحب القوات الفرنسية منها في عام 1946 الأمر الذي تم، فعلاً، في ذات العام، وهكذا استمرت العلاقة ما بين الدولتين بالتطور والاستمرارية، وقد زادت هذه العلاقة اتساعاً ومتانة بعد وصول حافظ الأسد للسلطة في سوريا عام 1970، وقد ساعد في ذلك التطور عاملٌ مهم جداً، وهو حادثة طرد السوفيات من مصر في السبعينات من القرن الماضي، إبان حكم الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، حيث أن هذه الحادثة دفعت القادة السوفييت إلى ترسيخ علاقتها بالقوى التي أبدت ثباتاً في العلاقات الاستراتيجية معها، وقد كان كل من سوريا والعراق أقوى الدول المطروحة في المنطقة العربية، حيث كانتا تحت حكم حزب البعث، مما أدى إلى تدفق السلاح الروسي إلى الدولتين، بالإضافة إلى دعم سوفيتي كبير لسوريا سواء سياسياً في المحافل الدولية، أو عسكرياً عن طريق مد سوريا بشتى أنواع الأسلحة، بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي ودعم البنية التحتية السورية بعوامل قوة بنيوية كبيرة، مما أثر، إيجابياً، على سوريا ومكانتها وأهميتها في المنطقة، وبشكلٍ عام، فإن العلاقة والتي تمتد لسنين طويلة ما بين الطرفين شهدت الكثير من التطورات والقفزات، الأمر الذي يدفع بالقول بأن العلاقة ما بين الطرفين تعدت وتجاوزت حدود العلاقة الجيدة ما بين أي دولتين، بل أنها علاقة تمثل تعاوناً استراتيجياً قريباً من التحالف بالإضافة إلى وجود رؤىً مشتركة وتنسيق شامل فيما يتعلق بالأمور الدولية.[2]

---

[1] المحسن، عبد الكريم: الحوار المتمدن... تاريخية العلاقات السورية – الروسية وآفاقها. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307325/25.3.2015.

[2] العلاقات الروسية السورية... موقع ويكيبيديا. http://ar.wikipedia.org/wiki/العلاقات_الروسية_السورية.25.3.2015/

من الناحية السياسية، فأنه، كما سبق الذكر، هناك علاقة متميزة ما بين الطـــرفين، فقـــد شكلت موسكو غطاءً دولياً وداعماً أساسياً لسوريا، حتى في الظروف التي مرت بهـــا المنطقـــة العربية من عام 2011، فروسيا تعتبر أن هذا الدعم الذي تقدمه لسوريا يستند، بالمقـــام الأول، لمصلحة الشعبين؛ الروسي والسوري، بالإضافة إلى استناد هذا الدعم على مبدأ احتـــرام ســـيادة الدول وأن هذا الدعم مبدئي وثابت،[1] وعليه فإن روسيا أخذت على عاتقها دعم سوريا مما أسفر عن علاقات سياسية متميزة، وتعاون وثيق في شتى المجالات؛ العسكرية منها أو الاقتصادية أو الثقافية، وكما سبق ذكره، فإن العلاقة ما بين سوريا وروسيا توسعت وازدهرت بعد وصول حافظ الأسد للسلطة في سوريا، حيث حافظت موسكو على علاقات تشـــبه التحـــالف مـــا بـــين الدولتين، حيث وقعت موسكو معاهدة تنص على التشاور ما بين الطرفين في حال وجود تهديـــد للسلام بالإضافة إلى التعاون العسكري.[2]

كان الصراع العربي الاسرائيلي، وخاصة في فترة الستينات وأوائل السبعينات المظهـــر الأساسي الأوسع للحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكانـــت ســـوريا، عملياً، ثاني دولة عربية أهمية، بعد مصر، في معادلة الصراع العربي – الاسرائيلي، وعليه فإن سوريا لها أرض تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، واستمرت سوريا في معادلة الصراع العربي – الاسرائيلي، واستمر أيضاً الدعم السوفيتي المقدم إلى سوريا؛ سياسياً، اقتصادياً، وعســـكرياً، بحجم يوازي ومضاد للدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل، حيث شكل هـــذا الـــدعم، وخاصـــة العسكري منه، لسوريا تحدياً كبيراً لإسرائيل والغرب وخاصة الـــدعم الأمريكـــي لإســـرائيل، بالإضافة إلى أن سوريا شكلت الحليف الأبرز والفعلي للاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية بعد انضمام أنور السادات إلى المعسكر الأمريكي، وطرده للخبراء السوفييت من مصـــر، ممـــا زاد العلاقة السياسية ما بين الطرفين قوة ومتانة.[3]

---

[1] أحمد، فادي: الوكالة العربية السورية للأنباء... العلاقات السورية الروسية، تاريخ طويل من التنسيق الشـــامل ورؤيـــة مشتركة للقضايا الدولية. http://www.sana.sy/25.3.2015.

[2] ترينن، ديمتري: مركز كارنيغي للشـــرق الأوســـط... التحـــالف الافتراضـــي: السياســـة الروســـية تجـــاه ســـوريا. http://carnegieendowment.org/2013/04/15/ 12.3.2014.

[3] المرجع السابق.

استمرت العلاقات المتميزة بين الطرفين طيلة فترة حكم الاتحاد السوفيتي، وصولاً إلى التسعينات، حيث انهار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات، وتغيرت القيادة في الكرملين، ودخلت روسيا في دوامة الأزمات، خاصة الداخلية منها، على كافة المستويات؛ السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية، حيث واجهت العديد من المعضلات في هذه الفترة التي سبق ذكرها، لذا فقد حصل برود عام في العلاقة ما بين سوريا وروسيا، وتغيرت صورة النظام العالمي حيث أصبح العالم أحادي القطبية، وأصبحت الولايات المتحدة تتحكم بمجريات الأمور في العالم، واستمر الأمر حتى بداية القرن الحالي، عندما تغيرت القيادة الروسية، وانتُخب الرئيس فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا في العام 2000، حيث بدأت القيادة الروسية الجديدة بتدارك الضعف الروسي الداخلي والخارجي، وبالتأكيد فإن المنطقة العربية هي ما دائماً، محور اهتمام روسيا، بحكم الجغرافيا السياسية، وحينها كانت الولايات المتحدة تفرض متغيرات كبيرة في المنطقة العربية والاسلامية، وأحدثت تطورات اقليمية كبيرة في هذه المنطقة، فقد احتلت العراق في عام 2003، وكانت، حينها، تهدد ايران وسوريا بالحرب وتغيير أنظمتها، وكانت، ولا زالت، على تحالف كامل مع دول عربية كبيرة؛ كالسعودية، ومعظم الخليج العربي، وفرضت الولايات المتحدة وجودها بالقوة في العراق، ومن ناحية أخرى امتد الاتحاد الاوروبي وحلف الناتو إلى مناطق قريبة، جغرافياً، من جنوب روسيا، في مناطق تمثل المجال الحيوي لروسيا، أي أن السياسة الأمريكية والأوروبية، تجاه المنطقة العربية وشرق أوروبا كانت بمثابة خنق جيوسياسي لروسيا، لذا فإن روسيا اختارت أن تُحدث ثغرة في هذا الجدار الذي فرضته الولايات المتحدة، وفي منطقة تهتم بها الولايات المتحدة وهي المنطقة العربية، وقد اختار الروس أن تكون هذه الثغرة هي سوريا، وقد كان هذا الاختيار منطقياً وطبيعياً، حيث أن الأرضية جاهزة لإحياء علاقات الصداقة والتحالف، بحكم التاريخ المشترك بين الطرفين، بالإضافة إلى أنها الدولة العربية الوحيدة التي تجاهر بمعاداتها للولايات المتحدة وحلفائها، بعد خروج العراق من المعادلة في 2003، وحينها صدر تصريح بوتين الشهير "روسيا أظهرت الكثير من نقاط الضعف، وأن الوقت قد حان لإظهار نقاط القوة"، الأمر الذي يشير أن روسيا بدأت تلم شملها، وتنظر نحو

مصالحها الاستراتيجية خاصة في مجالها الحيوي في شرق أوروبا والمنطقة العربية والاسلامية.[1]

مثَّل تطوير العلاقات ما بين سوريا وروسيا ضرورة ملحة للأخيرة في تلك الفترة، حيث تعرضت روسيا، كما سبق الذكر، لسياسة الخنق الاستراتيجي، في المنطقة العربية ومناطق شرق أوروبا، خاصة في أوكرانيا، عن طريق ظهور أحزاب مؤيدة للانضمام للاتحاد الأوروبي، ومعارضة للحكم الأوكراني الحليف لروسيا حينها، لذا فإنه كان من الضروري أن تبعث روسيا برسالة إلى الغرب أنها قادرة على كسر هذه السياسة، وأن على الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، أن تعيد النظر في سياستها تجاه روسيا، وكان ذلك عن طريق عقد صفقة أسلحة لسوريا، رغم المعارضة الأمريكية والإسرائيلية الشديدة لها، وإصرار روسي قوي على اتمام هذه الصفقة، واستعدادها لفتح باب الصفقات العسكرية مع دول عربية أخرى، ليس لعائد الصفقات المالي فقط؛ بل من أجل أن تخرق روسيا سياسة الولايات المتحدة والغرب تجاهها.[2]

استغلت سوريا، أيضاً، هذا التوجه الروسي نحوها، فهي، أيضاً، تحتاج لروسيا، كمظلة دولية مقابل الولايات المتحدة التي طالما هددت سوريا ونظامها السياسي، وأيضاً، بحاجة إلى روسيا في مجال التسلح لأنها تواجه العديد من الأخطار العسكرية، خاصة من إسرائيل التي تحتل أرض الجولان السوري، ولطالما كانت تعتدي على سوريا عسكرياً، وتوجه التهديدات لها، لذا فإن سوريا بأمس الحاجة لسلاح روسي تستطيع فيه أن تحمي نفسها في وجه التحديات، بالإضافة إلى أمور أخرى تعود بالنفع على الطرفين مثل التجارة والصناعة والتعاون في شتى المجالات.

استمر تطور العلاقات بين الطرفين واستمر عقد العديد من الاتفاقيات بينهما، والأهم هو توَّلد حالة من التنسيق والتفاهم المشترك بين الطرفين، في الأمور الإقليمية؛ سواء في إقليم المنطقة العربية أو الإقليم الروسي، والأمور الدولية بشكلٍ عام، حيث الرؤية المشتركة ما بين

---

[1] الامارة، لمى: **مرجع سابق**. ص378-379.

[2] المرجع السابق. ص378-379.

الطرفين، وهذا ما تأكد في زيارات المسؤولين المتبادلة، حيث زار الرئيس السوري بشار الأسد روسيا في عامي 2005، 2006، وقد نتج عن هذه الزيارات، اتفاقيات سياسية واقتصادية، وأكد الطرفان حرصهما على التنسيق المشترك بما يخص الساحة الدولية، وتجسد ذلك في توقيع وثيقة الإعلان المشترك عام 2005 حول مواصلة تعميق علاقات الصداقة والتعاون، وكما أن الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى روسيا عام 2008، شكلت دافعاً مهماً للأمام في العلاقات بين الطرفين حيث شهدت هذه الزيارة توقيع معاهدات كبيرة وصفقات سلاح لسوريا، وكان واضحاً الحرص، من الطرفين، على تطوير العلاقة الثنائية بشتى المجالات، كما زار الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيدف سوريا عام 2010، وسعت هذه الزيارة إلى رفع التعاون الاستراتيجي بين البلدين والتنسيق المشترك،[1] كل هذا ولَّد رؤية متطابقة بما يخص القضايا الاقليمية والعالمية، كما أن روسيا ساندت سوريا كثيراً على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى أن سوريا أيضاً دعمت الموقف الروسي في كثير من القضايا، لعل أبرزها تأييدها بشكلٍ علني للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008، وكانت سوريا من قلائل الدول التي أيدت، وبشكل علني وواضح، هذه العملية، كما أن سوريا لطالما أيدت لعب روسيا دوراً في شؤون المنطقة العربية والإسلامية السياسية ومنها قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وبالإضافة إلى تأييدها لسياسات موسكو في الفضاء الاستراتيجي المحيط بها، مثل دعم وتأييد السياسات الروسية في الصراع الداخلي في كل من الشيشان وداغستان.[2]

أما في المجال العسكري، فهو مجال قوي في موضوع العلاقة الروسية – السورية، ذلك أن العلاقات امتازت بعراقتها وقدمها واستمراريتها ما بين الطرفين، فقد قدَّم الاتحاد السوفيتي السابق شتى أنواع الأسلحة لسوريا في مواجهتها لإسرائيل، كما أنه، وبعد تحول سوريا للحليف الفعلي الوحيد في المنطقة العربية لروسيا بعد خروج مصر في السبعينات، ازداد زخم التعاون العسكري بين الطرفين، حيث تحولت كافة الترسانة العسكرية السورية إلى أسلحة سوفيتية

---

[1] أحمد، فادي: **مرجع سابق**.

[2] قطايا، ميساء: الخبر برس... روسيا والأزمة السورية: ما هي مصلحة روسيا في سوريا؟ http://alkhabarpress.com/روسيا-والأزمة-السورية-ما-هي-مصلحة-روسي-25.3.2015.2/

الصنع، وليس هذا فحسب، بل امتد التعاون العسكري إلى ما يفوق مجرد معاهدات وعقود توريد أسلحة وفقط، بل استضافت سوريا ما يصل إلى 6000 من المستشارين والفنيين العسكريين السوفييت، لتقديم كافة أشكال الدعم الفني والاستشارة العسكرية للجيش السوري، كما أن عشرات الآلاف من الطلاب السوريين قد تخرجوا من الجامعات والكليات والمعاهد العسكرية السوفيتية، ولعل من أهم تجليات قوة العلاقة العسكرية بين الطرفين هو وجود مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السوفيتي في ميناء طرطوس السوري في عام 1963، كما أنه، على الرغم من توقف الدعم العسكري الروسي لسوريا في التسعينات من القرن الماضي، إلا أنه بقي في سوريا عدد من المستشارين العسكريين الذين يمثلون روسيا الاتحادية، كما أن الدعم الروسي قد عاد عند تولي الرئيس بوتين الحكم فيها، وأعيد افتتاح القاعدة البحرية الروسية في ميناء طرطوس بعد اغلاقها وتوقفها عن العمل في التسعينات، كما أنه في عام 2005، وأثناء زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لروسيا، شطبت روسيا ما نسبته 73% من ديون سوريا الذي تراكم عليها منذ عهد حكم الاتحاد السوفيتي، نتيجة امداد الاتحاد السوفيتي لسوريا بكميات كبيرة من الأسلحة، وتم هذا الشطب من أجل احياء العلاقة العسكرية ما بين الطرفين، وكانت روسيا تحقق أهدافاً عالمية من وراء إعادة احياء العقود العسكرية بينها وبين سوريا، وتم احياء العلاقات العسكرية ما بين الطرفين، بالإضافة إلى توقيع العديد من صفقات الأسلحة ما بين الطرفين، وأبرزها، أيضاً، الصفقات الكبيرة في عام 2008م، حيث قدمت روسيا العتاد الجديد للجيش السوري، بالإضافة إلى تقديم الخبراء العسكريين لسوريا من أجل الدعم والاستشارة وتعزيز التعاون المشترك.[1]

أما على الصعيد التجاري والاقتصادي، فقد كان لها نصيبها في العلاقة الروسية السورية، ذلك أن الاتحاد السوفيتي السابق نفذ ما يزيد عن 60 مشروعاً ما بين الستينات وبداية التسعينات من القرن الماضي في سوريا، ومن أهم هذه المشاريع سد الفرات والذي أقامته سوريا بموجب قرض من الاتحاد السوفيتي بمبلغ 120 مليون روبل في عام 1966، ويعتبر هذا السد من أهم المشاريع المائية الكهربائية، كما أقيم في سوريا مجموعة كبيرة من المصانع المختلفة

[1] ترينن، ديمتري: **مرجع سابق.**

لإنتاج مختلف أنواع المنتوجات كالحديد والصلب، والألمنيوم والمواد الغذائية وغيرها الكثير من الصناعات، كما أنه وُقع ما بين الطرفين اتفاقية تعاون اقتصادي فني في عام 1972، فقد قدمت موسكو الملايين لتمويل مشاريع النفط، كما أدى التعاون إلى إنشاء خطوط سكك حديدية يبلغ طولها ما يزيد عن 150 كم، حيث ربطت هذه السكك مناطق الانتاج الزراعي والموانئ السورية في الغرب، كما أن التبادل التجاري قوي جداً بين الطرفين،[1] حيث ينظم العلاقات التجارية عدد من الاتفاقيات والبروتكولات التجارية، مثل اتفاق عام 1993 الموقع في دمشق بين الحكومتين، والذي ينص على التعاون التجاري والاقتصادي والفني، والذي نص، أيضاً، على تسهيل وتشجيع المبادلات التجارية ما بين الطرفين وتنمية التعاون الاقتصادي في كافة المجالات التجارية، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي عام 2000م، والتي أتاحت تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين على صعيد القطاعين؛ العام والخاص، بالإضافة إلى توقيع اتفاق، بنفس العام، بين اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة التجارة والصناعة في روسيا والتي أسهمت بدورها في تنمية وتوسيع علاقات العمل التجارية والاقتصادية بين رجال الأعمال في البلدين، وغيرها الكثير من الاتفاقيات والتي تُنظم العلاقة التجارية والاقتصادية والتي بموجبها تُزود روسيا سوريا بالمنتجات النفطية والمواد الكيميائية والمعادن والخشب والأنابيب وغيرها، كما أن سوريا تصّدر لروسيا المنتجات الغذائية وصناعات خفيفة وغيرها، كما أن هناك تعاون نفطي كبير بين الطرفين، ليس في التبادل فحسب، بل، أيضاً، هناك شركات روسية تنقب عن النفط في سوريا.[2]

كما أن هناك تعاون روسي سوري قوي في مجال العلاقات الثقافية والعلمية، حيث وقع في عام 1995 اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي، وتعتبر هذه الاتفاقية قاعدة منظمة للعلاقات الثقافية والعلمية بين الطرفين، كما أن هناك عدد من الأساتذة الروس يعملون في دمشق، عدا عن عمليات تبادل الوفود والخبراء والعلماء بين الطرفين، كما أن الطرفين قد وقعا اتفاقية تسمى "التغتون" في المجال الثقافي لأعوام 2010–2012، إلى جانب أن روسيا تخصص منحاً دراسية

---

[1] العلاقات الروسية السورية... موقع ويكيبيديا. http://ar.wikipedia.org/wiki/العلاقات_الروسية_السورية

[2] أحمد، فادي: **مرجع سابق.**

حكومية للطلبة السوريين الدارسين في روسيا، كما تقوم بإرسال بعثات أثرية روسيا بالتنقيب في مناطق أثرية سورية.[1]

من كل ما سبق، تلمس أن هناك إشارة واضحة إلى قوة ومتانة وعراقة العلاقات الروسية – السورية، في كافة المجالات، ففي المجال السياسي نرى أن هناك تناغماً واضحاً وتنسيقاً كاملاً فيما يخص القضايا الإقليمية والعالمية، وحتى نظرة الدولتين إلى ما يجب أن تكون عليه طبيعة النظام الدولي، عدا عن التناغم الدبلوماسي والدعم المتبادل سياسياً، أما في المجال الاقتصادي فهو، أيضاً، له نصيبه الجيد من العلاقة، على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين روسيا وبلدان أخرى، ومنها دول غربية أقوى بكثير منها من سوريا، إلا أنه جانب لا بأس به بالنظر إلى قدرات سوريا المتواضعة، نوعاً ما، في المجال الاقتصادي والصناعي، أما الجانب العسكري فهو من أكثر العلاقات حيوية ونشاطاً بين البلدين حيث تعتبر سوريا من أكبر المستوردين للسلاح الروسي في العالم، فسوريا تعتمد بشكل أساسي على السلاح الروسي في تسليح جيشها وتحديث ترسانتها.

ومن الجدير بالملاحظة أن بين الطرفين العديد من العقود التي نُفذت والتي لا زالت تُنَفذ، كما أن العلاقة الثقافية والعلمية تسير بوتيرة جيدة ما بين الطرفين، كل هذا يدل على أن العلاقات الروسية – السورية تعتبر من العلاقات المميزة والتي تتعدى اطار العلاقات الدبلوماسية بين أي دولتين لتصل إلى درجة تحالف استراتيجي قوي.

السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا بعد عام 2011

امتاز الموقف الروسي، من موجة "الربيع العربي"، بالكثير من التريث وعدم الوضوح، وحتى التزام الصمت حتى تتضح الأمور، وكان هناك توجهاً ثابتاً في الموقف نحو التذكير بأهمية أن يكون التغيير، إن حصل، بطريقة سلمية بعيداً عن العنف، ونبذ العنف في البلدان العربية، ومثال هذا الحالة التونسية، التي تابعتها روسيا بتمعن، ولم تبدِ موقفاً واضحاً، إلا بعد

[1] أحمد، فادي: **مرجع سابق.**

تنحي زين العابدين بن علي، وكان الموقف لا يحمل تأييداً لأي طرف على آخر، بل التمني بأن تستقر الأوضاع في تونس، كما أنها كانت حذرة في الموضوع المصري، وتمركز موقفها نحو الدعوة للحوار بين النظام والمعارضة في مصر، لكنها كانت تبدي ارتياحها عند تولي الجيش المصري الفترة الانتقالية وترى أن الأمور تستقر بذلك، كما أن روسيا التزمت الصمت والحياد والدعوة إلى الحوار في الحالتين اليمنية والبحرينية، لكن، عندما وصلت موجة الربيع العربي إلى سوريا، اتخذت روسيا موقفاً واضحاً وفي وقت مبكر، فقد اختارت روسيا دعم السلطة الحاكمة في سوريا، حيث دعمت النظام السوري، سياسياً، دبلوماسياً، وعسكرياً وبشكلٍ واضح.

كانت روسيا تثق بقوة الدولة السورية البنيوية، وقدرت منذ البداية أن الدولة السورية وعلى رأسها بشار الأسد لديها القدرة على الاستمرار ولديها قدر كبير من القاعدة الشعبية، وأن سقوط النظام ليس بالأمر الهين، وعلى الرغم من أنها تدعم هذا النظام، إلا أنها دائماً ما تضع نفسها في موقف الوسيط بين السوريين، لأن لديها القناعة بأنه لا حل للأزمة السورية إلا بالحوار، فقد أكدت روسيا بأنه من حق الشعب السوري التغيير، حتى أن الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيدف حذّر من أن موسكو قد تغير من موقفها تجاه سوريا في حال فشل النظام من فتح حوار مع المعارضة، فقد قال "ينتظر الأسد مصير محزن ان لم يبدأ حواراً مع المعارضة، ويباشر الاصلاحات"، لكن النظام السوري ومنذ بداية الأزمة أعلن عن عزمه أن يبدأ تطبيق حزمة من الاصلاحات وعلى مستويات عدة، ولعل أبرز وأهم ما في حزمة الاصلاحات هذه، السماح بتشكيل الأحزاب السياسية بعد تفرّد حزب البعث لأكثر من 40 عاماً، ومن جهتها فقد رحبت موسكو بحزمة الاصلاحات هذه، بل ورأت ضرورة منح الحكومة السورية الوقت لتطبيق الاصلاحات التي تم الاعلان عنها، ورفضت كافة الدعوات الغربية الداعية لتنحي الرئيس السوري بشار الأسد، وقد سعت روسيا إلى القيام باتصالات مع المعارضة السورية وتم ذلك بترحيب من النظام السوري، حيث يعتبر النظام السوري روسيا وسيطاً نزيهاً للتوسط.[1]

[1] الشيخ، نورهان: **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية.** مجموعة من المؤلفين. ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2014/ 291-294.

من المعروف تحول الحراك السوري، سريعاً، إلى الصدام مسلح مع المعارضة التي لجأت إلى القوة ضد الجيش السوري، بالإضافة إلى تحميل الغرب المسؤولية كاملة على النظام السوري عن العنف الدائر، واغلاق موضوع الحل السياسي للأزمة، حيث قال جميع زعماء الغرب أنه لا حل سياسياً للأزمة السورية ويجب على الرئيس السوري أن يتنحى، الأمر الذي تراجعت عنه لاحقاً، عدى عن اختيار الغرب وحلفائه الاقليميين تسليح المعارضة السورية ودعم الحل العسكري ضد النظام، في حين أن روسيا حمَّلت المسؤولية للنظام والمعارضة، معاً، فقد رأت روسيا أن ما يحدث في سوريا هو حرب أهلية، كما انتقدت روسيا التدخل الخارجي في الشأن السوري خاصة في موضوع التسليح، ورأت فيه زعزعةً لاستقرار المنطقة، وترى فيه، أيضاً، عدواناً غربياً مبطناً ضد سوريا، ولعل الدعم الخارجي هو ما زاد من التصلب الروسي في الشأن السوري، فقد صرح "إيغور كوروتشينكو" وهو رئيس المجلس الاجتماعي بوزارة الدفاع الروسية "ان استخدام القوة بصورة واسعة ضد الآلاف من المقاتلين المدربين والمسلحين، بمساعدة الولايات والغرب بالإضافة إلى السعودية وقطر وتركيا، بغية اسقاط السلطة السورية الشرعية، أمر مبرر وشرعي"، كما أن روسيا رأت مطلب اسقاط النظام، في ظل هكذا وضع، غير منطقي.[1]

أيقنت روسيا أن ما يحصل في سوريا ليس ثورة شعبية تسعى من أجل الديمقراطية، بل عبارة عن عدوان خارجي ضد سوريا، هذا من وجهة النظر الروسية، كما أنها أكدت منذ بداية الأزمة والصدام المسلح أن هناك طرفاً ثالثاً يحمل السلاح، غير النظام والمعارضة، وهي القاعدة والتنظيمات القريبة منها، واعتبرت هذا تهديداً لسورية والمنطقة، وهذا ما أكده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في مقاله عن الأزمة السورية الموجه للشعب الأمريكي في عام 2013، حيث قال "سوريا لا تشهد معركة من أجل الديمقراطية، ولكنها تشهد نزاعاً مسلحاً بين الحكومة والمعارضة في بلد متعدد الديانات... ويوجد هناك أكثر مما يكفي من مقاتلي القاعدة والمتطرفين من كل المشارب، الذين يقاتلون النظام... فهذا الصراع الداخلي تغذيه الأسلحة الأجنبية الموَّردة

[1] الشيخ، نورهان: **مرجع سابق**. ص 294 – 295.

للمعارضة"، كما قال في مقاله "المقاتلون هناك من مرتزقة الدول العربية ومن المتشددين الموجودين في الدول الغربية وحتى الروسية".[1]

إلى جانب الدعم العسكري الذي يوجهه الغرب وحلفاؤه الإقليميين ضد النظام السوري، فقد عمدوا إلى استخدام الضغط السياسي عن طريق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وجامعة الدول العربية، الأمر الذي رفضته روسيا بتاتاً، فقد أكدت، مراراً وتكراراً، أنها لن تؤيد قراراً دولياً يصدره مجلس الأمن الدولي ضد سوريا، متعلمةً من الدرس الليبي، وبالفعل عارضت روسيا ورفعت الفيتو بوجه قرارات كثيرة طرحت في مجلس الأمن الدولي ضد سوريا، أو يدين هذا النظام، أو يدعو إلى عمل عسكري ضده، وحتى أنها عارضت قراراً في الجمعية العامة أعدته السعودية عام 2012 والذي تضمن إدانة "استخدام العنف الذي تمارسه الحكومة السورية"، بالإضافة إلى أنها انتقدت قرار جامعة الدول العربية الصادر عام 2012 الذي يدعو إلى "تنحي بشار الأسد وتأليف حكومة انتقالية"، ورأت روسيا أن هذا القرار لا يساهم في تسوية الأزمة ويغلق الباب أمام أي حديث عن الاصلاح السياسي.[2]

تسعى روسيا بشكلٍ دؤوب غير يائس، بكافة الطرق الدبلوماسية، للوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية، فعدى عن توسطها الدائم بين النظام والمعارضة، فقد استخدمت دبلوماسيتها في منع الولايات المتحدة من توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري عقب اتهام الولايات المتحدة للنظام باستخدام السلاح الكيميائي ضد المدنيين، وقد توصلت إلى اتفاق روسي – أمريكي على نزع السلاح الكيميائي السوري مقابل عدم ضرب سوريا، كما أنها دعمت، بشكلٍ كبير، خطة المبعوث الأممي والعربي كوفي آنان لسوريا، وبعده الأخضر الابراهيمي، حتى أنها دعمت توحيد المعارضة السورية، وطرحت فكرة إقامة مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يتعلق بسوريا، يشارك فيه لاعبون اقليميون، لا يستثني أحداً، عكس استثناء الولايات المتحدة لإيران من أي مؤتمر متعلق بسوريا، مع أنها لاعب مؤثر في مجريات الأمور في

---

[1] بوتين، فلاديمير: وكالة معا الاخبارية... مقال الرئيس الروسي كاملاً عن الأزمة السورية. http://www.maannews.net/Content.aspx?id=629708

[2] الشيخ، نورهان: **مرجع سابق**. ص 294 – 295.

سوريا، لهذا فإن روسيا لم تشارك فيما يسمى مؤتمر أصدقاء سوريا، لأنه، من وجهة نظرها، لا يسعى لتوحيد المعارضة السورية والسعي للوصول إلى حل سياسي للازمة بل إنه مؤتمر يسعى إلى خلق المزيد من الذرائع لإطاحة الحكومة السورية، ودعم المعارضة الخارجية فقط.[1]

كما أن هناك أشكال عديدة من الدعم قدمتها روسيا لسوريا، حيث عارضت روسيا العقوبات الأمريكية والأوروبية على سورية، وقد استمرت في علاقاتها الاقتصادية والتجارية وحتى العسكرية معها، وقامت بدعمها بوجه العقوبات، حيث قدمت روسيا في عام 2012 قرضاً بالعملة الصعبة إلى سوريا، كما استمرت بتصدير النفط ومشتقاته لها، وبعد ايقاف البنك المركزي النمساوي لطبع الأوراق النقدية السورية، طبعت روسيا أوراق نقدية سورية جديدة، وأما بالجانب العسكري فقد استمرت روسيا بتوريد السلاح لسوريا، وذلك بموجب العقود السابقة، لكنها أكدت أن السلاح المقدم لسوريا هو سلاح دفاعي لا يمكن استخدامه ضد متظاهرين سلميين، بل أنها تمد سوريا بالسلاح الذي يؤهلها لصد العدوان الخارجي، مؤكدة أنها تعمل ضمن القانون الدولي في هذا المجال، عكس الولايات المتحدة والغرب وحلفائهما الذين ينتهكون القانون الدولي بتقديمهم السلاح للمسلحين في سوريا، من وجهة نظر روسيا.[2]

هناك جانب مهم، لطالما أكدت عليه روسيا في الموضوع السوري، وهو أنها تعمل وفق القانون الدولي وأنها تحمي هذا الأمر ولن تسمح بتجاوزه حيث أكد ذلك الرئيس الروسي بوتين حيث قال "نحن لا نحمي الحكومة السورية، ولكننا نحمي القانون الدولي".[3]

العوامل المسببة للموقف الروسي من سوريا

كما ذكر سابقاً، فقد نشر مركز بحوث الشرق الأوسط في معهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الروسية، وثيقة بعنوان "المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في

---

[1] الشيخ، نورهان: **مرجع سابق**. ص 297 – 298.

[2] المرجع السابق. ص 299.

[3] بوتين، فلاديمير: وكالة معا الاخبارية. **مرجع سابق**.

عام 2012، أي في وقت كان الربيع العربي على أشده، وفيما يتعلق بالشأن الروسي، فوفق الوثيقة فإن الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا تقوم على ثلاثة ركائز هي:

1- العمل في المجال الدولي لمنع الولايات المتحدة وحلفائها من تكرار المشهد الليبي على الأرض السورية، وتجريد أي تدخل خارجي من شرعيته.

2- الاستمرار في الحفاظ على علاقات وطيدة مع النظام السوري، مع تجنب ضغوط عنيفة عليه للقيام بخطوات إصلاحية، والاكتفاء بالأساليب الدبلوماسية، مع مواصلة تنشيط العلاقات الاقتصادية، السياسية والعسكرية مع النظام.

3- السعي للترويج لحل الأزمة السورية عن طريق الحوار بين المعارضة والنظام، بما يضمن عدم إقصاء أي من الأطراف الفاعلة في سوريا، سواء من المعارضة أو النظام، وتطوير علاقات متوازنة مع المعارضة السورية في الوقت ذاته.[1]

هذه النقاط، تلخص الأسس التي تتعامل على أساسها روسيا مع الأزمة السورية، كما تشكل مفتاحاً لفهم السياسة الروسية تجاه تطورات الأوضاع في سوريا، فهذه النقاط، هي مفاهيم وقناعة روسية ثابتة تتعامل على أساسها منذ بداية الأزمة في سوريا، أما بالنسبة للعوامل الدافعة لمثل هذا الموقف الروسي تجاه سوريا فتتمثل بعدة نقاط:

أولاً: العوامل الجيوستراتيجية

لدى موسكو نظرة دائمة، ومنذ زمن، أن الولايات المتحدة والغرب يستهدفون روسيا بشكلٍ دائم، ويحاولون تضييق الخناق عليها؛ سواء في الداخل الروسي أو فضائها الاستراتيجي، لذا، ولأن سوريا حليفاً لروسيا في المنطقة العربية، فهي تتعرض للاستهداف بصورة تشبه صورة الثورات الملونة التي حاولت الولايات المتحدة، عن طريقها، إجراء تغييرات في دول المجال الحيوي الروسي، وليس سوريا فحسب، فروسيا تنظر إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى

---

[1] المصالح الروسية في الشرق الأوسط... موقع روسيا اليوم /http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68941/19.2.2014.

إعادة رسم خارطة المنطقة العربية والإسلامية؛ جغرافياً وسياسياً، من خلال إضعاف القوى الإقليمية سواء العربية أو غير العربية، من أجل حفظ المصالح الأمريكية فإن سوريا تشكل، من وجهة النظر الروسية، حلقة مهمة في هذا المخطط، حيث أن تكرار السيناريو الليبي، والذي استخدم فيه قرار حماية المدنيين، ذريعة من أجل تغيير النظام الحاكم، وعليه، فإن تكرار هذا الأمر في سوريا يكرس عرفاً دولياً جديداً تخترعه الولايات المتحدة من أجل تغيير الأنظمة الحاكمة المعارضة لها تحت حجة حماية المدنيين، وبالتالي تشكيل خرائط جيوستراتيجية مناسبة للولايات المتحدة،[1] بالإضافة إلى هذا، مكانة وموقع سوريا المميزين، حيث أن سوريا تشكل منطلقاً مثالياً لإعادة رسم الخارطة الجيوستراتيجية، حيث موقعها المميز والمهم جغرافياً، بالإضافة إلى شبكة تحالفات سوريا في المنطقة. فمن جهة هي تشكل شريان الحياة بالنسبة لحزب الله اللبناني والذي له مكانة وثقل ووزن في الصراع العربي الإسرائيلي لا يستهان بها، وفي الداخل اللبناني، وبالإضافة إلى التحالف المتين الذي يجمع بين سوريا والجمهورية الاسلامية في ايران، لذا، فلدى روسيا قناعة بأن سوريا ليست المستهدفة الوحيدة من هذا المخطط، بل أنه مخطط يستهدف حلفاء سوريا، وخاصة ايران، وقد تشكل الأحداث في سوريا فرصة لتوجيه ضربة سياسية لإيران بخسارتها حليفتها في الوطن العربي، وحيث قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف "المطالبة بتغيير النظام في سوريا حلقة في لعبة جيوسياسية تقصد إيران أيضاً"، كما أنه من وجهة النظر الروسية، فإن سقوط النظام في سوريا مقدمة لاستهداف روسيا نفسها، حيث أن سقوط النظام السوري يعني خروج روسيا بشكل شبه كامل من المنطقة العربية، حيث ستفقد روسيا حليفها القوي والحقيقي والوحيد في المنطقة العربية، بالإضافة إلى أن سقوط النظام السوري يعني فقدان الحليف القوي والوحيد لإيران في المنطقة العربية، ومن المعروف أن هناك علاقة قوية ومتينة تجمع روسيا وإيران، لذا فإن إيران ستكون في خطر أمام خسران حليفها وتوسع النفوذ الأمريكي في المنطقة، بالإضافة إلى أن إيران وسوريا يشكلان خطاً أمامياً بالنسبة لجنوب روسيا أمام التوسع الأمريكي، وفقدان أي بلد من البلدين يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب تقترب من الحدود الروسية، بالإضافة إلى اقتراب

---

[1] المصالح الروسية في الشرق الأوسط. **مرجع سابق.**

النفوذ الأمريكي من آسيا الوسطى ودول القوقاز، المنطقة التي تشكل مجالاً حيوياً بالنسبة لروسيا، أي بشكل عام، اقتراب خط المواجهة مع الولايات المتحدة إلى الحدود الروسية.[1]

عدا عن ذلك كله، فإن الموقف الروسي من الأزمة السورية دشن وبدأ يشكل نهاية القطبية الأحادية في العالم؛ فروسيا أجبرت الولايات المتحدة على الأخذ بالاعتبار المصالح الروسية سواء في الأزمة السورية أو في القضايا العالمية الأخرى، ذلك لأن روسيا ومعها الصين وقفت بوجه الولايات المتحدة وحلفائها في الموضوع السوري، وبرز ذلك بشدة عند استخدام روسيا مع الصين حق النقض "الفيتو" 3 مرات، أفشلا من خلاله قرارات دولية ضد النظام السوري، وبذلك تجلى تأكيد روسيا أنها لاعب مهم وقوة دولية لا يستهان بها، وأنها سئمت من أحادية القطبية، وأن لها مصالح في العالم يجب أن تُحترم، وأن الغرب إن أراد أن يحل الأزمة السورية، فذلك لن يتم إلا بحل مشترك تكون فيه روسيا طرفاً أساسياً فيها، وأن يراعي هذا الحل المصالح الروسية، لذا فإن باب شرعنة عمل عسكري ضد النظام السوري بابٌ مغلق من قِبل روسيا، وإن قررت الولايات المتحدة أن تفعلها خارج اطار الشرعية القانونية الدولية، فإن ثمنه سيكون غالياً ومكلفاً للولايات المتحدة، هذا إن سمحت به روسيا أصلاً.[2]

كما أن روسيا تسعى من خلال سياستها بالمنطقة العربية والاسلامية، إلى منع توسع الجماعات الإسلامية؛ لأن توسعها يعني قرب هذه الجماعات من حدود روسيا الجنوبية، الأمر الذي لا تريده موسكو بشدة، خاصة وأن لها تجربة مريرة مع مثل هذه الجماعات في الشيشان والقوقاز، أي أنها تسعى للحفاظ على أمنها من خطر الجماعات الإسلامية الناشطة في سوريا.

ثانياً: عامل المصلحة

من المعلوم أن هناك مصالح لروسيا في المنطقة العربية، وأن هذه المصالح في طور النمو التصاعدي، ومن المعلوم، أيضاً، أن استقرار المنطقة ركيزة هامة من أجل ضمان استمرار هذه المصالح بالنمو، وهذه هي النظرة الروسية، بشكلٍ عام، والتي تقول أن استقرار المنطقة هو

---

[1] الشيخ، نورهان: **مرجع سابق**. ص 299- 302.

[2] المصالح الروسية في الشرق الأوسط... مرجع سابق.

حجر الزاوية في حماية مصالحها المتنامية في المنطقة، وهذه النظرة، الروسية، تأتي معاكسة للنظرة الأمريكية مخترعة نظرية "الفوضى الخلاقة"، حيث أن الولايات المتحدة ترى بالفوضى التي تعصف بالمنطقة العربية هي حماية لمصالحها، وإن أردنا أن نلقي نظرة على طبيعة المصالح الروسية في المنطقة العربية، فسنرى أنها ترتبط بثلاثة قطاعات رئيسية؛ قطاع الطاقة، القطاع العسكري، والقطاع التقني.

يعتبر مجال الطاقة من المجالات الهامة في روسيا، حيث أن روسيا من أهم موردي الطاقة على المستوى العالمي، ولهذا يعتبر التعاون والتنسيق في مجال الطاقة مع الدول العربية من أهم أولويات السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار المخزون النفطي الهائل في المنطقة العربية، بالإضافة إلى طبيعة المنطقة العربية التي تمتاز دولها بأنها مستهلكة لذا فإنها تمثل سوقاً استيعابياً كبيراً، لذا تسعى روسيا لأن توسع تصديرها للعديد من المنتجات للعرب، لذا فإن استقرار المنطقة العربية ضروري من أجل هذه المصالح المتصاعدة، بالإضافة إلى كل ذلك؛ فإن روسيا من كبار مصدري السلاح في العالم، ولهذا فإنها سعت وتسعى من أجل زيادة تصديرها للأسلحة للمنطقة العربية، وهذا أمر تم التطرق له سابقاً، لكن المصالح الروسية، بشكلٍ عام، تتعاظم مع سوريا، حيث توجد فيها قاعدة طرطوس البحرية الروسية والتي تتيح للسفن الروسية في البحر المتوسط والبحر الأحمر بالتزود بالوقود والمؤن والامداد، ومن الواضح أن روسيا لا تنوي التخلي عن القاعدة، بالإضافة إلى تمسك سوريا بالوجود العسكري الروسي فيها، وبالمنطقة بشكلٍ عام، من أجل تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة من ناحية التواجد العسكري، بالإضافة إلى مبيعات السلاح الروسي إلى سوريا، حيث تعتبر، سوريا، المستورد الأكبر للسلاح الروسي عربياً، يضاف إلى هذا التبادل التجاري بين البدين.[1]

ثالثاً: عدم الثقة بالولايات المتحدة

أكدت التجارب بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، والغرب عامة، أن الغرب والولايات المتحدة لا يحترمون وعودهم وتعهداتهم، وأن أي تفاهم مع الولايات المتحدة

[1] الشيخ، نورهان: **مرجع سابق**. ص 304- 305.

سيرتد على روسيا بالضرر على مصالحها، ولعل أقرب مثال ما حصل في ليبيا، حيث تحـــوّل قراري مجلس الأمن رقم 1970 و 1973 الصادرين بخصوص ليبيا، والذين يقضيان بفـــرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا فقط، أي تدمير الطيران الليبي في حالة تحليقه وضرب المضادات الأرضية في حال اعترضت الطائرات الدولية التي تطبق القرار إلى قرار بالحرب على النظـــام الليبي الذي ضُرب بقوة من قبل حلف الناتو، مما أدى، بالنهاية، إلى سقوط النظام الليبي، كما أن روسيا تدرك تماماً الأثر المدمر الذي تخلفه الولايات المتحدة ورائها بعد أي تدخل؛ مثل غزوها العراق، لذا فإن روسيا معنية بعدم تكرار السيناريو الليبي في سوريا، حيث وقفت، روسيا، فـــي وجه كل محاولة للتدخل سواء من الولايات المتحدة أو تحت أي مظلة أخرى.[1]

أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا وانعكاساتها على التنمية السياسية فيها

واقع التنمية السياسية في سوريا، لا يختلف عن مثيلاتها من الدول العربية، فقد كانـــت ولا زالت عملية التنمية السياسية فيها شبه معدومة، فركائز التنمية السياسية غير موجـــودة فـــي سوريا، كما أنها لطالما تواجه العديد من الأزمات التي تعيق عملية التنمية السياسية، سواء قبـــل التحولات التي بدأت عام 2011 أو بعدها، لذا فإن هذا القسم سيقيس مدى توفر ركائز التنميـــة السياسية في سوريا، ومدى أثر السياسة الخارجية الروسية على التنمية السياسية فيها.

أصبح الحديث عن التنمية السياسية يرتبط إلى حدٍ كبير بالديمقراطيـــة، حيـــث أصـــبح الفصل بينهما صعب، ومن أجل تحقيقها يجب تحقيق عدة مقومات لتحقيـــق التنميـــة السياســـية أهمها؛ المشاركة السياسية، التعددية السياسية، التداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الانســـان، مع العلم أنه لا يمكن تحقيق هذه المقومات إلا بنظام سياسي مستقر، وعند تحقيق هذه الركـــائز نستطيع القول بأن هناك عملية تنمية سياسية فعلية.

عاشت، سوريا، في تاريخها، العديد من التقلبات السياسية، أي أنها عاشت فترات كبيرة في حالة من عدم الاستقرار السياسي، فقد شهدت سوريا العديد من الانقلابات العسكرية، آخرها

[1] الشيخ، نورهان: **مرجع سابق**. ص 304- 305.

الذي كان بقيادة حزب البعث، عام 1963، إلى أن تولى الرئيس السابق حافظ الأسد رئاسة سوريا منذ عام 1971 وحتى وفاته عام 2000، وخلفه ابنه الرئيس الحالي لسوريا بشار الأسد منذ عام 2000، ويتضح من هذا أنه لم تحقق طول هذه السنوات ركيزة هامة من ركائز التنمية السياسية وهي التداول السلمي للسلطة، فقد حصل التداول في القرن الماضي عن طريق الانقلابات العسكرية، ومنذ سيطرة حزب البعث على السلطة في الستينات من القرن الماضي لم تحصل انتخابات حقيقية ومنافسة وتداول للسلطة، بل كانت تحدث استفتاءات كل سبع سنوات، ولم تحصل انتخابات تعددية إلا في عام 2014، أثناء الأزمة السورية التي بدأت عام 2011، وقد شككت جهات عديدة في مصداقية هذه الانتخابات، في حين اعترف بصحتها جهات أخرى ومراقبين دوليين، لكن بشكل عام، فإنه لا يوجد في سوريا عملية تداول سلمي للسلطة.

ونتيجة للحالة السياسية السابق ذكرها، فإنه، أيضاً، لا توجد عملية مشاركة سياسية فعالة في الحياة السياسية في سوريا، حيث أنه لا يوجد طريقة يعبر فيها المواطنون عن رأيهم أو ما يريدونه من النظام الحاكم، ولا يوجد لهم مشاركة في صنع السياسات العامة، أي أنهم لا يشاركون بحكم البلد، بالإضافة إلى عدم إشراك كافة فئات الشعب في الحياة السياسية العامة، مما يجعل شكل العلاقة السياسية داخل المجتمع السوري مشوهة إلى حد كبير.

كما أن هناك ركيزة أخرى من ركائز التنمية السياسية تفتقرها سوريا، وهي التعددية السياسية، والتي تعني بمفهومها البسيط وجود العديد من الأفكار والأيدولوجيات التي تتناقش وتتنافس داخل المجتمع السياسي للوصول لنتائج في صالح الدولة، ومن مظاهر التعددية السياسية، التعددية الحزبية، حيث كانت الأحزاب محظورة تماماً في سوريا ولم يسمح بتشكيلها إلا عندما بدأت الاصلاحات السياسية السورية في أعقاب عام 2011، حيث كان نظام الحزب الواحد هو السائد في البلد.

بالإضافة إلى مسألة احترام حقوق الإنسان، حيث أن احترام حقوق الانسان يتأتى عبر دولة القانون، وعبر الرقابة القضائية، أي أن يسود العدل وأن يكون أساس الحكم، وهذا الملف من أكثر الملفات حساسية في الدول العربية، حيث أن ملف حقوق الانسان لطالما كان من

الملفات المنتقدة في الأنظمة العربية، وسوريا ليست استثناء، فحال حقوق الانسان فيها كحاله في الدول العربية.

يتضح مما سبق افتقار سوريا لأهم الركائز التي تقوم عليها التنمية السياسية، وهذا يؤشر إلى ضعف عملية التنمية السياسية فيها، إلا أنه لا يمكن انكار حدوث اصلاحات سياسية لكنها كانت اصلاحات غير كافية، لذا فإن الاصلاحات السياسية التي قام بها حزب البعث في فترة حكمه لم تؤدِ إلى عملية تنمية سياسية كاملة.

لهذا، فإن سوريا تواجه أزمات تقف عائقاً أمام التنمية السياسية، لعل أبرزها، أزمة الشرعية، حيث أن النظام في سوريا وخاصة عند توليه الحكم لم يولى بطريقة ديمقراطية، أي برضى الناس، بالإضافة إلى أزمة المشاركة، عبر حكم الحزب الواحد لفترة طويلة، كما أنها بعد التحولات التي بدأت عام 2011، أعلنت عن مجموعة من الاصلاحات، لكن بنفس الوقت فقد نشأت أزمات جديدة تقف أمام أي عملية تنمية سياسية، منها أزمة التغلغل، حيث أن النظام السوري لا يسيطر على كامل التراب السوري، فهناك مناطق واسعة خارج سيطرته، منها ما هو بيد المعارضة المسلحة ومنها ما هو بيد الجماعات المتشددة، لهذا فإن هذه الأزمات كلها تقف أمام عملية التنمية السياسية في سوريا.

طوال تاريخ العلاقات الروسية السورية، لم تقم روسيا بخطوات عملية تجاه حث سوريا أو مساعدتها في تحقيق عملية تنمية سياسية، حيث أن روسيا، بشكلٍ عام، لا تأخذ شكل نظام الحكم أو طريقة الحكم أو البنية السياسية بالحسبان في علاقاتها مع الدول الأخرى، لكن بعد أن بدأت الأحداث في سوريا، أصبح من الضروري التدخل من أجل تحقيق إصلاحات جذرية وهامة تحقق عملية تنمية سياسية تلبي رغبة وحاجة المواطن السوري، لذلك فقد دعمت روسيا الاصلاحات التي أعلن عنها النظام السوري في بداية الازمة، هذه الاصلاحات، والتي منها، السماح بتأسيس الأحزاب وممارسة نشاطها، والعديد من الأمور التي تحقق قدراً من التنمية السياسية، إلا أنه وبشكل عام فإنه وحسب الظروف التي تمر بها سوريا، فإن هذه الاصلاحات تعثرت، لذا فإن روسيا تسعى منذ بداية الأزمة إلى جمع السوريين في حوار برعايتها، الحوار

الذي يبحث كل شيء والذي يسعى لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وهذا الحل السياسي، إن تم، فإنه، بالتأكيد، سيفرز تغيرات تمس جوهر الحياة السياسية السورية، وبالتالي هدفه إنتاج وضع سياسي جديد يحقق مطالب الشعب العامة، وتحقق مرتكزات التنمية السياسية، وبالتالي سير عملية التنمية السياسية إلى الأمام، وعليه فإن السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا تسعى إلى دعم عملية تنمية سياسية تكون مخرجاً لسوريا من أزمتها، وتجنب سوريا التدخل الخارجي، وهذه السياسية هي نتاج لقناعة روسية بأنه لا حل للأزمة في سوريا إلا عن طريق حوار يفرز عملية تنمية سياسية، وشكل علاقات سياسية داخلية سورية جديدة.

الفصل الخامس

مقارنة السياسة الخارجية الروسية تجاه كل من ليبيا وسوريا

الفصل الخامس

مقارنة السياسة الخارجية الروسية تجاه كل من ليبيا وسوريا

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى مقارنة السياسة الخارجية الروسية تجاه كل من ليبيا وسوريا، وما حققته روسيا من وراء انتهاجها لهذه السياسة، وما سعت لتحقيقه، وما مصالحها من هذه السياسة، على ضوء أن هناك فارقاً مهماً في السياسة تجاه البلدين، مع أنهما مرا بنفس الظروف؛ حيث اندلع فيهما حراك مسلح في عام 2011 يهدف إلى تغيير الأنظمة القائمة، بالإضافة للمحة عن مفهوم التنمية السياسية وعن أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه البلدين المذكورين على التنمية السياسية فيهما.

كما سبق الذكر، فقد كان هناك نوع من العلاقات الجيدة جداً، بين روسيا من جهة وبين وليبيا وسوريا من جهة أخرى، فقد امتدت علاقات روسيا مع البلدين إلى سنين طويلة، وكانت في حالة من التطور المستمر، حيث دعمت روسيا البلدين وتعاونت معهما في مشاريع مهمة وكبيرة، وكانت مصدر البلدين الرئيسي للسلاح، عدا عن دعم البنية التحتية للبلدين، والتعاون الاقتصادي الجيد.

من الواضح أن روسيا بدأت تمسك زمام مبادرتها، وبدأت تعي دورها في العالم، وقد ضاقت ذرعاً بالنظام الأحادي القطبية، وأصبح لدى روسيا من قوة بنيوية وعلاقاتية ما يؤهلها لأن تكون لاعباً رئيسياً في الساحة السياسية الدولية، كما أن لروسيا مصالح في كافة مناطق العالم، وكثيراً ما تصطدم هذه المصالح بالمصالح الأمريكية والغربية، مما جعل الطرفين في حال نزاع سياسي مستمر، وما الساحة العربية إلا ميدان من ميادين هذا النزاع، فالولايات المتحدة والغرب لديهما مصالح كبرى في هذه المنطقة، ولروسيا أيضاً، وقد ظهر النزاع والخلاف الروسي – الغربي على السطح في الموضوعين؛ الليبي والسوري.

ما حققته روسيا وما تسعى لتحقيقه

تعتبر روسيا بأن الغرب قد تجاوز حدوده واستغل قراري مجلس الأمن 1970، 1973 الصادرين بحق ليبيا يهدف اسقاط النظام بدلاً من حماية المدنيين، وهو الأمر الذي أثار غضب موسكو، حيث تعتبر، أنها خُدعت من الولايات المتحدة والغرب، لذا، فإن أهم هدف تسعى لتحقيقه هو منع تكرار السيناريو الليبي في سوريا، وهذا الهدف تسعى إليه روسيا بغض النظر عن مصالحها وعلاقتها مع سوريا أو ليبيا، حيث أنها لا تريد ترسيخ عرفٍ عالميٍ جديدٍ يسمحُ باستخدام القوة لتغيير الأنظمة وفرض "الديمقراطية الغربية" التي سبق ان استخدمها الغرب في العراق، وكانت النتائج كارثية على المنطقة ككل، لهذا، تعلمت موسكو من الدرس الليبي، وظهر ذلك في سوريا، حيث أوقفت، بالفيتو، قرارات لمجلس الأمن ضد سوريا، بالإضافة إلى رفضها المبدئي والثابت لأي تدخل عسكري خارجي ضد سوريا، سواء؛ تحت مظلة الأمم المتحدة أم خارجها، والدليل على ذلك إيقاف روسيا، بصفقة سياسية، الضربة الأمريكية التي كانت تنوي القيام بها بعد اتهام النظام السوري باستخدام السلاح الكيميائي ضد المدنيين، ووصلت روسيا لصفقة تجريد سوريا من هذا السلاح مقابل وقف الخطط الأمريكية بضرب سوريا.

كما أن روسيا لطالما تذكر بالنتائج الوخيمة التي يخلفها التدخل العسكري الغربي في ليبيا، مما يحرج صورة الغرب في العالم، لصالح روسيا والتي بدأت تتوسع في مصالحها في كل مناطق العالم، لذا فإن المبادئ السياسية الروسية الثابتة والمستندة إلى القانون الدولي، تخلق قدراً كبيراً من الثقة بين روسيا وباقي الدول الأخرى، وخاصة الدول النامية، لذا، فإن معارضة روسيا لمبدأ تغيير النظم بالقوة، تظهر وبشكلٍ جلي أن لروسيا مبادئ سياسيةً ثابتةً لا تتغير، مما يجعل الثقة بها، من قبل الدول وخاصة النامية، أكبر.

وقد اختلفت، وبشكلٍ كبير، طبيعة النظام العالمي، من ما قبل "الربيع العربي" وبعده، حيث ظهرت روسيا والصين بشكلٍ كبير ومؤثر في هذه الأحداث، حيث ظهرت روسيا بشكلٍ قوي، فرضت قوتها السياسية في حماية مصالحها ووقفت في وجه الغرب، ومن الممكن اعتبار

هذا على أنه بداية النهاية للنظام الأحادي القطبية وبداية تدشين لنظـــام عـــالمي جديـــد متعـــدد الأقطاب.

لذا، فإن أهم ما حققته روسيا في الموضوعين؛ الليبي والسوري هو منع تكرار ما حصل في ليبيا في سوريا، مع الإشارة إلى أن طبيعة الموقع والأهمية التي تمثلها سوريا تختلف عنهـــا في ليبيا، بالإضافة إلى تدشينها لنظام عالمي بدأ يتغير من أحادية القطبية إلى متعدد الأقطاب.

ماهية المصالح الروسية من وراء انتهاجها لهذه السياسة تجاه البلدين

لروسيا العديد من المصالح من وراء انتهاجها لسياستها الخارجية تجاه ليبيـــا وســـوريا، ولعل أهم مصلحة لها هي؛ حماية مصالحها الجيوستراتيجية، فمن الواضح أن وجـــود العامـــل الجيوستراتيجي في سياسة موسكو الخارجية تجاه المنطقة العربية والاسلامية، وقد كـــان هـــذا واضحاً في الأزمة السورية، حيث ترتبط روسيا وسوريا، علاقات استراتيجية كبيـــرة، وتـــرى روسيا أن حماية سوريا من التدخل الغربي هو حماية لروسيا، وأن سقوط دمشق يعني اقتـــراب الغرب ونفوذه أكثر فأكثر قرب روسيا، بالإضافة إلى أن سقوط دمشق يعني فقدان بلد محـــوري ومهم وتربطه بروسيا علاقة تحالف استراتيجي وتعاون في شتى المجالات، لذا فـــإن خســـران سوريا يعني الكثير بالنسبة لروسيا، ذلك أن أهم مصلحة لروسيا هي كما ذكرنا، حماية مصالحها الجيوستراتيجية خاصة مع سوريا.

العامل الآخر الذي شكل عامل قلق بالنسبة لروسيا؛ هو الاسلام السياسي وعدم معارضة الغرب لتولي أحزاب إسلامية الحكم في المنطقة العربية، من جهة، ومن جهة أخرى أكثـــر مـــا يثير قلق موسكو هو التنظيمات الاسلامية المتطرفة، سواء القاعدة أو تنظيم الدولة الاسلامية أو غيرها، فروسيا ترى أنها تنظيمات ارهابية تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، كما أن هذه التنظيمات تشكل خطر على دول المنطقة العربية والاسلامية، كما تشكل خطر على المصـــالح الروسية فيها، بالإضافة إلى القلق المتزايد من انتقال هذه التنظيمات إلى الشيشان ودول القوقاز، وهو أمر عانت منه روسيا سابقاً، ويثير قلقها حالياً، لذا، فهي تسعى جاهدة لإنهاء هذه الجماعات في المنطقة العربية لأنها تشكل خطراً على روسيا.

هناك جانب آخر في موضوع المصلحة الروسية وراء انتهاجها لسياستها الخارجية تجاه ليبيا وسوريا، وخاصة في الموضوع السوري، وهو العامل الايراني، حيث ترى موسكو أن ما يحصل في سوريا إنما يستهدف أيضاً ايران، ومن المعلوم أيضاً أن روسيا وإيران بينهما علاقات وثيقة جداً، فهي لطالما دعمت إيران ووقفت معها، عدا عن أن روسيا تعتبر ايران خطاً دفاعياً لها، لهذا فإن إيران القوية والتي تقف بوجه الولايات المتحدة هو أمرٌ حيوي بالنسبة لروسيا وأمنها القومي، لذا فإنها تسعى لإبقاء ايران قوية، فهي تقف بوجه الهجمة الغربية على سوريا التي تعتبرها موجهة لإيران.

هناك، أيضاً، الجانب الاقتصادي، حيث ترتبط روسيا مع المنطقة العربية بعلاقات اقتصادية جيدة، خاصة في مجال الطاقة، ومشاريعها، وحتى تستمر المصالح الاقتصادية الروسية وتتوسع، ولا بد من أن تستقر هذه المنطقة، التي بدون استقرار المنطقة لن تستمر العلاقة الاقتصادية وبالتالي هناك خسارة كبيرة لروسيا، في حالة عدم استقرار في المنطقة.

الفصل السادس

أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا على التنمية السياسية في البلدين

الفصل السادس

أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا على التنمية السياسية في البلدين

لا يمكن إنكار أن الدراسات المتعلقة بالتنمية السياسية تركز على الديمقراطية والتحول الديمقراطي، كما لا يمكن إنكار أن الدول العربية، بشكلٍ عام، لديها مشكلة بتقبل الديمقراطية، لعدة عوامل، من أبرزها؛ الثقافة السياسية، وتغليب العشائرية والمناطقية على الديمقراطية، وعدم احترام العملية الديمقراطية، كما أن الأنظمة العربية التي قامت لم تراعِ الأسس الديمقراطية، وأنتجت حياة سياسية صعبة، يتأثر بسلبياتها المواطن العربي، ولا يستطيع التأثير بها، وليست ليبيا وسوريا الا من ضمن هذه المنظومة.

بشكلٍ عام، فإن أدبيات التنمية السياسية تميزت بكثرة التعاريف وغموض المفاهيم، وكل نظرياتها لم تثبت صحتها بشكل مطلق، ومن الممكن أن يكون فيها نوعٌ من الصواب بشكل جزئي، لذا، فإنه على المستوى العربي، يبقى سؤال التنمية السياسية قائماً، ولا يوجد له إجابة كاملة، إلا أنه من الواجب أن تتحقق تنمية شاملة ترتكز على اقتصاد قوي وإنسان متطور وأنظمة سياسية صالحة ومستقرة.

عند قيام ظاهرة "الحراك العربي" كان الهدف المعلن للثائرين، هو تحقيق الديمقراطية وإنهاء حكم أنظمة قمعية، ففي الحالة الليبية قام حراك شعبي لإسقاط النظام الحاكم، ثم ما لبث أن تحوّل لصراع مسلح تدخل فيه الغرب بشكل مباشر وأسقط النظام بالقوة، وعليه فإن هذه الحالة، لا يمكن أن نعتبر أن هناك تنمية سياسية قد تمت، حيث أن مؤسسات الدولة القديمة انهارت بشكلٍ كامل بكافة قطاعاتها، أي أن هناك تأسيساً لنظام جديد، لكن المعضلة الأساسية تكمن في أن ليبيا تحولت، بعد سقوط النظام، إلى دولة ميليشيات مسلحة؛ تقاتل بعضها البعض، عدا عن وجود التنظيمات المتطرفة، لذا فإنه والحالة هذه، فإن التنمية السياسية تعتبر معدومة في ليبيا، وساهم في هذا سقوط النظام بشكل عنيف وبمساندة الغرب، وبالنسبة لروسيا فإنها لا تملك، حالياً، نفوذاً داخل ليبيا حتى تساهم في التنمية السياسية، إن وجدت أصلاً.

أما سوريا، فمرت، هي أيضاً، بذات الظروف، تقريباً، إلا أن النظام فيها صمد وطرح، في بداية الأزمة، رزمة من الإصلاحات، تتيح مشاركة سياسية وتفتح المجال لتعددية سياسية، حيث سُمح بتشكيل الأحزاب، وهذا ما يُعد من ركائز التنمية السياسية، وطالبت روسيا، حينها، بإعطاء فرصة للإصلاحات، إلا أن المعارضة المسلحة والتنظيمات المتطرفة استمرت باستخدام السلاح، كما النظام أيضاً، لذا فقد أثر ذلك على وتيرة الإصلاح، إلا أن روسيا دعمت هذه الإصلاحات التي من الممكن تحقق قدراً من التنمية السياسية، بالإضافة، إلى أن روسيا تشدد على أن الحوار هو الحل الوحيد للأزمة في سوريا، والحوار، بطبيعة الحال، سيهدف، بالتالي، لإدخال تغييرات أساسية في بنية النظام بشكل يتيح التنمية السياسية، وهذا ما تدعمه روسيا بقوة وتسعى إليه، حيث أن السياسة الروسية تعارض القيام بتغيير عنيف في هذا البلد، الذي من الممكن أن يجعل التنمية السياسية عُرضة للانهيار، بل تسعى نحو حوار سلمي سوري يضمن تحقيق التنمية السياسية، حيث أن الحوار، إن تم ونجح، سيحقق ركائز التنمية السياسية.

من المعلوم، أن التنمية السياسية حالة من التطوير لا بد وأن تكون نابعة من المجتمع نفسه، وليس بفعل العوامل الخارجية، فمن غير الممكن فرض التنمية السياسية من الخارج، وهناك العديد من النماذج التي تؤكد هذا، فقد سعى الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، إلى التأثير على الدول العربية وفرض العديد من القيم التي تدعوها الولايات المتحدة بالديمقراطية، سواء عن طريق أدوات مدنية، مثل المراكز البحثية والجمعيات الأهلية التي توجه عملها نحو عامة الناس، أو عن طريق أدوات القوة، سواء السياسية عن طريق فرض أمور معينة على الحكومات أو حتى عن طريق القوة العسكرية، وخير مثال على ذلك ما ادعته الولايات المتحدة أنها تريد إسقاط نظام ديكتاتوري وجلب الديمقراطية للعراق، أو دعم جماعات مسلحة، والتدخل العسكري المباشر في ليبيا أو سوريا، بهدف نشر الديمقراطية، لكنها دائماً ما أثمرت هذه المحاولات نتائج عكسية أو كما يطلق عليها بالكارثية.

وعندما نتحدث عن عملية التنمية السياسية، كعملية داخلية، فإن كلاً من ليبيا وسوريا لديها العديد من الأزمات التي تقف أمام الوصول للاستقرار السياسي والتنمية السياسية، هناك ما هو قبل التحولات التي بدأت عام 2011، وهناك ما بعدها، فالدولتان لديهما، منذ سنين طويلة،

أزمات متعددة، لعل أبرزها أزمة الشرعية، أزمة المشاركة السياسية، وأزمة تنظيم السلطة، كلها أزمات تتعرض لها معظم الدول النامية منها سوريا وليبيا، فلم تحدث في البلدين إرادة سياسية حقيقية تسعى لحل هذه الأزمات بشكل يدفع بعملية التنمية السياسية للأمام، كما أنه بعد التحولات التي بدأت عام 2011، ازدادت الأمور تعقيداً، وازدادت الأزمات التي تعيق عملية التنمية السياسية، ولعل أبرز أزمة ظهرت بسبب التحولات هي أزمة التغلغل، فالحكومات ليس لهما سلطة على كامل التراب الوطني، وهذا عامل يشل عملية التنمية السياسية بشكلٍ كبير، لذلك فإن عملية التنمية السياسية كانت تعاني من ضعف شديد قبل التحولات السياسية عام 2011، وازداد الوضع سوءاً بعدها.

أما السياسة الخارجية الروسية وأثرها على التنمية السياسية في البلدين بعد عام 2011، فإن السياسة الروسية لا تضع، غالباً، بالحسبان البنية السياسية الداخلية، أو شكل نظام الحكم في الدولة التي تقيم معها العلاقات، فليبيا وسوريا، تاريخياً، كانت العلاقات بينهما وبين روسيا علاقات ممتازة، تميزت العلاقة مع ليبيا بأنها اقتصادية إلى حدٍ كبير، ومع سوريا بأنها استراتيجية، وتؤثر على شكل النظام العالمي، ولدى روسيا حسابات كثيرة بالنسبة لسوريا، وأهميتها تلك الحسابات بالنسبة لها، لكن ما تهدف إليه روسيا بسياستها الخارجية تجاه البلدين، هي تحقيق مكاسب على صعيد عالمي، كتعرية الموقف الأمريكي وسلبيته وأثره المدمر، مقابل الموقف الروسي العقلاني، كما أنها بسوريا تسعى لعدم تكرار ما حصل بليبيا، بالإضافة إلى العلاقة الروسية السورية المتميزة والقوية التي سبق الاشارة لها، لكن، على صعيد التنمية السياسية، فإن السياسة الخارجية الروسية لم تنعكس على التنمية السياسية في البلدين، إلا أنه في الموضوع السوري فإن روسيا أصبحت تولي اهتماماً كبيراً بحل الأزمة عن طريق الحوار، كما كانت تنادي منذ بداية الأزمة السورية، وهذا الحوار من الممكن أن يفرز تعديلات جوهرية في بنية النظام السوري، وجعله أكثر انفتاحاً، أي، بالمحصلة، بدء عملية تنمية سياسية حقيقية تلبي حاجة ورغبات عامة الشعب، وهذا هدف أصبح ملحاً في السياسة الخارجية الروسية، إلا أنه وبشكل عام، السعي الروسي في المنطقة العربية والاسلامية هو سعي ذو أهداف خارجية عالمية، أكثر منه للمساعدة في الأمور السياسية الداخلية.

الخاتمة

تميزت العلاقات ما بين روسيا والدول العربية، بعراقتها واستمراريتها، وخاصة مع ليبيا وسوريا، الدولتين اللتين لطالما كانتا تعدان من الدول الصديقة لروسيا على مستوى الدول العربية، حيث كانت العلاقات السياسية، الاقتصادية والعسكرية ممتازة بينهم، إلا أنه وبعد قيام ظاهرة الربيع العربي في عام 2011، وانتقالها للعديد من الدول العربية، تولدت تحديات جديدة وكبيرة أمام هذه الدول.

فقد قامت الاحتجاجات في ليبيا وسوريا إلى صدام مسلح بين الحكومات من جهة وبين معارضيها من جهة أخرى، وقد زاد من اشتعال الأوضاع، الدعم الغربي الأمريكي للمعارضة، عن طريق الدعم العسكري، على عكس الموقف الروسي الداعي للحوار منذ اللحظة الأولى.

أدى التدخل العسكري المباشر للغرب في ليبيا، بشكل أو بآخر، إلى إسقاط نظام العقيد معمر القذافي، لكن ما أفرزه هذا السقوط، هو تحوّل ليبيا، في نهاية المطاف، إلى دولة ميليشيات، بدلاً من تحولها إلى نظام الديمقراطي، حيث أصبحت مسرحاً للجماعات المسلحة؛ سواء الاسلامية أو غيرها، كلها تتقاتل فيما بينها، بالإضافة إلى خسارة روسيا لتأثيرها في ليبيا، لذا، فإنها تعتبر أن سماحها أو غضها البصر عن التدخل الغربي في ليبيا هو غلطة، بالتأكيد استفادت منها، وسعت، منذ بداية الأزمة السورية، إلى عدم تكرارها في سوريا، ليس فقط لنتائج التدخل الغربي السلبية وحسب، بل، وأيضاً، لأن سوريا تمثل أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لروسيا، حيث أنها الحليف الأبرز لها في المنطقة، وتضم على أراضيها القاعدة البحرية الروسية الوحيدة في المنطقة، لذا فإنها، سوريا، تشكل أهمية خاصة بالنسبة لروسيا، ولحل أبرز ما حققته السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا، هو منع تكرار المشهد الليبي، لكنها، بنفس الوقت، تشدد أنه لا بد من حل الأزمة السورية، وأن هذا الحل يجب أن يكون سلمياً وعن طريق حوار يضم الكل السوري، وهذا أمر سعت وتسعى إليه روسيا.

بشكلٍ عام، فإن الموقف الروسي تجاه سوريا أوجد متغيرات عديدة، ليس فقط على مستوى سوريا، ولكن على مستوى المنطقة العربية والإسلامية، والعالم أيضاً، فمن خلال هذه

السياسة برزت روسيا كقوة كبيرة موجودة على الساحة الدولية ولها مصالح يجب أن تُحترم وأن تراعى، وأن زمام الأمور في المنطقة العربية والإسلامية ليست بيد الغرب وحده، بل أن للسياسة الروسية وجودها.

أما عن أثر السياسة الخارجية الروسية على التنمية السياسية في كلٍ من ليبيا وسوريا، فقبل الحديث عن التأثير الخارجي على التنمية السياسية في أي دولة عربية، يجب أن يوضح مصطلح التنمية السياسية وأي نموذج يجب اتباعه لتحقيقها، حيث أن لكل دولة خصوصيتها، وللدول العربية تجربة في التدخل الخارجي من أجل إحداث التنمية السياسية، أو تحقيق الديمقراطية، مثلما حدث في العراق، وليبيا، لكن لطالما أدت هذه التدخلات الخارجية إلى نتائج عكسية، لذا فإن عملية التنمية السياسية يجب أن تكون نابعة من الداخل بشكل يحقق ما يتطلع إليه الشعب، وهذا ما دعت إليه روسيا، حيث دعت منذ بداية التحولات العربية في عام 2011 إلى انتهاج الحوار كبديل للعنف، وهذا من شأنه أن يحقق عملية تنمية سياسية حقيقية ناتجة عن انتقال سلمي للسلطة.

إن السياسة الخارجية الروسية لا تولي اهتماماً بطبيعة الحكم، أو درجة تحقيق عملية التنمية السياسية في الدولة التي تقيم معها علاقات جيدة، فبالغالب ما تكون روسيا تهدف إلى مكاسب خارجية عالمية، بالإضافة إلى وجود العديد من المصالح الأخرى مثل المصالح الاقتصادية، لذا فإن تأثير السياسة الخارجية الروسية على التنمية السياسية في البلدين ضعيف، لكنه مرشح لأن يكون مساهم حسب الظروف القادمة في البلدين.

قائمة المصادر والمراجع

كتب

أبو العلا، محمد: **ديكتاتورية العولمة: قراءة تحليلية في فكر المثقف**. ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2004.

أبو هيف، علي: **القانون الدبلوماسي**. ط3. الاسكندرية: منشأة المعارف. 1975.

الامارة، لمى: **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.2009.

بابيف، بافل: **القوة العسكرية وسياسة الطاقة "بوتين والبحث عن العظمة الروسية"**. ط1. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

بدوي، محمد و ليلى مرسي وآخرون: **العلاقات السياسية الدولية**. ط1. الاسكندرية: المكتبة المصرية.2003.

بدوي، محمد: **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. ط1. بيروت: دار النهضة العربية. 1972.

جنسن، لويد: **تفسير السياسة الخارجية**. ط1. ترجمة محمد مفتي ومحمد سليم. الرياض: عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود.1989.

جوزيف، س.ناي الابن: **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**. ترجمة أحمد الجمل ومجدي كامل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. 2000.

الخطيب، نعمان: **الوجيز في النظم السياسية**. ط1. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع. 1999.

ربيع، حامد: **نظرية الدعاية الخارجية**. ط1. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.1969.

ربيع، حامد: **نظرية السياسة الخارجية**. ط1. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.1989.

سليم، محمد: **تحليل السياسة الخارجية**. ط2. الجيزة: مكتبة النهضة المصرية.1998.

الشيخ، نورهان: **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**. مجموعة من المؤلفين. ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2014.

شيفتسوفا، ليليا: **روسيا بوتين**. ط1. ترجمة بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم. 2006.

العبدلي، عبد المجيد: **قانون العلاقات الدولية**. ط1. تونس: دار أقواس للنشر. 1994.

ميرل، مارسيل: **السياسة الخارجية**. ترجمة خضر خضر. طرابلس: جروس برس.

نعمة، كاظم: **الوجيز في الاستراتيجية**. بغداد: شركة اياد للطباعة الفنية. 1988.

النعيمي، أحمد: **السياسة الخارجية**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع. 2008.

نومكن، فيتالي: **العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكسات على الأمن العالمي**. ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2006.

المجلات

الراوي، عبد العزيز: ***توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة***، **مجلة دراسات دولية**.35. 2008م/ 159-182.

الشيخ، نورهان: ***أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية***، **مجلة البيان**.10. 2013م/ 251-267.

المواقع الالكترونية

أبو صليب، فيصل: موقع د. فيصل أبو صليب... تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. http://www.abusulaib.com/?p=1185

أحمد، فادي: الوكالة العربية السورية للأنباء... العلاقات السورية الروسية، تاريخ طويل من التنسيق الشامل ورؤية مشتركة للقضايا الدولية. http://www.sana.sy/

بلحاج، صالح: جامعة حسيبة بن بو علي الشلف... التنمية السياسية "نظرة في المفاهيم والنظريات" -http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf

بن خليف، عبد الوهاب: موقع الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية... العلاقات الأوروبية – الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل http://www.univchlef.dz/RATSH/RATSH_AR/la_revue_N_11/Article_Revue_Academique_N_11_2014/Science_eco_admin/article_09.pdf

بوتين يعلن عن أكبر صفقة أسلحة بين روسيا وليبيا... موقع تورس http://www.turess.com/alhiwar/3987

بوتين، فلاديمير: وكالة معا الاخبارية... مقال الرئيس الروسي كاملاً عن الأزمة السورية. http://www.maannews.net/Content.aspx?id=629708

ترينن، ديمتري: موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط... التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سوريا /http://carnegie-mec.org/2013/04/15

روسيا وليبيا تستأنفان التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية... موقع البوابة http://www.albawaba.com/ar/

سميرنوفا، لاريسا: موقع روسيا ما وراء العناوين... روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي: اصلاحات تؤدي إلى التغيير نحو الأفضل http://arab.rbth.com/politics/2013/08/14/24271.html

الشمري، حميد: موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية... دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي. http://fcdrs.com/mag/issue-6-3.html

الشيخ، نورهان: موقع مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الأهرام... مصالح ثابتة ومعطيات جديدة "السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/112/1846/

عباس، أشواق: الحوار المتمدن... السياسة الخارجية. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455

العلاقات الاقتصادية الليبية الروسية... موقع الجزيرة نت. http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2008/10/31/

العلاقات الروسية السورية... موقع ويكيبيديا. http://ar.wikipedia.org/wiki/العلاقات_الروسية_السورية

العلاقات الروسية الليبية... موقع ويكيبيديا. http://ar.wikipedia.org/wiki

قطايا، ميساء: الخبر برس... روسيا والأزمة السورية: ما هي مصلحة روسيا في سوريا؟ http://alkhabarpress.com/روسيا-والأزمة-السورية-ما-هي-مصلحة-روسي-2/

مجلة الدفاع الوطني: الموقع الرسمي للجيش اللبناني... روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينية" إلى "البوتينية". http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?1322

المحسن، عبد الكريم: الحوار المتمدن... تاريخية العلاقات السورية – الروسية وآفاقها. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307325

المصالح الروسية منطقة الشرق الأوسط... موقع وكالة روسيا اليوم http://arabic.rt.com/analytics/68941

مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها... الأكاديمية السورية الدولية، http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7

موقع روسيا اليوم... تسلسل الأحداث وتصعيد الأزمة السياسية في أوكرانيا. http://arabic.rt.com/news/661767

موقع روسيا اليوم... روسيا تتصدر العالم في حجم صادرات الأسلحة. http://arabic.rt.com/news/752007

يخلف، عبد السلام: صفحة الأستاذ يخلف – جامعة قسطنطينة... نظريات سلوك الدولة http://ikhlef.yolasite.com/

يغورين، أناتولي: موقع مؤسسة رو فور آراب... موسكو وليبيا شهدتا مختلف مراحل التعاون. http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050109131020&art=20050911210827

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Russian Foreign Policy Toward Libya and Syria and its Impact on the Political Transformations and Development in Both Countries Between The Years 2011 – 2014

By
Amer Abdulfattah Ahmad Abdulghaffar

Supervisor
Dr. Abdul Sattar Kassem

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master in Planning and Political Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine

2015

Russian Foreign Policy Toward Libya and Syria and its Impact on the Political Transformations and Development in Both Countries Between The Years 2011 – 2014

By
Amer Abdulfattah Ahmad Abdulghaffar
Supervisor
Dr. Abdul Sattar Kassem

Abstract

This Study seeks to analyze the effect of the Russian external policy towards Lybia and Syria on the transformations existing in both countries since 2011, as well as on the political development in the both countries, in order to clarify the objectives lying behind the policy which Russia followed towards those two countries, to know the Russian interest behind following its policy towards the two countries, to reveal the Russian policy tendencies towards them since the Arab transformations and to reveal the interests which Russia achieves or has achieved as a result of following this policy towards Lybia and Syria. This study also seeks to know whether there is an affect on the region and on the international system behind this policy in addition to evaluate to what extent this policy affects the political development in both countries. The importance of this study lies in the comparison between the Russian policy towards both countries and to what extent are the differences between its policy towards Lybia and towards Syria.

This study raised several questions on the Russian external policy towards Lybia and Syria and on the deference between the Russian policy towards Lybia and Syria. To answer these questions, the study presented a

group of hypotheses including the following: the Russian external policy tendencies towards Lybia and Syria are not much deferent from the Russian external policy towards the world as a whole. These tendencies are relations governed by interests, Russia has numerous interests with Syria as much more than its interests with Lybia. Therefore, Syria is more important than Lybia for Russia. The disparity between the Russian policy towards Lybia and Syria lies in that Russia benefitted from its experience with the west in Lybia which generated Russian non- satisfaction about the interventions of the western countries in taking international decisions of human dimensions through the United Nations General Assembly. So, Russia stands against the similar decisions of the United Nations General Assembly in Syria because its distrust in the intentions of the western countries in addition that the study supposes that the Russian role in Syria contributes to create political transformations which will be reflected on the whole Arab Islamic region.

This Study was divided into six parts in addition to the introduction and the conclusion. The First Part is the theoretical framework; the Second Part is the Russian external policy and the Russian ascension in the world; The Third Part is the Russian external policy towards Lybia; the Fourth Part is the Russian external policy towards Syria; the Fifth Part is a comparison between the Russian external policy towards each of Lybia and Syria; and the Sixth and last Part is the effect of the Russian external policy towards Lybia and Syria on the political development in both countries.

In conclusion, this study concluded that Russia has long relations with each of Lybia and Syria; and it has numerous interests with both countries. But even if its interests with Lybia are economical, its interests with Syria are strategic as Syria forms a special importance for Russia because Syria is the most magnificent ally for Russia in the Arab and Islamic region. The study also concluded that Russia learned the lesson from the Lybian subject, and it seeks not to allow the Lybian drama to be repeated in Syria; i.e to control the external intervention. In Addition, the Russian role in both countries caused transformations at Arab and Islami regional level, and changes at the international arena. Russia appeared with its strong effective presence which says to the west countries that they are not alone at the international arena; and Russia has interests that should be respected. The study also concluded that the political development process should stem from inside society and not be imposed from outside. So, the attempts to impose democracy and political development on the Arab countries from outside, especially from the United States of America, led to reverse results. Therefore, especially within the period of the transformations which the region live, it is inevitable that the political development process should be resulted from the internal dialogue which Russia has supported since the beginning of the Arab crises and transformations, although the Russian external policy does not give importance to the form of regime and the internal political structure of the state with which it has relations as long as the Russian external policy does not affect the political development process in Lybia and Syria, which basically suffer from great weakness.